

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة - 02-
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها



العنوان:

تيسير النحو عند تمام حسان
في ضوء نظرية تضافر القرائن

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه LMD في اللغة العربية وآدابها
تخصص: الدراسات اللسانية العربية التطبيقية

إشراف الاستاذ:

نصر الدين بوحساين

إعداد الطالبة:

فطام أمينة

السنة الجامعية: 2020/2019م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة - 02-

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

العنوان:

تيسير النحو عند تمام حسان

في ضوء نظرية تضافر القرائن

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه LMD في اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدراسات اللسانية العربية التطبيقية

إعداد الطالبة:

فطام أمينة

أمام اللجنة المشكلة من :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
فوزية سرير عبد الله	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
نصر الدين بوحساين	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	مقررا
منصوري علي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البليدة 2	ممتحنا
لعيدية رحموني	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة البليدة 2	ممتحنا
بلقاسم بن عودة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيارت	ممتحنا
سامية محصول	أستاذة محاضرة (ب)	المدرسة العليا للأستاذة بوزريعة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019م

الشكر

إنّ الشكر لله شكرًا ليس ينصرم *** شكرًا يوافق ما يجري به القلم
فأحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره على توفيقه في إنجاز هذا العمل.

وأتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بوحسين نصر الدين"
الذي لم يبخل عني بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

ولا يفوتني أن أشكر جميع أساتذتي الأفاضل فلهم مني كل الشكر والتقدير.

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة -رحمه الله-

إلى أمي ثم أمي ثم أمي الغالية

إلى درب الأمان... زوجي العزيز

إلى أعظم الناس في عيني... اخوتي الأحباء

إلى فلذات كبدي... أبنائي الغوالي

فطام أمينة

الملخص

خاض تمام حسان تجربة رائدة في مجال تجديد النحو وإعادة قراءته، فبنى بأفكاره نظرية لسانية فتحت آفاقا جديدة في الدرس اللساني العربي الحديث لأنها نابعة من صلب الموروث العربي ومتشعبة بإجراءات وآليات البحث العلمي المعاصر .

فحاولت الوقوف على أهم الآراء التي جاء بها الدكتور تمام حسان في نظريته تضافر القرائن والتي سعى من خلالها إلى تيسير النحو العربي، تحت عنوان: تيسير النحو العربي عند تمام حسان في ضوء نظرية تضافر القرائن.

وتتمثل أهمية الموضوع في معرفة مدى نجاح فكرة تغيير بعض جوانب تناول المفاهيم والمناهج بهدف جعل النحو أقرب مأخذا وأيسر على المعلمين والمتعلمين، إلى جانب كشف أبعاد نظرية تضافر القرائن وأثرها في التحليل اللغوي .

أما عن أسباب اختياري لهذا الموضوع فتكمن في أهمية هذا الدارس الذي يعد من رواد التجديد في النحو والدراسات اللغوية الحديثة في عالمنا العربي. وأهم عالم لغوي عربي طبق البنوية في دراسة اللغة العربية، إضافة إلى مخالفته لآراء سابقيه من خلال نقده ورفضه لنظرية العامل وصياغته للبدل "نظرية تضافر القرائن"، والوقوف على عمل لساني رائد يعد من أهم ما تم في إطار الاتجاه الوصفي، وأهمية مسألة تيسير النحو وإثارتها للعديد من الإشكالات النظرية والتطبيقية باعتبارها تشكل جزءا رئيسيا في تعليم اللغات بشكل عام .

وحاولت الإجابة فيه على الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة نظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي العربي؟

ولقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي حيث أظهرت من خلاله كيفية تعامل العلماء مع الظاهرة النحوية، ووصفت نظرية تضافر القرائن وبينت دورها في تيسير النحو العربي، كما أخضعت هذه النظرية للتحليل قصد تبرير الأحكام والوقوف على صحة توجهه النحوي ومظاهر التجديد التي خالف بها سابقيه . كما حاولت نقد هذه الآراء استنادا إلى طبيعة ومنطق اللغة العربية، وأخيرا بينت قيمة هذه النظرية في الدرس اللغوي المعاصر ودورها في تيسير النحو العربي .

ومن أهم ما خلص إليه البحث من نتائج: ضرورة التمييز بين النحو العلمي والنحو التعليمي في طرائق البحث والتدريس، والدعوة إلى فسخ المجال للتجديد والإبداع في حقل النحو، وفي حقول اللغة كلها، لأن الأمر يتعلق باللغة يعني هذا أنها سمة حضارة وتاريخ وجود أمة واستمراريتها.

إن النحو العربي لا يتعارض ومبادئ اللسانيات، مما يؤكد بإلحاح إمكانية إعادة وصف اللغة العربية ودراستها في ضوء مستجدات البحث اللساني العام.

الفهرس

الفهرس

الشكر

الإهداء

الملخص

الفهرس

8	مقدمة
14	الفصل الأول تيسير النحو العربي
15	1- مفهوم النحو العربي ومشكلاته
15	1-1 مفهوم النحو العربي:
22	2-1 مشكلات النحو العربي
33	2- تعامل العلماء مع الظاهرة النحوية
33	1-2 التمييز بين النحو العلمي والنحو التعليمي:
39	2-2 مفهوم تيسير النحو العربي
44	3-2 أهم الجهود المبذولة لتيسير النحو العربي
77	3- جهود المجامع اللغوية ودورها في تيسير النحو
89	الفصل الثاني نظرية تضافر القرائن
90	1- مفهوم القرائن وأصالة المصطلح في النحو العربي
90	1-1 مفهوم القرائن لغة واصطلاحاً
92	1-2 أصالة مصطلح قرينة في النحو العربي:
94	2- ظاهرة تضافر القرائن
94	1-2 أسس بناء نظرية تضافر القرائن:
100	2-2 أنواع القرائن
130	3-2 الترخص في القرينة عند أمن اللبس
143	4-2 الزمن الصرفي والزمن النحوي:
148	5-2 الزمن النحوي والزمن الصرفي عند تمام حسان :
157	الفصل الثالث نظرية تضافر القرائن بين النقد والتحليل

1- تحليل نظرية تضافر القرائن.....	158
1-1 مظاهر التجديد في النظرية.....	158
2-1 أثر نظرية تضافر القرائن على الدرس اللساني المعاصر (نحو النص)	175
2- آراء النحويين حول نظرية تضافر القرائن	197
2-1 آراء النحويين في بيان فضل نظرية تضافر القرائن على الدرس اللغوي الحديث:	198
2-2 مأخذ النحاة حول نظرية تمام حسان:	205
خاتمة	215
المصادر والمراجع.....	220
الملخص باللغة الأجنبية	234

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إن دراسة النحو هي الوسيلة التي تنفع كل من يريد أن يقوّم لسانه، ويتعلم أصول وقواعد الكتابة السليمة وهي الوسيلة التي تنفع كل مسلم يريد فهم كتاب الله عز وجل.

من هنا بذل العلماء جهوداً مضنية لاستجلاء قواعده، حتى أوصلوه إلينا علماً مستقراً مسائراً للنصوص استنتج منها ولأجلها، تميز فيها بالمرونة، فحفظت بذلك مكانته ووصف بالتميز، فاستفاد منه العلماء والطلاب على مر العصور والأزمان، فشرحوا بعضه وهذبوا بعضه الآخر وجعلوه مادة للتدريس في حلقاتهم.

غير أن الدارسين له وجدوا صعوبة في دراسته بسبب ما علق به من شوائب المنطق والفلسفة في الكثير من مسأله، كما أنه قد اتهم أيضاً بالجمود وعدم مسابرة للتطور الزمني الذي شهدته غيره من العلوم والمعارف.

كل ذلك كان مدعاة لظهور أصوات تنادي بتيسير النحو العربي وتنقيته من الشوائب التي اعترته والمساهمة في تقريبه وتبسيطه للطلاب بمختلف مستوياتهم العلمية وقدراتهم العقلية.

فقامت محاولات كثيرة من أجل تحقيق هذا الغرض، من خلال إعادة قراءة هذا الموروث وإزاد هذا الاهتمام في عصرنا الحالي، فبرزت حركة لغوية قادها جيل من رواد علم اللغة الحديث درسوا واحتكوا بالمدارس الغربية، كما ظهرت جهود أخرى عمدت إلى قراءته بمنظور المناهج الغربية الحديثة.

ولعل أبرز من تناول موضوع تيسير النحو العربي بمنظور مغاير الدكتور "تمام حسان" من خلال نظرية "تضافر القرائن" التي صاغها بديلاً لـ "نظرية العامل" التي مثلت أحد أصول النحو العربي كله.

وتتمثل أهمية الموضوع فيما يلي:

- إبراز أثر الدعوة إلى تيسير النحو وتجديده في ظل آراء الدكتور تمام حسان من خلال ما جاء به في نظرية تضافر القرائن، لمعرفة مدى نجاح فكرة تغيير بعض جوانب تناول المفاهيم والمناهج بهدف جعل النحو أقرب مأخذاً وأيسر على المعلمين والمتعلمين.
- كشف أبعاد نظرية تضافر القرائن وأثرها في التحليل اللغوي.
- الوقوف على حقيقة اتجاه الدراسات العربية نحو المبنى كما قصدت المعنى واهتمت بالمعاني التركيبية.

- أهمية هذه النظرية في تحقيق الربط وتحديد المعنى النحوي.
- وعليه وقفت في بحثي هذا على أهم الآراء التي جاء بها الدكتور تمام حسان في نظريته تضافر القرائن والتي سعى من خلالها إلى تيسير النحو العربي.

- تحت عنوان: تيسير النحو العربي عند تمام حسان في ضوء نظرية تضافر القرائن

وتتمثل أسباب اختياري لهذا الموضوع فيما يلي:

- أهمية هذا الدارس الذي يعد من رواد التجديد في النحو والدراسات اللغوية الحديثة في عالمنا العربي. وأهم عالم لغوي عربي طبق البنيوية في دراسة اللغة العربية وهو منهج يقوم على دراسة العلاقات بين العناصر اللغوية وهو ما استفاد منه فيما بعد في بناء نظريته القرائن اللغوية وطورها لوضع نظرية جديدة لدراسة النحو العربي بعد سيبويه.

- مخالفته لآراء سابقيه من خلال نقده ورفضه لنظرية العامل وصياغته للبديل "نظرية تضافر القرائن"
- اعتبار بعضهم أن تيسيره للنحو يعد تيسيراً يزيد تعقيداً، وأنه لم يخلص في دراسة فقه اللغة العربية الفصحى بدليل أن موضوع دراسته في الماجستير هو: دراسة صوتية لهجة مدينة الكرنك ودكتوراه

كانت عن دراسة صوتية لهجة مدينة عدن في اليمن، فهذه الاهتمامات بالعامية توحى بأنه من أنصار العامية أصلاً.

- الوقوف على عمل لساني رائد يعد من أهم ما تم في إطار الاتجاه الوصفي.
- أهمية مسألة تيسير النحو وإثارتها للعديد من الإشكالات النظرية والتطبيقية باعتبارها تشكل جزءاً رئيسياً في تعليم اللغات بشكل عام.
- أهمية القرائن اللغوية في إيضاح المعنى وهذا ما يهدف إليه النحو عموماً.
- تنسب إليه الريادة في نقل النظريات اللغوية الحديثة إلى العالم العربي والإسلامي وتطبيقها على دراسة اللغة العربية.

وسأحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة نظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي العربي؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات التالية:

- ما المقصود بتيسير النحو؟
- ماهي نظرية تضافر القرائن؟
- بم أفادت النحو العربي؟ وما هي الإضافات التي جاء بها؟ وهل مست الأصول النحوية؟
- ولمعالجة هذا الموضوع سرت وفق الخطة التالية: مقدمة، ثلاثة فصول، وخاتمة.
- وقد وسمت الفصل الأول بعنوان "تيسير النحو العربي"، قسمته إلى ثلاثة مباحث تناولت فيها على الترتيب: أولاً- مفهوم النحو العربي ومشكلاته يضم مفهوم النحو في اللغة والاصطلاح ومشكلات النحو العربي، ثانياً- تعامل العلماء مع الظاهرة النحوية ويضم : التمييز بين النحو العلمي والنحو التعليمي ، مفهوم تيسير النحو العربي ، وأهم الجهود المبذولة لتيسير النحو العربي ممثلة في جهود النحاة القدامى في سبيل تيسير النحو العربي، وجهود النحاة المحدثين في ذلك، أما المبحث الثالث فخصصته لعرض جهود المجامع اللغوية ودورها في تيسير النحو العربي.

و الفصل الثاني عنونته بـ " نظرية تضافر القرائن"، وكان لزاماً أن ألقى الضوء من خلال مبحثه الأول على مفهوم القرائن وأصالة المصطلح في النحو العربي أما مبحثه الثاني فخصصته لدراسة أسس بناء نظرية تضافر القرائن، وتحديد أنواعها، كما عرضت فيه أيضاً لظاهرة الترخص في القرينة عند أمن اللبس والمعنى النحوي والمعنى الزمني عند تمام حسان.

وقد تناول الفصل الأخير نظرية تضافر القرائن بين التحليل والنقد في مبحثين، خصصت المبحث الأول منه لتحليل نظرية تمام حسان مبرزة مظاهر التجديد فيها مظهرة رأيه في التيسير وما أتى منها موافقا لغيره من النحاة الأوائل والمحدثين وما تفرد به من آراء، كما أبرزت أثر هذه النظرية في الدرس اللساني المعاصر، أما المبحث الثاني: فكان للحديث عن آراء النحويين في فضل نظرية تضافر القرائن على الدرس اللغوي، ومآخذ النحاة عليها.

أما الخاتمة فتناولت فيها أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة.

وأما عن المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها فإنها قد تنوعت ما بين قديم وحديث، وإن كانت الغالبية العظمى فيها من الحديث.

الدراسات السابقة للموضوع: نجد أهمها متمثلاً في بحوث ورسائل جامعية، فمن البحوث المنشورة في المجلات نجد:

- نظرية القرائن في التحليل اللغوي لخالد عبد الكريم بسندي نشر في مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، تناول فيه فكرة القرائن عند تمام حسان، العامل النحوي والقرائن ...

- محاولات التيسير النحوي: دراسة تاريخية نقدية لعبد الله عويقل السلمي، نشر في مجلة الملك عبد العزيز: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وقد تناول هذا البحث المحاولات التيسيرية للنحو العربي والفرق التي تسعى لتحقيق ذلك وطرائقها في تحقيق هذا الهدف ومنطلقها.

- تمام حسان في معيار النقد اللساني د.خلد خليل هادي ود. مؤيد آل صونيت الهدف منه دراسة المؤاخذات التي سجلت على آراء تمام حسان النحوية.

أما عن الرسائل الجامعية فنجد:

- رسالة ماجستير للطالب عبد الله محمد الدبيس الموسومة بـ "الفكر النحوي عند تمام حسان دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة القديم والحديث" جامعة مؤتة.

- رسالة ماجستير للطالب بلقاسم منصوري تحت عنوان " الآراء النحوية في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) دراسة وصفية تحليلية جامعة مولود معمري تيزي وزو.

فهؤلاء جميعا أكدوا على القيمة المعرفية لهذه النظرية وصنفوها ضمن المحاولات الإصلاحية والتيسيرية للنحو العربي، ولكن هذا التناول كان من حيث القضايا اللسانية بصفة عامة، وجاءت ضمن مسار الدراسات اللسانية العربية الحديثة غير أنها لم تختص بوضع دراسة خاصة تهتم بتوضيح دور نظرية تضايف القرائن في تيسير النحو العربي بالصورة التي عرضت عليها دراستي، كما أنها خللت هذه النظرية بصورة عامة ولم تقتصر فيها على نظرية تضايف القرائن فقط وإنما شملت جميع آراء تمام حسان النحوية.

المنهج المتبع:

لقد اقتضت مني دراسة هذا الموضوع اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وهذه الدراسات:

حيث أظهرت من خلاله كيفية تعامل العلماء مع الظاهرة النحوية، ووصفت نظرية تضايف القرائن وبينت دورها في تيسير النحو العربي، كما أخضعت هذه النظرية للتحليل وفق إجراءات هذا المنهج قصد تبرير الأحكام تبريرا موضوعيا والوقوف على صحة توجهه النحوي ومظاهر التجديد التي

خالف بها سابقه. كما حاولت نقد هذه الآراء استنادا إلى طبيعة ومنطق اللغة العربية، وأخيرا بينت قيمة هذه النظرية في الدرس اللغوي المعاصر ودورها في تيسير النحو العربي.

الصعوبات: ولعل أهم صعوبة واجهتني أثناء دراستي تمثلت في صعوبة الفكر النحوي عند الدكتور تمام حسان إضافة إلى أن كثرة كتبه المتضمنة لشرح وتطبيق نظرية تضافر القرائن تحتاج إلى الدقة في التعامل والمثابرة فكان لزاما عليّ الرجوع إليها في كل مرة. وكذلك نقص المراجع والدراسات التي خصصت لتناول مؤلفات الدكتور تمام حسان.

ومع هذا فقد حاولت قدر الإمكان جمع كل ما يسمح لي بالإلمام بكل ما يتعلق بهذا الموضوع. وأخيرا فإن حققت هذه الرسالة ما أطمح إليه فذاك توفيق من الله، وإن بدا خطأ أو تقصير فذاك طبع البشر، وبالله التوفيق.

الفصل الأول

تفسير النحو

العربي

1- مفهوم النحو العربي ومشكلاته

1-1 مفهوم النحو العربي:

يعد النحو لب الدراسة اللغوية ومحورها الأساس، فقد حاز على شطر كبير من اهتمام علماء العربية، وذلك منذ بدأ الاشتغال بدراسة هذه اللغة والعمل على حفظها وتحسينها من اللحن الذي أخذ يتسرب إليها، فاختلقت وجهات النظر في تحديد أسباب نشأته، وتعددت الروايات التي تفسر واضعه وما يتعلق بالأبواب الأولى منه، ولكننا لسنا بصدد التأريخ لذلك وإنما الغاية تحديد مفهوم النحو تحديدا واضحا وذلك بدء بالتعريف اللغوي له ثم التطرق لتعريفه اصطلاحا.

أولا : مفهوم النحو في اللغة

ورد في معجم لسان العرب لابن منظور أن النحو: «إعراب الكلام العربي، والنحو القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه وينحاه نحوا وانتحاه، ونحو العربية منه، إنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكبير والإضافة والنسب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، أو إن شذ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم».¹

وبناء على ذلك فإن هذا التعريف يحصر النحو في الإعراب، أي الاقتصار على أواخر الكلمات فقط.

وإضافة إلى ما قاله ابن منظور فإن مادة نح تحمل دلالات متعددة منها²: «القصد: يقال

¹ ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، د ط، القاهرة: دار المعارف، ج6، د.ت، ص 4371، مادة نح.

² الأشموني، شرح الأشمونية، د.ط، مكتبة المعاجم واللغة العربية، شركة العين، د.ت، مقدمة المؤلف.

نحوت نحوك، أي قصدت قصدك، ونحوت الشيء، إذا أتممته وكذلك يأتي بمعنى التحريف: يقال نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه، وكذلك الصرف: يقال نحوت بصري إليه، أي صرفته، والمثل: تقول مررت برجل نحوك، أي: مثلك، ويأتي أيضا بمعنى المقدار: تقول له عندي نحو ألف، أي مقدار ألف، وكذلك يأتي بمعنى الجهة أو الناحية: تقول سرت نحو البيت، أي جهته، وكذلك النوع أو القسم تقول: هذا على سبعة أنحاء، أي: أنواع وكذلك تأتي بمعنى البعض تقول: أكلت نحو السمكة، أي بعضها».

والملاحظ أن النحاة لم يذكروا المعنى الثالث، فعدوا معاني اللغة للفظ "النحو" سبعة نظمها الداودي شعرا بقوله:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً *** جَمَعْتُهَا ضِمْنُ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمَلًا

قصد، ومثل، ومقدار، وناحية *** نوع، وبعض، وحرف، فأخفظ المثلًا¹

وأظهر معاني النحو وأكثرها تداولاً هو (القصد) ويظهر هذا من خلال مقاييس اللغة لابن فارس (ت 395هـ) إذ قال: «كلمة تدل على قصد، ونحوت نحوه، ومنه سمي نحو الكلام؛ لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به»²، فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن المراد بنحو العربية لغة: هو القصد إلى جهة كلام العرب وانتحاء طريقهم في الكلام والقصد فيه إلى مثل كلامهم.

ثانياً - مفهوم النحو اصطلاحاً:

لقد تعددت تعاريف لفظ "النحو" اصطلاحاً ولا بأس في عرض طائفة من هذه التعاريف رغبة في تحديد مدلوله وتبيان المقصود منه.

¹ - الخصري محمد الدمياني، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، د ط، دار إحياء الكتب العربية، ج 1، د.ت، ص 10.

² - ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ج 5، د ط، دار الفكر العربي، د.ت، ص 403، مادة نحا.

1- تعريف النحو عند النحاة القدامى

ولعل أقدم محاولة لتعريف هذا العلم ما ذكره ابن السراج (ت316هـ) في الأصول إذ قال: "النحو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه ياء، أو واو تقلب عينه من قولهم (قام) و(باع)..."¹

فالذي ذكره ابن السراج إنما هو توضيح لطريقة العرب في كلامها المؤدي لحد الإفهام وأضرب الاستعمال اللغوي الصحيح المنبعث من السليقة العربية، فالجمع بين العوامل التي تغير أواخر الكلم وأبنيتها اللغوية يندرج ضمن الصرف فتعريفه يشمل النحو والصرف.

يلي ذلك تعريف ابن جني (ت392هـ) بقوله: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقيق والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذَّ بعضهم عنها ردَّ به إليها".²

والملاحظ في هذا القول: أنَّ النحو عند ابن جني هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنباً للحن وتمكيناً للمستعرب في أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته.

¹ - ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج1، ص35.

² - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص88.

وقال صاحب المستوفي (593هـ)، النحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى".¹

وعرفه السكاسي (ت646هـ) بأنه: "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية".²

وقد عرف كيفية التركيب بأنها تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات. وقال الخضراوي (ت 646 هـ): « النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب»³.

وقد عرفه ابن عصفور (ت669هـ): «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها».⁴ ويمتاز هذا التعريف على ما سبقه في أخذه العلم جنسا فيحدّ النحو.

وهناك من يسمي النحو إعرابا والإعراب نحوا، يقول الزجاجي(ت340هـ) «فلا غرو أن يسمى النحو إعرابا والإعراب نحوا سماعا، لأن الغرض طلب علم واحد».⁵ ويبدو من هذه التعريفات كلّها أنها تدور حول معان ثلاثة:

¹ - الفرخان، كمال الدين، المستوفي في النحو، تح: محمد بدوي المختون، د ط، القاهرة، دار الثقافة العربية، ج1، 1987م، ص11.

² - السكاسي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983م، ص75.

³ - السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة، مطبعة السعادة ، 1976م، ص30.

⁴ - ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجوّاري، د.ط، بغداد، مطبعة العاني، ج1، 1971م، ص 45.

⁵ - الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، بيروت، دار النفائس، 1979م، ص91.

أ- النحو علم بأواخر الكلم.

ب- النحو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية: من الإعراب والبناء أو هو علم

بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده.

ج- النحو علم دراسة الجملة.

وهذا معناه أن الدرس النحوي مجاله العناية بالأمر الآتية:¹

أ- العلاقات بين الكلمات في الجمل.

ب- معنى الوظائف النحوية للكلمات في الجملة، ثم التعبير عنها شكلا.

ج- فهم أداء الكلمات ووظيفتها النحوية في الجملة ومما سبق تبين أن للنحو مجالا وحدودا:

فمجاله هو المركبات أو الجمل وأما حدوده فلا تقف عند مجرد أواخر الكلمات، وإنما يتناول أحوال

غير الأواخر من تقديم، وتأخير وذكر وحذف، أي أنه يعنى بالظواهر اللغوية صرفا وتركيبا التي تأتي

من أوضاع الكلمات في الجمل العربية وفقا لأصول وقوانين توصل إليها اتجاه العرب.²

2- تعريف النحو عن المحدثين

أما التعريف الذي يقدمه المحدثون أمثال: إبراهيم مصطفى الذي عاب على النحاة المتأخرين

تضييقهم لمفهوم النحو، لأنهم جعلوه مرادفا للإعراب أو حركات أواخر الكلمات، فيعطي إبراهيم

مصطفى بديلا لمفهوم النحو، يكون قد استقاه من النحاة المتقدمين قائلا: «هو قانون تأليف الكلام

وبيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن

تؤدي معناها وذلك أن لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصا تتكفل اللغة ببيانه وللکلمات مركبة معنى

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي، د.ط، القاهرة، عالم الكتب، 1973م، ص266.

² - حسني عبد الباري عصر، الاتجاهات الحديثة لتدريس اللغة العربية في المرحلتين الإعدادية الثانوية، د.ط، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م، ص291.

هو صورة لما في أنفسنا ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس وتأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها ولا تكون العبارات مفهومة ولا مصورة لما يراد حتى يجري عليه ولا تزيغ عنه»¹.
وعليه فإن إبراهيم مصطفى يجعل النحو قانونا للغة التي وفقها يتم اختيار الكلمات ذات الدلالة المعجمية، لتؤدي وظيفتها الخاصة داخل السياق لأن المتعارف عليه هو أن الكلمة تكتسب معنى خاصة إذا أدخلت في تركيب معين.

- ويسوق عبد الرحمان الحاج صالح في أحد محاضراته (محاضرة الفرق بين علم اللغة وعلم اللسان 11/1984م) إذ يقول: "إنّ النحو هو تغيير أواخر الكلمة وتغيير في ذوات الكلم نفسها، ومنزلة الدستور من القوانين وهو وسيلة المستعرب وذخيرة اللغوي وعماد البلاغي وهو الدراسة لنظام اللسان، حيث يتناول بالدراسة مبناه ووجوده في الاستعمال وبيان العلاقة التي تربط الكلم ببعضه ببعض، وبين ترابط هذه العناصر وتداخلها وبين الدور الذي تقوم به في أداء المعاني"
ويعرفه علي أحمد مذكور فيقول: "إنّ النحو من علوم الوسائل وليس من علوم المقاصد مرماه سلامة الاتصال اللغوي نطقا وكتابة"².

إنّ للنحو هدفين رئيسيين هما: الهدف النظري الذي يسعى إلى تزويد القارئ بمعلومات عامة وشاملة عن اللغة، أما الهدف الوظيفي فيرمي إلى مساعدة المتعلم على تطبيق ملك المعارف التي اكتسبها من قبل ويتم ذلك عن طريق الممارسة والتدريب المستمرين. فالنحو «علم ممتع يأخذ العقل ويسحر اللب ويبعث الثقة في الدارس والمدرس معا»³.

فالنحو إذن هو عماد اللغة والعلوم اللسانية، ولا يمكن لأي علم من هذه العلوم الاستغناء عنه.

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي، 1413 هـ - 1992م، ص 2-3 .

² - علي أحمد مذكور، تدريس علوم اللغة، تح: علي عبد الواحد وافي، د.ط، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة، ج3، 2004م، ص147.

³ - محمود حسين مغالسة، النحو الشافي، ط 2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1997م، ص07.

أما تمام حسان فإنه يرى أن النحو دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النص، وهو يدرس هذه العلاقات على أساس شكلي مقتنيا أثر بلومفيلد، ومستبعدا المعنى من التحليل النحوي، فالنحو عنده عبارة عن تحليل لتركيب الجملة يقوم على تصنيف عناصرها تصنيفا شكليا وظيفيا بعيدا عن المعنى النفسي، أو المعنى الذي تبحث فيه عن نظرية المعرفة، "لأننا نباعد بين الفلسفة وبين الدراسات اللغوية كلها برامجاتية تتبني على الاستقراء بالحس، لا على الحدس والتخمين"¹.

إن الدكتور تمام يتخلى عن فكرة استبعاد المعنى في التحليل النحوي، ويعود إليها من خلال نظرية فيرث التي يربط فيها التحليل البنيوي بالمعنى حيث لخص الأسس التي يبنى عليها النظام النحوي للغة العربية في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) في الأسس التالية²:

- طائفة من المعاني النحوية العامة تسمى معاني الجمل أو الأساليب.
- مجموعة من المعاني النحوية العامة تسمى معاني الجمل أو الأساليب.
- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة....الخ.

- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

- ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف ومباني القرائن اللفظية.

¹ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 195.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، د. ط، المغرب، دار الثقافة، 1994م، ص 184.

- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفرادها، وبهذا فإن النحو يرتبط بكل من علم المعاني، وعلم الأصوات، وعلم الصرف، ولا يمكن فصله عنها في كل الأحوال وإلا فلن تفهم اللغة العربية أبداً.

والجدير بالملاحظة هنا في تعريف تمام حسان للنظام النحوي أن المعنى قد استحوز على جملة التعريف، فقد أقام النظام النحوي على مبادئ كلها معنوية، ولا يحيد عن ذلك إلا ما يقدمه النظامان الصوتي والصرفي للنحو.

ويشير محمد صلاح الشريف أن ما جاء به الدكتور تمام في النظام النحوي هو: «أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع متكرة في زي جديد، وأن معطيات النظام النحوي، وفق ما عرض له جاءت أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم الألسني، وهو يعزو ذلك إلى الاهتمام بالمعاني الوظيفية على حساب الشكل، و أنه أراد أن تمزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني ليحدث في النحو ما لم يخطر لسيبويه (ت180 هـ) وعبد القاهر (ت471 هـ) على بال، فأنحصر تجديده في هذا الجانب المتمثل في محاولة التأليف بين التراث النحوي والبلاغي»¹.

فعلم المعاني في حقيقة أمره هو الجانب المعنوي من علم النحو وقد كان جديراً به أن يقوم في داخل علم النحو نفسه، فهو قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها.

1-2 مشكلات النحو العربي

تبرز أزمة النحو العربي من النحو ذاته حين صار نوعاً من التحليل الفلسفي في كثير من مسأله وذلك منذ أن تلقفته الأيدي الأولى لنحاة البصرة والكوفة، فأصبح لا يراعي طبيعة اللغة وانصرف النحاة بذلك عن الجانب الوظيفي البحت لعلم النحو باعتباره علماً يهدف قبل كل شيء إلى تنظيم الكلام، بل خلطوا به كل ما له علاقة باللغة من صرف وفقه وفوارق لهجية ومادة معجمية حتى

¹ - الشريف محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حواشي الجامعة التونسية، العدد 17، ص215.

غدا كلّ عامل في حقل اللغة المترامي الأطراف (نحوياً) فدخل النحو بهذا في متاهة التأويلات والتقديرية التي زادت من تعسيره وجعت مطلب فهمه بعيد المنال على المبتدئين والباحثين على حد السواء، قال بعض أهل الأدب: "كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي"¹.

وقد جاءت بعض كتب النحو أشبه بالألغاز من أن تكون قوانين مستمدة من اللغة، بل إن بعضها سمّي بالألغاز ومن أهم المشكلات البارزة في نظرية النحو العربي ما يلي:

1- **المبالغة في نظرية العامل:** شكلت نظرية العامل في النحو العربي العمود الفقري الذي دارت عليه كل مباحثه الرئيسية والفرعية " ونظرية العامل بمفهومها البسيط هي نظرية نحوية بحتة توصل إليها النحاة العرب نتيجة استقراءهم المادة اللغوية التي جمعوها فاتضح لهم أن الإسم أو الفعل يتغير آخره من موقع لآخر، فكان لابد أن يسألوا عن العلة في حدوث ذلك، ما الذي أحدث هذا التغير؟ أو ما الذي فعل هذا الفعل أو عمل هذا العمل؟ إنه شيء يؤثر في الإسم أو الفعل المضارع فيغير حركة آخره لتغييره، لذا قالوا بوجود العامل"².

فالعامل هو ما يحدث الرفع أو النصب أو لخفض فيما يليه متى انضمت الكلمات في تركيب ما، فهو إذا " مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة في هذه العلاقة تتم تصنيف هذه الكلمات إلى عوامل ومعمولات أو متأثرات، وعلى ذلك حين وجد سببويه بعض الكلمات

¹ - الأنباري أبو البركات، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السمراي، ط3، الأردن، مكتبة المنار، 1985م، ص234.

² - كريم ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، ط1، عمان، دار صفاء، 2005م، ص149.

منصوبة أو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في السياق كان لا بد له من افتراض عامل محذوف أو مضمّر كما في أساليب النداء والقسم¹.

إن الاعتماد الكلي للنحاة على نظرية العامل في بناء جميع الأبواب النحوية وجعلهم يبتعدون عن طبيعة المنهج الوصفي الذي يجب أن يدرس به النحو، فأخرجوا النحو بهذا عن طبيعته اللغوية البسيطة، وجعلوه يتبع إلى صغية عقلية فلسفية فرأوا أنّ الكلمة المعربة قد تكون إما مرفوعة أو منصوبة أو مجزومة وقالوا بأنّ الرفع والجر والجزم أثر، ولا بد من وجود مؤثر كما تنص القاعدة الفلسفية التي تعلموها من المنطق وسموا هذا الأثر بالإعراب وعرفوه بأنّه الأثر الظاهر المقدر الذي يجلبه العامل والنحاة القدامى متفقون على القول به ومختلفون في جنسه وحقيقته، فصار عند النحاة عاملان: عامل لفظي وآخر معنوي وبالغوا في هذه المسألة من خلال نسبة كل أثر لغوي لعامل وتنازعهم على ذلك ومنه مسألة القول في عامل رفع الفعل المضارع فذهب أكثرهم إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم² وتنازعهم أيضا على العامل في رفع المبتدأ، وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد أيّهما

أولى بالعمل وسموا ذلك بباب التنازع في العمل.

وذهب الكوفيون في إعمال الفعلين في قولهما: " أكرمني وأكرمت زيدا" و"أكرمت وأكرمني زيد"

إلى أنّ إعمال الفعل الأول أولى وذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أولى³.

¹ - التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ط 1 ، الأغواط، مطبعة رويحي، 2004م، ص 241.

² - الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د ط، دمشق، دار الفكر، ج2، د.ت، ص 551.

³ - الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 83.

إنَّ شغف النحاة بنظرية العامل وانبهارهم بها جعلهم يتبارون في معرفة العامل وتأويله وأحداث
إثره، وشغلوا بذلك عن معاني الصيغ وأهملوا الجانب البلاغي، فلم يبحثوا في الجملة وتقييدها وإطلاقها،
وطرائق تركيبها وفي ذلك دوال تأليفها كأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل، وكأحوال التقديم وما
يهدف إليه من أغراض ثمَّ كون المسند فعلا أو اسما، ثمَّ الذكر والإضمار اللذين يعرضان لأجزاء
الجملة مما يكشف عن أسرار التأليف وعن حركات الكلمات ضمن الجمل وما تتمخص عنه من
دلالات...¹

كل ذلك لم يوف حقه في الدرس النحوي ومنه، ولم يلتفت النحاة إلى صلته بموضوع دراستهم
من ذلك قولهم في باب المفعول معه أنَّ مثل (كيف أنت وأخوك) يجوز فيه النصب على المفعولية
والرفع على العطف ثمَّ يرون الوجه الثاني أولى، ويضعفون الأول لأنَّ الواو لم يسبقها فعل يكون
عاملا في المفعول معه والحقيقة أنَّ لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر، تقول: كيف أنت
وأخاك؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما فالعبارتان صحيحتان ولكل منهما موضع خاص، ولكن النحاة
قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل² وفق هذا وذاك جرت نظرية العامل إلى تحويل الإنشاء
إلى خير أحيانا نحو (أدعوا عليا) في (ياعلي) وإلى تراكيبهم ترد عن العرب كنتقديرهم (سقاك الله سقيا
دعائي لك) في (سقاك الله).

كما أن الاعتماد على نظرية العامل في تقسيم الكلام أدى إلى تفريق المتشابهات في
موضوعات متفرقة ومتباعدة فجمعوا بينما كان ينبغي أن يكون متفرقا وفرقوا بين ما كان ينبغي أن
يكون مجموعا فأدوات النفي مثلا: نجد منها (ليس) ونجد (لا) منفردة في باب (لا) النافية للجنس، ونجد

¹ - صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب وعلوم التربية،
العددان 1 و 2 (المجلد 7: ص 89).

² - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط1، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959 م، ص 37-38.

(لن) في نواصب الفعل المضارع ونجد (لا) في الحروف المهيمة وكان الأولى أن تجتمع تحت عنوان النفي وتدرس خصائصها في أداء الأسلوب كأن يدرس الفرق بين قولنا: (لا طالب في الصف) بالفتح، و(لا طالب في الصف) بالرفع.¹

لقد قسم النحاة في نظرية العامل الأدوات إلى ثلاثة أقسام:

- 1- أدوات مختصة بالأفعال.
- 2- أدوات مختصة بالأسماء.
- 3- أدوات مشتركة تدخل على الأفعال والأسماء وعندهم الأداة لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، فالمختص بالأفعال عامل فيها والمختص بالأسماء يعمل فيها، وغير المختص مهمل وغير عامل ولهذا يعرب جمهور البصريين (زيد) في قولنا (إن زيد يدرس ينجح) فاعلا لفعل محذوف يدل عليه المذكور تقديره (إن يدرس زيد يدرس ينجح) لأن اللام عندهم مختصة بالأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ولهذا في رأيهم ينبغي تقدير أن لأنها أم الباب وأولى بالتقدير من غيرها وللسبب نفسه ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل بعد فاء السببية وواو المعية منصوب (بأن) محذوفة وجوبا وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه منصوب بالخلاف أو الصرف لأن الفاء والواو عندهم جميعا لا يعملان لأنهما من الحروف المشتركة التي تدخل على الأسماء والأفعال معا². وما كان هذا ليكون لولا نظرية العامل.

يتضح لنا مما قد سبق عرضه أن نظرية العامل اتصل بها الكثير من التأويلات والتقديرات التي كانت السبب في تعقيد الدرس النحوي ومع هذا كله يرى بعض الدارسين أن فكرة العامل بريئة من كل

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص40.

² - صادق فوزي الدباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، ص 90.

ما ينسب إليها من تعقيد وأن المقصود منها التقريب. والتيسير على الدارسين حتى يسهل عليهم الربط بين اللفظ المعين وعلاقته بالألفاظ الأخرى وما يترتب على ذلك من ضبط خاص لهذه الألفاظ¹.

2 - الغلو في القياس:

لقد اعتمد النحاة على القياس في استنباط القواعد النحوية، وجعلوه منهجا وطريقا من طرائق التفكير في النحو، فهو في اللغة بمعنى التقدير²، وفي الاصطلاح: اعتبار الشيء بالشيء الجامع³، وله أقسام وهي: (حمل الفرع على الأصل، حمل الأصل على الفرع، حمل ضد على ضد) وله أربعة أركان هي: (المقيس عليه، المقيس، العلة، الحكم)⁴.

في حين قسم ابن جني(ت392هـ) المادة اللغوية على (مطردة في القياس والاستعمال مطردة في الاستعمال شاذ في القياس، شاذ في القياس والاستعمال)⁵.

وقد أدى الغلو في القياس إلى الاضطراب المنهجي في التقعيد الذي نتج من لجوئهم إلى المنطق إذ ركزوا على النظرة المعيارية التي تعني محاولة الوصول إلى مجموعة من القوانين والضوابط المطردة وفرضها على أهل اللغة فاتخذوا القياس المنطقي لهم منهجا وطريقا من طريقا من طرائق التفكير في النحو. والقياس في حد ذاته مبدأ مقبول ومشروع في كل العلوم شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات. ولكن النحويين بالغوا في تطبيق هذا

1 - السيد عبد الرحمن، النحو العربي بين التطوير والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، ج 70، مايو 1992م، ص 240 .

2 - ابن منظور، لسان العرب، ج2، مادة قاس، ص 241.

3 - جلال الدين السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، تح: طه عبد الرؤوف سعد، دط، القاهرة، مكتبة الصفا، 1999م، ص 42.

4 - المرجع نفسه، ص 43 .

5 - ابن جني، الخصائص، ج2، ص 99.

المبدأ¹. فقد أدت الاستعانة به بإسهاب في تسويغ أحكامهم الشاذة ومثال ذلك: إعطاء (لم) حكم (لن)

في عمل النصب، وقد ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم (ألم نشرح).²

ولكن يؤخذ على النحاة فيما يأتي :

أ - أن النحاة قد غالوا فيه وأغرقوا، من ذلك قول أبي علي النحوي :

(أخطي في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطي في واحدة من القياس)³.

ب - إن قياس الفرع على الأصل والأصل على الفرع والنظير على النظير جائز ومقبول، ولكن قياس

الضد على الضد غير جائز ولا مقبول كقياسهم لا النافية للجنس على أن المؤكدة على الرغم من

اختلافهما بين النفي والإثبات .

يتضح لنا مما سبق أن هناك قسمين من أقسام القياس يعارضان اللغة وهما مطرد في القياس

شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس فضلا عن بعد القياس من المادة اللغوية

التي سبيلها الاستقرار لما هو جار على ألسنة الناس من نثر وشعر لما أثر على الأقدمين من

نصوص ولما ورد في كتاب الله وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم⁴.

3- كثرة العلل : يدور معنى التعليل في اللغة العربية حول فعل الشيء مرة بعد أخرى ، كما جاء

في مادة علل في (الصحاح) وفي (لسان العرب) وغيرهما من المعاجم اللغوية فالعلل هو الشرب

الثاني بعد النهل، وهو الشرب الأول يقال علل بعد بهل، وعلله أي سقاه السقية الثانية، والعلة

المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول .

¹ - بشر كمال ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، د.ط، القاهرة، دار غريب، 1999م، ص 140.

² - سورة الشرح : الآية 01 .

³ -محمود حسني، المدرسة البغدادية، د.ط، بغداد، 1986م، ص 381.

⁴ - إبراهيم السامرائي، النحو العربي بناء ونقد منهجي، د.ط، بيروت، دار هلال، 1968م، ص 18 .

والعلة في اصطلاح النحويين هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح فيما قد أورده مازن مبارك في تعريفه لها: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة. وعرفها الرماني: «بأنها تغيير المعلول عما كان عليه».

والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي واضحة جلية فالعلة النحوية تشغل النحوي في محاولته الوصول إليها عن كل ما عداها وتتطلب منه كد الفكر وإعمال النظر مرة بعد أخرى، يطمئن إلى سلامتها وصحة الوثوق بها.

ولما سئل الخليل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقل له فيما يرويه الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) فقل له: «أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيته وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبه النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة... فإن سنج لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها» قال الزجاجي... وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل.

ولقد نشأ التعليل النحوي مرافقاً ومصاحباً للنشأة قواعد العربية كما أجمع عليه صفوة العلماء. وقد كانت العلة النحوية فطرية في نفس العربي شأنها في ذلك شأن لغته. ولكن النحاة بعد ذلك أسرفوا

فيها كل الإسراف وبحثوا في علة العلة حتى قال بعضهم بتوقيفها¹ وقسموها أقساما منها التعليمية والقياسية والجدلية وهي تقابل العلل الأول والثاني والثالث عند ابن مضاء

أ - العلة التعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ومن هذا النوع قولنا : إن زيدا قائم إن قيل : بم نصبتم زيدا قلنا بأن ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر .

ب - العلة القياسية : فإن قيل : لمن قال : نصبت (زيدا) ب(إن) في قوله : إن زيدا قائما فلما وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعت ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

ج- العلة الجدلية (النظرية) : أما هذه العلة فتبدأ بعد العلتين السابقتين وهي تحليل لهما، وتأييدا لهما عن طريق التسويغ المنطقي، إذ أنها تأتي من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعا وهي على ما مثلها به أعلاه أن يقال : من أي جهة شابهت هذه الحروف والأفعال؟ ولمشابهت ما قدم مفعوله على فاعله وهو ليس بأصل؟ وما الذي دعا إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟...الخ، فالجواب الذي يعتل به عن أي من هذه المسائل هو علة الثالثة وداخل في الجدل والنظر .

وللنحاة زيادة على هذا التقسيم للعلة، تقسيمات أخرى، فمنهم من يجعلها على قسمين كابن السراج، ومنهم من يجعلها على ستة أقسام كالرمانى وقد بلغت عند بعض النحويين أربع وعشرين قسما والحقيقة أن العلل التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب هي العلل التعليمية فهي تيسر النحو وترمي إلى تعليم الدارسين دون التباس أو إبهام أما بقية العلل (القياسية والجدلية) فهي ليست من النحو ولا تساعد على فهم أسلوبه وتصعب طريقة تعلمه².

¹ - جلال الدين السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط2، دمشق، دار البيروني، 1958م ص 46.

² - عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، د.ط، بيروت، 1978م، ص32.

فلا يجب أن نغلو في التعليل ونمضي فيه حتى نخضع اللغة لأصول المنطق والفلسفة ونهج

الجدل والحجاج، فنأى بها عن خصوصيتها وطبيعتها .

4 - اللغة العلمية المتداولة: يختلف النحاة في كتبهم من خلال الأسلوب المتبع لعرضهم للمادة

النحوية، فالأسلوب هو الطريقة التي يعرض فيها الكاتب أفكاره فمنه الواضح ومنه ما يدخله الغموض، ومنه العلمي ومنه الأدبي، ومنه المؤثر البليغ ومنه محير لا مؤثر ولا بليغ ونجد أن الكتاب متفاوت فيه، ففيه قسم يوصف بسهولة أسلوبه وآخر يوصف بصعوبته وآخر متأرجح بين هذا وذاك .

ولقد ذكر الدارسون أن هناك منهجين في دراسة اللغة والنحو فالكوفيون يريدون إدخال كلام العرب في دراسة النحو، أما البصريون فيرون أن الفصيح هو الذي يدخل فقط. فازدحمت لغة النحو بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية التي تصل أحيانا حد الألغاز التي قد تكون أحيانا إما مختصرة أو طويلة فعقدت بهذا كتب النحو وأصبح هذا الحال هو الغالب عليها. قال الجاحظ: قلت لأبي الحسن الأخفش أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما لك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبني هذه لله وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلت حاجتهم إلي فيها... وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذا كنت إلى التكسب ذهبت¹.

وفي هذا القول تصريح باختلاف الأساليب التي يستخدمها الكتاب والنحاة في عرضهم للمادة

النحوية حسب الغرض والغاية التي يهدفون إليها .

¹ - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، الحيوان ، تح: عبد السلام هارون ، ط 2، سوريا، دار مصطفى البابي الحلبي، 1965م ، ص 91.

5- تداخل المصطلحات وتباينها: تعد مسألة تداخل المصطلحات وكثرتها للمفهوم الواحد من أهم

المشكلات التي تواجه الدارس للنحو. لأنها تؤدي إلى الاضطراب وعدم الوضوح، بالرغم من

تقاربها

في الدلالة اللغوية¹.

فالخصومة بين البصريين والكوفيين في رفضهم لمصطلحات بعض المفاهيم جعلت الأمر أكثر سوءاً فمثلاً نجد عند الكوفيين مصطلحات (لترجمة والتبيين والتكرير والمردود) كلها لما يسمى عند البصريين (البدل) وسيبويه يسمي (عطف البيان) بدلاً ويطلق الفراء (التفسير) على ما يعرف عند البصريين بمصطلح (المفعول لأجله) ويطلقه أيضاً على التمييز². ومن ذلك أيضاً التعبير عند الكوفيين بـ (لا التبرئة) في مقابل (لا النافية للجنس) عند البصريين، واستعمال الكوفيون أيضاً مصطلح: شبه المفعول الذي يطلقونه على المفاعيل غير المفعول به وكذلك مصطلح المحل في مقابل الظرف أو المفعول فيه عند البصريين³.

¹ - حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، عمان، دار الشروق، د.ت، ص 140 .

² - عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، المملكة العربية السعودية، جامعة الرياض، 1981م، ص 164.

³ - المرجع نفسه، ص 178 .

2- تعامل العلماء مع الظاهرة النحوية

2-1 التمييز بين النحو العلمي والنحو التعليمي:

إن النحو العلمي هو تلك القواعد والمعايير التي وضعها النحاة الأوائل، أما النحو التعليمي فهو نحو وظيفي تساعد معرفته على التحكم في اللغة عند الفرد، حيث يستعمل مختلف البنى التركيبية بطريقة آلية قياسية وإبداعية في الوقت ذاته. تقول الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي: «النحو العلمي هو نظرية اللغة يجب أن يكون معياريا، بل عليه أن يكون علميا موضوعيا، يصف أنحاء اللغة ولا يفضل فيها أي منها وأي تأدية على أخرى، إذ أنه يعتمد على كل ما هو موجود في كلام العرب أي ما نطق به العرب فيثبت في لغتهم، أما النحو التعليمي فهو نحو معياري يعتمد على معيار أي نموذج لغوي معين للفرقة بين الخطأ والصواب في كلام المتعلمين»¹.

أي أن النحو العلمي يقوم على نظرية لغوية تتشد الدقة في الوصف والتفسير وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدق المناهج فهو نحو تخصصي ينبغي أن يكون عميقا مجردا، يدرس لذاته، وتلك طبيعته، وهذا المستوى من النحو كما يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح يعد نشاطا قائما برأسه أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمر والخلق والإبداع وهذا هو الأساس والمنطلق في وضع نحو تعليمي تراعى فيه قوانين علم التدريس.

أما النحو التعليمي: فيمثل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب وأداء الغرض وترجمة الحاجة، فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو العلمي مع تكييفها تكييفاً محكماً طبقاً لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية².

¹ - خولة طالب الإبراهيمي، النظرية النحوية التي يركز عليها تعليم النحو والبنى التركيبية، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، الجزائر، 1977، ص 205.

² - محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة، ندوة تيسير النحو، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، 2001م، ص 205.

يقول أحمد بلحوت في هذا الشأن : إن الاستخدامات المنهجية للنحو العلمي، تختلف عنها في النحو التعليمي فالعالم يسعى في دراسة اللغة إلى اكتشاف نظامها، ويستخدم وسائل علمية موضوعية للوصول إلى النتائج ، بينما المبرمج للمحتوى يستخدم هذه النتائج بطرق خاصة قصد تمكين المتعلم من اللغة ¹.

وما ينبغي أن يعلمه التربويون اللغويون أن: «النحو التعليمي يختلف اختلافا جوهريا عن النحو العلمي، فنحن حين نعلم اللغة لا نعلم الأنماط اللغوية " المقبولة" نحويا فحسب بل لا بد أن تكون هذه الأنماط "ملائمة" أي لابد أن تكون مناسبة للموقف وللحدث الكلامي، أي أننا لا نعلم التلميذ كيف ينتج جملا نحوية صحيحة بل لابد أن نعلمه متى يستعملها وكيف يستعملها»² فدراسة النحو تهم المتخصصين وطلاب الدراسات العليا المعنيين باللغة العربية والذين يحرصون على معرفة ما شرد وما ورد من تفاصيل النحو على أن تعليم النحو للمتعلمين يهدف إلى الأخذ بيدهم في تعلم اللغة مما يستوجب اجتناب التفاصيل والتعليقات التي تساعد على تحقيق هدفهم بل على العكس تعمل على انحراف النحو عن هدفه الذي يعلم لأجله «بيد أن قضية الاختيار من علم النحو ما تزال غامضة : كيف نختار؟ لمن نختار؟ من الذي يختار؟ ما معيار القلة؟ ما معنى أن يكون المختار أساسا؟ ومن الذي يحدد كون المختار أساسا؟ هل المعلمون؟، أو أولياء الأمور؟، أم المتعلمون؟، أم البيئة اللغوية في المجتمع؟، أم الموجهون في التعليم؟، أو وظائف اللغة في المجتمع؟»³.

ومن هنا فإن عملية تحديد موضوعات النحو التي ينبغي أن تدرس ليست بالعمل السهل بل ينبغي أن تكون قائمة على أبحاث علمية تبحث فيما يشيع من أساليب لدى التلاميذ والصعوبات التي

¹ - أحمد بلحوت ، النحو المدرسي في الجزائر في ضوء نظريات النحو العربي في المرحلة الثانوية والطور الثالث من التعليم الأساسي، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور مصطفى حركات، الجزائر، 1992م، ص 141 .

² - د. عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، د.ط ، دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص 31.

³ - حسني عبد الباري عصر، الاتجاهات الحديثة لتدريس اللغة العربية، ص 315.

تعرضهم في التعبير عن أفكارهم ومشكلاتهم مع مراعاة نموهم العقلي حسب مراحل الدراسة ونجد أن هذه الأسس منطقية وعلمية «إذ ليست كل البنى النحوية متساوية من حيث الشيوع ولا من حيث التوزيع، ولا من حيث قابلية التعلم والتعليم... والاتجاه السائد الآن اعتماد المدخل الوظيفي بربط البنى النحوية بالأحداث الاتصالية التي تبينها أهداف المقرر».¹

فعلى النحو التعليمي إذن أن ينطلق من مجموعة من المبادئ التالية:

- الانطلاق من الاستعمال اللغوي الحي، وهذا يستند إلى دراسات ميدانية .
- «ربط القاعدة والشواذ والفائدة بمدى انتاجيتها اللغوية الحاصلة منطلقين في ذلك من مفهوم تطوري للغة، ومن منظور تربوي يعتبر أننا نعلم الأساس ونترك للتلميذ أن يستزيد بنفسه بعد أن ندله على طريقة في اكتساب المعرفة إذ لا يجوز أن ينهي التعلم عند حدود ما يعلمه الأستاذ في الصف»²
- الانطلاق من النصوص في دراسة القواعد باعتبار هذه النصوص تكون اللغة الحية.
- ومهما يكن فإن تطوير تعليم النحو ستظل قضيته هي الملائمة بين ثلاثة أمور تعتبر محاور أساسية ينبغي أن يربط بينها منهج النحو وطرق تعليمه وتتمثل هذه المحاور فيما يلي³ :

أ- طبيعة البنية النحوية.

ب- خصائص عقول التلاميذ، ونظريات تعلم اللغة.

ج- الوظائف الاجتماعية للنحو العربي في ضوء وظائف اللغة نفسها.

فربط هذه المحاور يمكن استحداث مدخل تربوي لتعليم النحو العربي بل واللغة العربية نفسها على ركائز علمية تنطلق من الواقع المعرفي للتلاميذ.

¹ - د. عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، ص 21.

² - أنطوان صياح ، دراسات في اللغة العربية الفصحى وطرائق تعليمها، ط1، لبنان، دار الفكر اللبناني، 1995م، ص 114.

³ - د. عبد الباري عصر، الاتجاهات الحديثة لتدريس اللغة العربية، ص 319.

ويميز الدكتور نصر الدين بوحساين بين النحو العلمي والنحو التعليمي .

1- النحو العلمي : يمثل القواعد التي يتم استنباطها وفقا لمناهج علمية مختلفة - متباينة أحيانا- من خلال الدراسة العلمية لنظام لغة طبيعية معينة (أي تمثل المدونة التي يتم تحليلها أو تصورها في ذهن متكلمين أصليين). ترتبط تلك القواعد بالمستويات اللسانية المعروفة بدءا بالمستوى الصوتي وصولا إلى المستوى التداولي الذي يلتحم من خلاله النص بالسياق المستعمل داخله فالنحو العلمي إذن مجموع القواعد الضابطة للنظام اللغوي المدروس والتي يتوصل إليها المختص بعد تطبيقه منهجا علميا معيناً .

ولا بد من فهم الآليات الذهنية الباطنية التي يوظفها المتكلم /السامع لينتقل من جنس إلى آخر أو من مجموعة إلى قسم والعكس صحيح ثم الكيفيات والاستراتيجيات التي يسبك بواسطتها خطابه . إذن إن الواقع الفعلي للاستعمال اللغوي الذي يصنف الوحدات اللغوية التي تم تقطيعها في مجموعات أو أقسام ثم ترتيب العلاقات التي تربط بين تلك المجموعات والأقسام غير كاف وحده لاستنباط القواعد الضابطة¹.

كما أن الاقتصار على الافتراض والتصور باعتماد نماذج ومثل نظرية لا نجد تطبيقاتها بالضرورة في الواقع اللغوي (الاستعمال) هو الذي لا يصبغ صفتي الإطلاق والديمومة على مجموع القواعد الباطنية التي تم تصورها وافتراضها افتراضاً .

ومن أبرز نتائج ذلك نسبية القواعد التي تم التوصل إليها رغم توافقها ومنطق اللغة المدروسة . والمقصود بالمنطق هنا جملة العمليات المتسلسلة المترابطة بحيث تقود مقدماتها إلى نتائجها ،والتي يوظفها المتكلم الأصيل لينتج سلسلة كلامية تلبي أغراض التبليغ² والتواصل داخل دورة التخاطب حيث

¹ - د. نصر الدين بوحساين، مدخل إلى اللسانيات التطبيقية تعليميات اللغات، ط1، تيزي وزو، دار الأمل، 2012م، ص 152-153

² - المرجع نفسه، ص 154.

تزداد مشكلات الاستثناءات ازديادا مطردا وكأنها متتالية هندسية ،بما يجعل من العسير الرسو على نموذج تفسيري واحد.

وقول الخليل بن أحمد الفراهيدي خير دليل على هذه النسبية وعدم الثبات حينما أكد أن العرب نطقوا على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك.

فقد اعترف أن ما استطاع التوصل إليه من قوانين وما استنبطه من علل وما استنتجه من مثل وتحويلات لا يعدو أن يكون نظرية قابلة للدحض بالحجة الظاهرة و الدليل الدامغ¹ وهنا ميز بين مجال علم النحو الراسخ في أذهان المتكلمين الأصليين الذين يوظفون القواعد اللغوية بالسليقة دون أن يفكروا في العلل الموجبة والموجزة والأسباب التي تربط الأصول بالفروع في عمليات التحويل وتطبيقاتها العكسية وبين مجال علم النحو الذي يبحث في تلك القوانين فيحاول استنباطها وإثبات وجودها بالحجة والدليل العلميين إضافة إلى تعليل العمليات التحيلية التي يقوم بها المتكلم /السامع الأصل حينما ينتج الوحدات اللغوية المشكلة للنصوص اللغوية، وحينما يحلل ما يدركه من سلاسل صوتية مشغلا قدرته النحوية التي تسمح له بالتعرف على السلاسل المقبولة نحويا ولغويا وتداوليا من تلك التي لا تفي بأحد تلك الأغراض.

إن بغية علم النحو إذن تكمن في البحث عن تلك القوانين وتلك المثل التي يحيك عليها المتكلم الأصل السلاسل الصوتية التي ينتجها بالسليقة، فيصوغها حينذاك الصياغة المنطقية الواضحة التي

¹ - د. نصر الدين بوحسين، مدخل إلى اللسانيات التطبيقية تعليمات اللغات، ص 155.

تسمح لدارس ذلك النظام أن يفهم القواعد الباطنية التي يتأسس عليها وييسر على متعلمه التمكن منه إدراكا وفهما ثم إنتاجا ونظما¹.

2- النحو التعليمي: يرتبط هذا المصطلح بمصطلح اللسانيات التطبيقية، حيث اعتبر الباحثون أن اللسانيات التطبيقية لا تأخذ من مجال اللسانيات العامة إلا ما يتلاءم واحتياجات المتعلمين التواصلية ومن هنا سار الاهتمام في النحو التطبيقي وفقا للمنحى التعليمي² الذي يعتمد على الاحتياجات اللغوية والأغراض التعليمية.

إن اعتبار النحو التعليمي كأساس في بناء أي منهج تعليمي يمثل تطبيقا عمليا لخاصتي النفعية والانتقائية اللتان تطبعان اللسانيات التطبيقية بوجه عام وتعليميات اللغات بوجه خاص، فليس كل ما يحويه النحو العلمي يصلح للتعليم، وليس كل ما يتوصل إليه علماء النحو واللسانيون بوجه عام من قوانين وما يتخذونه من مناهج وإجراءات علمية لبلوغ تلك الغايات، يحتاجه المتعلم حينما يريد تعلم لغة معينة بالضرورة.

والذي يضبط عملية انتقاء المضامين اللغوية احتياجات المتعلمين ومختلف أغراضهم والمآرب التي يريدون تحقيقها من خلال العملية التعليمية، التي يحددها المختصون في اللسانيات التطبيقية أو تعليميات اللغات وفقا لجملة من المعطيات الميدانية التي تدخل في تشكيل الذخيرة أو بنك المعطيات التي تستقى منها³.

إذن فالنحو العلمي شيء والنحو التعليمي شيء آخر ونمط خاص، يتكون من مادة تربوية مختارة على غرار أسس ومعايير موضوعية تراعي أهداف التعليم وحاجات المتعلمين وظروف العملية

¹ - د. نصر الدين بوحسين، مدخل إلى اللسانيات التطبيقية تعليميات اللغات ، ص 156-157.

² - المرجع نفسه ، ص 159.

³ - المرجع نفسه، ص 160-161.

وفي نفس السياق نورد رأي الدكتور مخلوف بن لعلام الذي يرى أن ما ينبغي أن يحرص على إدراكه كل باحث في اللغة، هو وجوب التمييز الصارم بين علم النحو وبين طريقة تعليمه، فالعمل على انتقاء قواعد ميسرة تعين على ضبط النطق وتقويم اللسان واكتساب الملكة بالتمرن على استعمالها إنما هي غاية النحو التعليمي المدرسي، أما العمل على النفاذ إلى أسرار اللغة، واكتشاف بواطن نظامها برد ظواهرها المتعددة والمتغايرة في ظاهرها إلى التجانس والوحدة، والتطلع إلى تفسير ما فيها من تنوع الاستعمال في الباب الواحد واختلاف مجاريها فيه، فهذه إحدى الغايات الكبرى للنحو التعليمي البحت، وذلك لبلوغ تصور شامل يرجع ما فيها من تنوع وتغاير في حروفها وكلماتها وجملها عند الاستعمال إلى ضرب من التوحيد، وذلك عن طريق التأصيل ووضع نظرية شاملة ترد الفروع إلى الأصول والتنوع والتغاير إلى جملة من الثوابت والضوابط، وهذا العمل لا يناقض سعي المشتغلين بتعليم اللغة، ولا يصعب مهمتهم في تدريس النحو لاكتساب المتعلمين ملكة اللغة بل يساعدهم في ذلك، إذ يعودون إلى هذا النحو العلمي البحت فينتقون منه ما يحقق غايتهم، ولهم أن يحوروا مادته ويكيفوها بما يلائم ذلك، ويتركون ماعدا ذلك مما لا يفيد في تحقيق غايتهم².

إذن يبقى النحوان متكاملان لا يستغني أحدهما عن الآخر لأنهما كل متكامل ولأنهما نظرية وتطبيق لهذه النظرية .

2-2 مفهوم تيسير النحو العربي

لقد أدرك النحويون القدماء صعوبة النحو على متعلميه، فبرزت أقلام داعية إلى إعادة النظر في ذلكم الصرح المقدس الذي حافظ على صورته النمطية منذ تأسيسه على يد سيبويه (ت 180هـ) والتي

³ - محمد صاري ، تيسير النحو موضة أم ضرورة؟ ، ص 205 .

² - د. بن لعلام مخلوف ، مبادئ في أصول النحو، ط1، تيزي وزو، الأمل المدينة الجديدة، 2012م ، ص 321.

قد أصبحت معهودة في جل المؤلفات النحوية فهبت رياح التغيير لتضطرب تلك الأصول وقد عرفت هذه التجربة بحركة التيسير أو الإصلاح أو التجديد.

ولهذا يجدر بنا تحديد مصطلح التيسير بتعريف واضح لأن المصطلحات لهذا المفهوم قد تنوعت وتعددت كما أنها قد جاءت متداخلة لا ضابط لاستخدامها¹

أولاً : مفهوم التيسير لغة

جاء في لسان العرب: يسر من اليسر وهو اللين والانقياد، يكون ذلك للإنسان والفرس، ويأسره: لاينه، أنشد ثعلب:

قوم إذا شومسوا جد الشماس بهم ذات العماد وإن يأسرتهم يسروا²

يأسره أي ساهله، وفي الحديث: إن هذا الدين يسر³ واليسر ضد العسر، أراد أنه سهل، سمح قليل. وفي الحديث كيف تركت البلاد؟ فقال : تيسرت أي أخصبت، وهو من اليسر وفي هذا إشارة إلى قوله تعالى: فإن مع العسر يسراً، إن مع العسر يسراً⁴. وفي الحديث: تياسروا في الصداق⁵ أي تساهلوا فيه ولا تغالوا .

ويقال: إن قوائم الفرس ليسرات خفاف، إذا كن طوعه والواحدة يسرة واليسر السهل، وفي قصيدة

كعب :

تخدي على يسرات وهي لاهية ، اليسرات قوائم الناقة⁶

¹ - جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ط1، بيروت، دار الفرابي، 2013 م، ص28-29.

² - أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، د.ط ، مصر، القاهرة، دار المعارف، د.ت ، ص 236.

³ - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في صحيح الجامع برقم : 1611 قال عنه : صحيح .

⁴ - سورة الشرح، الآيتان : 5 و 6 .

⁵ - أخرجه عبد الرزاق في المصنف ، وهو في السلسلة الضعيفة برقم : 4857 قال عنه ضعيف وعلته الإعضال.

⁶ - ابن منظور ، لسان العرب ، تح: عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي، ج 6، ص 4957 وما بعدها (مادة يسر)

وعليه فاليسر في لسان العرب حمل دالتين: الأولى هي: السهولة واللين والإنقياد، وكل ما كان ضد العسر فهو يسر. والثانية: ما أدى الغرض بانسجام، وعليه لما طاوعت قوائم الفرس حركتها فسهل انتقالها، كانت يسرات خفاف، وهو ما ذهب إليه الأزهري (ت370 هـ)، فقد ورد في التهذيب: يسرات البعير: قوائمه، قال ابن فسوة¹: لها يسرات للنجاء كأنها مواقع قين ذي علاة ومبرد فشبه قوائمها بمطارق الحداد، و أضاف مع آخر وهو أن التيسير يكون في الخير كما يكون في الشر، واستدل من التنزيل بقوله تعالى: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾² هذا في الخير، وبقوله عز وجل: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾³ وهذا يكون في الشر⁴.

وتيسيره لليسرى يكون عن طريق تهيئته للعودة إلى العمل الصالح. ويفسر هذا قوله صلى الله عليه وسلم: اَعْمَلُوا وَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ.

والميسور ما يسر، قال ابن سيده (ت458هـ): هذا قول أهل اللغة، أما سيبويه فقال: هو من المصادر التي جاءت على وزن مفعول، ونظيره المعسور، قال أبو الحسن (ابن سيده): هذا هو الصحيح لأنه لا فعل له إلا مزيدا⁵.

ثانيا : التيسير في اصطلاح أهل العلم بالنحو

أما أهل العلم بصناعة النحو فالتيسير عندهم يختلف عما ذهب إليه أهل اللغة من أصحاب المعاجم، فيرى البعض منهم أن التيسير مرادف للاختصار، وهذا ما ذهب إليه القدامى، وعدوه منهجا للتأليف، فألفوا مختصراتهم فيه فقد جاء عن خلف الأحمر (ت180هـ) قوله: «لما رأيت النحويين

¹ - البيت لابن فسوة، وهو عتيبة بن مرداس الكعبي

² - سورة الليل، الآية: 7

³ - سورة الليل، الآية: 10.

⁴ - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تح: أحمد عبد العلي البردوني، د.ط، الدار المصرية، القاهرة، ج 13، د.ت، ص 60، (مادة يسر).

⁵ - ابن منظور، لسان العرب، ص 4985 (مادة يسر)

وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل، وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر، والطرق العربية والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه فأمنت النظر والفكر في كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق»¹.

فهو يتحدث عن منهجه في مقدمته ودافعه إلى تأليفها، حيث عمد إلى الاختصار واقتصر على ما يبلغ ذهن المتعلم دون إرهاقه بكثرة العلل، فجمع فيها الأصول التي يفيد منها المبتدئ فكان هذا سبيله إلى التيسير، ولعل هذا منهج ارتضاه من ألفوا المختصرات النحوية وجمعه الأدوات في باب واحد مما يسهل على المتعلم الرجوع إليها في بابها، دون البحث عنها في أبواب متفرقة.²

ولعل من التيسير ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف حيث يقرر أن إعادة تنسيق أبواب النحو وإلغاء بعضها ووضع تعريفات دقيقة لأبوابه العسيرة أساس التيسير³. ولا بد أن اتجاها هذا هدفه تقريب النحو للمتعلم عبر مراحل التعليم المختلفة، فهو اقتصار على النحو الوظيفي.

والملاحظ من خلال تتبعنا لمفهوم التيسير عند بعض المهتمين من الباحثين أنه يهدف إلى تقريب مادة النحو العربي إلى المتعلمين، وذلك من خلال تقديمها على صورة أبسط مما هي عليه في السابق⁴. سواء كان ذلك بالشرح أو إعادة التبويب والتنسيق أو من خلال الاختصار. لكن آخرين رأوا

1 - خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التتوخي، د.ط، سوريا، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1961م، ص 33-34.

2 - صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، ص 87.

3 - ينظر، الدكتور شوقي ضيف، تجديد النحو، ط6، مصر، دار المعارف، د.ت، ص 11-12.

4 - أكلي سورية، حركة تيسير تعليم النحو العربي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في النحو، إشراف الدكتور: صالح بلعيد، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 32.

أن التيسير أبعد من أن يكون اختصاراً لمنهج، أو حذفاً لشرح وتعليقات فهو في جوهره غير التيسير، قال ابن خلدون في فصل "أن الاختصارات الموضوعة في العلوم مخلة بالتحصيل": «ذهب من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ، وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة، وربما عمدوا إلى الكتب الكتب الأمهات المطولة في الفنون للتفسير والبيان، فاختصروها تقريباً للحفظ كما فعل ابن الحاجب في الفقه وأصول الفقه وابن مالك في العربية (...) وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل وذلك لأن فيه تخليطاً على المبتدئ بالقاء الغايات من العلم وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم. فالنحاة المتأخرون قصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين، فأركبهم صعباً يقطعهم عن تحصيل الملكات»¹.

ولذا فإن التطويل مع التبسيط قد يكون أنفع وأفيد تربوياً من الاختصار والإيجاز مع الإبهام والتعقيد. فالتيسير إذن ليس اختصاراً ولا هو حذف للشرح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو يبسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافياً بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولاً ومسائل².

فالتيسير وفق هذا الرأي يتناول الموضوعات النحوية، عن طريق عرضها بما يتناسب والعصر وبما يناسب ذهن الطالب المتعلم، ويتناول أيضاً المنهج النحوي بالإصلاح الشامل.

ولقد حدد العلماء المفهوم الإجرائي لمصطلح تيسير النحو كالاتي : هو تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على

¹ - عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المقدمة ، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار يعرب، ج2 ، 2004م، ص 695.

² - مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، لبنان، دار الرائد العربي، 1986م، ص 15 .

المتعلمين فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو لا النحو ذاته¹.

وذلك انطلاقا من أن النحو علم محض، لا يعقل حذف في بعض قوانينه أو قواعده.

هذا المفهوم الإجرائي لتيسير النحو الذي نبهت إليه المدرسة الخليلية الحديثة منذ أكثر من ثلاثين سنة تقريبا .كما أنها قد دعت الدارسين إلى ضرورة التمييز بين نوعين من النحو: النحو العلمي(النظري) والنحو التعليمي (التربوي)² .

2-3 أهم الجهود المبذولة لتيسير النحو العربي

لقد أدرك النحاة الصعوبة التي أصبحت تقف عائقا بين النحو ومتعلميه، فكان لزاما أن تتضافر جهودهم لتيسير هذا العلم الجليل وتخليصه مما علق به طيلة عصور من الزمن وقد سعى لتحقيق هذا الهدف الكثير من العلماء في عصور خلت أمثال: خلف الأحمر، ابن جني، ابن مضاء القرطبي، عبد القاهر الجرجاني ...، ومن علماء العصر الحديث نجد: رفاعه الطهطاوي إبراهيم مصطفى، إبراهيم أنيس، عباس حسن، مهدي المخزومي وغيرهم، إضافة إلى المجامع اللغوية التي تكونت من أولئك القائمين على خدمة اللغة .

وسنعرض فيما يلي لأهم ما جاؤوا به في مؤلفاتهم من آراء تجعل من النحو سهل المنال على المبتدئين والباحثين على حد سواء.

1- جهود النحاة القدامى في سبيل تيسير النحو العربي :

بذل النحاة القدماء منذ القرن الثاني الهجري جهودا حثيثة هدفها تيسير النحو وتقريبه إلى الطلاب فعملوا على تأليف المختصرات والمنظومات والشروح، وشعارهم في هذا مقولة: «من حفظ

¹ - الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية ، مجلة اللسانيات، العدد الرابع ، الجزائر 1973م-1974م ، ص 22-23 .

² - المرجع نفسه ، ص 22.

المتون حاز الفنون» فجمعوا المسائل المختلفة في مختصرات يسهل حفظها من جهة ،وتثبت القاعدة في ذهن الطالب من جهة أخرى. ومن أهم هذه المحاولات ما يلي :

1-1 مقدمة في النحو لخلف الأحمر (ت 180هـ) :

لقد أفصح في مقدمة كتابه عن الهدف من تأليفه له حيث قال : « لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية الذي يخف على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق ...»

فقد اعتمد على الاختصار والاقتصار على الأصول والأدوات والعوامل وهو يرى أن القارئ والحافظ لكتابه متمكن من العلم بأصول النحو كله ¹.

قسم العربية على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وهذا الحرف هو الأداة التي ترفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل ².

فهو بهذا لم يخالف ما جاء به سابقوه .

ثم عرض تقسيمات الحروف التي ترفع ما بعدها ، ثم التي تنصب ما بعدها وكذلك التي تخفض الأسماء بعدها . ولم يقتصر على ذكر الحروف فقط بل أقسام الكلمة لأنه أدرج ضمن الحروف الناصبة أفعال القلوب، ثم ذكر المرفوعات فالمنصوبات و المخفوضات .

وبعدها تناول النواسخ في بابين : باب إن وأخواتها ثم باب كان وأخواتها ثم تطرق إلى أسماء الإشارة حيث خصها في باب حروف الإشارات ³.

¹ - خلف الأحمر ، مقدمة في النحو، ص 34.

² - المرجع نفسه، ص 35.

³ - المرجع نفسه ، ص 105.

ثم تناول أبواباً مختلفة من النحو منها :

باب الحروف التي تقضي الفاعل ،وباب الحروف التي تقضي المفعول ثم خص النصب بأن المضمر في باب سماه : الجواب بالفاء في باب (أن) وعرض الحروف الناصبة في باب مستقل بعدها، وعرض مواضيع النحو الأخرى في أبواب تختلف أسمائها عن ما هي متداولة به في العصر الحاضر ومن ذلك مثلاً تعبيره عن الحصر والقصر بالتخصيص وجعل من رب وكم الباب الأخير في كتابه¹.

وما يمكننا ملاحظته : أنه قد اعتمد على الاختصار فقد تطرق للموضوعات الضرورية التي تهم متعلم النحو ويجب عليه إدراكها وجعلها في أبواب تسهل حفظها على المبتدئين كما أنه قد راعى الحالات الإعرابية للكلمة بدءاً بالرفع ثم النصب ثم الجزم فالخفض، وأكثر من عبارة (فاستعمله وقس عليه) تقادياً للحشو والتفصيل.

2-1 كتاب التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس² (ت 337هـ)

هو كتاب في النحو، اعتمد فيه مؤلفه على مبدأ الاختصار حتى يكون مناسباً للمبتدئين جعله يضم واحد وثلاثين باباً :

الباب الأول : منه خصه لبيان أقسام الكلام ، فقد يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً جاء لمعنى ذاكرة علامات الاسم والفعل، والباب الثاني منه وضعه للإعراب وقسمه إلى أربعة أنواع : هي الرفع والنصب والجزم، والجزء ذاكرة علامات كل منها .

¹ - خلف الأحمر، مقدمة في النحو ، ص 106.

² - هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر ،نحوي، أديب، ولد وتوفي في مصر ،كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري اختلف في تاريخ وفاته فقبل سنة 337هـ أو سنة 338هـ ينظر ترجمته في: كتاب التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس النحوي، تح: كوركيس عواد (العراق : بغداد مطبعة العاني، د.ط، 1385هـ /1965م ،ص 13.

أما الباب الثالث فجعله للمثنى والجمع، مبينا كيفية إعرابهما، ثم خص الفعل بباب بين من خلاله الأنواع الأربعة له وهي: الماضي والمستقبل والأمر والنهي، وبين الفرق بينهما ممثلا لكل نوع منها.

كما تناول الفاعل والمفعول في باب مستقل، وعرض بعد ذلك للمبتدأ دون الخبر الذي أهمله، كما لم يتناول المبتدأ بدراسة وافية حيث أهمل الحذف والحالات التي يتأخر فيها .

كما ذكر الموضوعات الأخرى في أبواب مختلفة، مثل حروف النصب الناصبة للأفعال (الحروف المشبهة بالفعل)، وحروف النصب الرافعة للأخبار (كان وأخواتها)، والحروف التي تنصب الأفعال الدالة على المستقبل (أن، لن، إذن، كي، حتى) والحروف الجازمة (لما، لام الأمر، لام النهي) وحروف الرفع (لولا، إنما، كأنما)، وعقد بابا للمعرفة والنكرة ، وآخر للتوابع .

3-1 كتاب الواضح للزبيدي (ت 379هـ) :

لقد قصد في كتابه "الواضح إلى اليسر" إلى كل ما يسهل على المبتدئ فهمه وإدراكه من قضايا النحو، فاتجه بدراسة النحو اتجاها علميا لكل ما يفيد في "مخاطبات الناس" وقراءة "كتبهم المؤلفة"، كما أنه لم يلتزم بمدرسة نحوية معينة، فكان واسع الإطلاع حر الاختيار يتبع الرأي الذي يجده أقرب إلى تحقيق نزعة العلمية في مجال الاستعمال والارتباط بالمعنى متجاوزا بذلك تعقيدات النحويين وإيراد الآراء المتضاربة فكان يتبع رأي الكوفيين أحيانا ورأي البصريين طورا دون تسميتهم أو الالتزام بمذهبهم.

ولقد ضم مؤلفه عدة أبواب :

بابا للكلام والإعراب، والأسماء الخمسة، وإعراب المثنى وجمع المذكر السالم، وخص بابا للأفعال وأنواعها وأقسامها وخص بابا للخفض ثم للإضافة وبابا للتوكيد والنعته والعطف، وبابا للمبتدأ والخبر،

وخص بابا للأفعال المعربة وغير المعربة والحروف التي تنصب الأفعال وعالج في كتابه وجوه القوافي وتحدث عن الروي والوصل والردف والنفاد مقتفيا بآثار الخليل وأخيرا ختم كتابه بباب الهجاء.

ومما يدرج كتابه ضمن كتب التيسير ما ذهب إليه من آراء نورد منها :

- اعتباره اللغة وحدة واحدة ، وأنها لا تفصل عن النحو فقد عالج في كتابه موضوعات الصرف

وعني بصوتيات اللغة مثل : الإدغام و التتوين وخص لها أبوابا مستقلة .

- جنوحه إلى السهولة و اليسر في تناوله لبعض الموضوعات : كاعتباره "ذا" في حبذا¹ جزء من

كلمة واحدة ، بل بمثابة حرف الباء من كلمة "ضرب".

وهو ينظر نظرة خاصة إلى ما يسميه النحويون "نائب فاعل " إذ يرى مثلا : في كسر الزجاج :

أن الزجاج مفعول به مرفوع، لفعل لم يذكر فاعله، وذلك لأن الزجاج قد وقع عليه فعل الكسر .

واعتباره كذلك الأفعال التي دخلت عليها السين كلمة واحدة كإعرابه الفعل : سيكرم فعل مستقبل

فلم يتحدث عن السين وحدها ولا عن أثرها في زمن الفعل ...الخ.

ومجمل القول أن أبا بكر الزبيدي قد وضع كتاب الواضح لغايات تعليمية ولكي يصبح كتابا

مدرسيا يفي بحاجة المتعلم .

4-1 اللمع لابن جني (392هـ) :

لقد قسم كتابه إلى أبواب بدأه بأضرب الكلام وجعله على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف جاء

لمعنى .ثم خص بابا للمعرب و المبني ، فالإعراب والبناء ثم عقد بابا للأسماء المرفوعة وكذلك

الفاعل . ثم تناول كان وأخواتها ،إن وأخواتها وبعضا من أحكامهما .ثم عرض مواضيع مختلفة خصها

بأبواب منفردة مثل : لا النافية للجنس والمفاعيل بأنواعها وظن وأخواتها والمتعدي إلى مفعولين

¹ - أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي، كتاب الواضح، تح: د/عبد الكريم خليفة ، ط2، الأردن: عمان، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011م، ص19-20.

والمتمعدي إلى ثلاثة مفاعيل، كما خص بابا للتوابع وآخر للمعرفة والنكرة .

ومما تميز به هذا المؤلف أنه كتاب مختصر عرض فيه مواضيع النحو في أبواب متتالية بإيجاز وبمنهجية واضحة وبأسلوب سهل، غير أنه لم يفصل فصلا تاما بين مواضيع الصرف والنحو¹.

5-1 العوامل المائة ، لعبد القاهر الجرجاني (471هـ)

يعد هذا المؤلف من الآثار الجلية لعبد القاهر الجرجاني، حيث تتجلى سمة اللسة المنطقية والنظرة الشمولية فنجده يبدأ من بديهيات أولية ثم ينطلق في تركيبها بلغة القضايا والاستنتاجات الخفية فلو زدنا حرفا للعوامل المئة لجاءت هذه الزيادة شرحا ولو اختصرت حرفا منه لوسم الكتاب بالنقص والخلل .

ويرى أن اللغة عامل ومعمول وعمل فخص كتابه هذا لذكر العوامل في الكلام وجعلها مئة عامل، مخالفا بذلك سابقيه من حيث تقسيمها إلى عوامل لفظية وأخرى معنوية، وقد جعل اللفظية قسمان : سماعية وحصرها في واحد وتسعون عاملا، أما القياسية فعددها بسبعة عوامل . والمعنوية منها عاملان، وبالجمله مئة عامل² .

ثم قسمها إلى عوامل تجر الاسم الواحد فقط وعددها سبعة عشرة حرفا (الباء، من، إلى، في اللام، رب، على، عن، الكاف، مذ ومنذ ، حتى، واو القسم، وتاؤه وبأؤه، حاشا وخلا، وعدا).

ثم ذكر الحروف المشبهة بالفعل وعددها ستة : (إن، أن، كأن، لكن، ليت ،لعل)، ثم تناول بعدها ما ولا المشبهتان بليس .

¹ - عبد المجيد عيساني ، النحو العربي بين الأصالة و التجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية ط1، لبنان- بيروت، دار ابن حزم، 1429هـ/2008م، ص 87.

² - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، العوامل المئة، عني به: أنور بن أبي بكر الشخي الداغستاني، ط1، المملكة العربية السعودية ، دار منهاج للنشر و التوزيع، 2009م ،ص 40.

ليتناول أيضا الحروف التي تنصب الاسم المفرد وجعلها سبعة حروف وهي : (الواو إلا للاستثناء، يا، أيا، وهيا، وأي والهمزة) نحو: أرجل¹

وذكر الحروف التي تنصب الفعل المضارع وهي : (أن، لن، كي، إذن)، والحروف التي تجزم الفعل المضارع وهي : (إن، لم، لما، لام الأمر، لام النهي) .

وعدد الأسماء التي تجزم الأفعال (أفعال الشرط) وهي: من، أي، ما، متى مهما، أين، أنى، حيثما، إذما.

وذكر في باب مستقل الأسماء التي تنصب على التمييز وعددها أربعة ثم عدد أسماء الأفعال وجعلها تسعة هي: (رويد، بله، دونك، عليك، ها بمعنى (خذ) وحيهل، هيهات، شتان، سرعان).

كما تناول الأفعال الناقصة وحصرها في ثلاثة عشر فعلا : (كان، صار، أصبح، ما انفك مادام، أمسى، أضحى، ظل، بات، مازال، ما برح، ما فتئ ، ليس).

ثم خص أفعال المقاربة بباب سماه النوع الحادي عشر: وهي (عسى، كاد، كرب، أوشك) وهي الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر .

بعد ذلك عدد أفعال المدح و الذم وهي : نعم، بئس، حبذا، ساء .

وختم العوامل السماعية بأفعال القلوب ممثلة في أفعال الشك واليقين وهي: علمت، وجدت، رأيت، ظننت، حسبت، خلت، زعمت.

بعدها تناول العوامل القياسية السبعة وهي : الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، المصدر، المضاف، الاسم التام .

وقد أتم المئة عامل بالعوامل المعنوية وهما عاملان : الأول فيهما يمثل رافع المبتدأ والخبر

¹ - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، العوامل المئة ، ص64.

والعامل فيهما الابتداء، أما الثاني فهو رافع الفعل المضارع والعامل فيه وقوعه موقع الاسم¹.

لقد استطاع الجرجاني من خلال مؤلفه الوصول لهدفه وهو تيسير النحو للمبتدئين لأنه اعتمد على مبدأ الاختصار فخفف بذلك عبء المطولات النحوية متبعا منهجية واضحة بأسلوب سهل لعرض المواضيع وجمعه للعوامل خلاصة مركزة تجنب الطالب مشقة البحث بين دفات الكتب.

1-6 أبو العباس ابن ولاد المصري² (ت 332هـ)

ذكر الأستاذ أحمد مختار عمر أن ابن ولاد هو أقدم من نقد النحو وقدم اقتراحات لتيسيره وذلك وفق المبادئ التالية :

- اعتماد مبدأ السماع .

- عدم جواز صحة الطعن العربي ورميه باللحن أو الخطأ ، أو تقديم القياس النظري على المادة اللغوية المسموعة ، يقول في ذلك ردا على المبرد : «إن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب، فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا، وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إن تكلمت بفرع يخالف أصله» وذلك لأن اللغة إنما نقلت إلينا عنهم سماعاً ، ويقول كذلك :الذي للغوي أن يفعله أن يمثل ويعتدل لما جاء عن العرب فأما أن يرده فليس ذلك له³.

- لا بد من الوقوف عند المادة اللغوية المسموعة، ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظري فهناك من الأساليب والكلمات ما يصح في القياس ولكنه لم يسمع، فيجب أن نقف عند ما قالته العرب ولا نغيره. وفي هذا يقول: «لا ينظر إلى القياس فقط دون ما يتكلم به العرب

¹ - عبد القاهر الجرجاني ، العوامل المئة ، ص 64.

² - هو أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي، كان بصيراً بالنحو ، أستاذاً فيه ، رحل إلى بغداد ولقي الزجاج وغيره وتلمذ عليهم ينظر : الأعلام مرجع سابق ، ص 1798.

³ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط9، مصر، القاهرة، عالم الكتب، 2010م، ص 156.

فإن العرب يمتنعون من التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه».

فالمعيار عنده كلام العرب لا غير، فيقول : «سبيل النحويين إتباع كلام العرب، إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم، فأما أن يعملوا قياساً وإن حسن يؤدي إل غير لغتها فليس ذلك لهم وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم» .

- رفض فكرة التأويل والتقدير في النحو وادعاء الحذف والإضمار¹.

1-7 ابن مضاء القرطبي² في كتابه الرد على النحاة (ت 592هـ):

لقد كانت غاية ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة واضحة بينة، فقد رأى ما أصاب النحو من التعسف على طريقة المتكلمين حتى ذهبت غايته وصار أداة للجدل، وكشف عن هذه الغاية في أول كتابه إذ قال : «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنته على ما أجمعوا على الخطأ فيه»³.

كما أن هدفه كان تيسير النحو على متعلميه فأراد تبين فساد مذهب النحاة بمغالاتهم في النظر والاحتكام إلى الرأي والتأويل، قال : «وإني رأيت النحويين رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما يلزمهم، وتجاوزوا منها القدر الكافي فيما أرادوه منها فتوعرت مسالكها

¹ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص 157.

² - هو أبو جعفر أحمد ابن مضاء القرطبي، ولد بقرطبة سنة 513هـ، كان مقرئاً مجوداً محدثاً كثيراً، شهد عصرين من عصور الأندلس هما عصر المرابطين وعصر الموحدين، اتصل بالخليفة الموحدي الثاني يوسف بن عبد المؤمن بن علي، مات بإشبيلية في السابع عشر من شهر جمادي الآخرة سنة 592هـ، ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، تح: محمد إبراهيم البنا (ط 1)، لبنان: بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر و التوزيع، 1427هـ / 2006م، ص 7 وما بعدها.

³ - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1992م، ص 72.

ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها»¹.

وسنعرض فيما يلي لأهم ما أورده ابن مضاء من آراء نقدية:

1- الدعوة إلى إلغاء العوامل : العامل عند النحاة (ما اثر في غيره شيئاً لم يكن لولا هو من حركة أو سكون أو حذف) وضعاً واصطلاحاً، نحو: قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بجعفر ، زلن يخرج عمر ولم يضرب بكر ولم يرم خالد . وتنقسم إلى عدة أقسام ويكاد يجمع النحاة على أن ظواهر النحو في حركات الإعراب بمدلوليه المعنوي واللفظي ومتغيرات التراكيب، إنما هي آثار لعوامل². غير أن ابن مضاء ينقم على النحاة قولهم إن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي أو معنوي، وعرض أساس نظرية العامل من كتاب سيبويه الذي يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرد بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل . وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه . وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه»³.

فالعامل عند سيبويه هو المحدث للإعراب، والإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وقد يعزى إلى هذه العوامل القوة والضعف فمنها ما هو قوي يعمل مقدماً ومؤخراً، ظاهراً أو مقدماً، ومنها ما هو ضعيف لا يعمل إلا فيما يليه، وحين نسب النحاة العمل إلى الألفاظ، نسبوا إلى بعضها العمل بالأصالة فكان العمل أصلاً في الأفعال وفرعاً في غيرها فعملت لعلة عقلية هي المشابهة كعمل اسم الفاعل أو عمل إن⁴.

1 - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، ص 76.

2 - عبد الحميد محمد السيد ، العامل في النحو العربي ، مجلة جامعة دمشق العددان 3 و4، المجلد 2002، 18م، ص 46.

3 - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تح: عبد السلام محمد هارون ، ط 3، مصر، مكتبة الخانجي، ج1، 1408 هـ/ 1988م، ص 77.

4 - تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، الأشباه و النظائر ، ط1، دار الكتب العلمية، 1411 هـ- 1991م، ج2، ص 254- 255.

ثم ذكر قول سيبويه بأن الذي أحدث الإعراب هو العامل، قول ظاهر الفساد، ولتأييد رأيه انتقل بعد ذلك لقول ابن جني في العامل الذي صح هذه الرؤية لمسألة العمل، حيث رأى أنما هو للمتكلم الذي يصنع هذه الألفاظ والمعاني في كلامه، قال: «وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفوة القول فأما الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار المتكلم بمضامة اللفظ أو اشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح»¹.

فقد ارتضى ابن مضاء ما ذهب إليه صاحب الخصائص من أن العمل للمتكلم نفسه ولا دخل للعامل فيه، غير أن الرجوع إلى النصوص التي اعتمدها ابن مضاء تجعلنا نقف على حقيقة مفادها أن سيبويه حين تحدث عن العامل في معموله ما كان حديثه على سبيل الحقيقة كما يوهم ابن مضاء كما أن إقامة خلاف بين ابن جني وسيبويه عن العامل لا وجود له لأن صاحب الخصائص يشرح قول المتقدمين ومنه جاء في الكتاب، وهم بذلك يعنون أن العمل كان مسببا عن لفظ يصحبه لا لأن اللفظ هو الذي يحدث العمل².

لقد اعتمد ابن مضاء على أدلة عقلية حينما صرح أن النحاة قد أجمعوا على الخطأ بنسبتهم العمل إلى الألفاظ وبأن القول: «بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء»³.

¹ - ابن جني ، الخصائص ، تح: محمد النجار ، ج1، دط، بيروت، دار الكتب العلمية ، ص109-110.

² - ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص 17-21.

³ - المرجع نفسه، ص 77.

فراى أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا إن زيد ا إلا بعد عدم إن.

والحقيقة أن ابن مضاء كان قد تبع القائلين بالتوقيف في اللغة وأنها من صنع الله فهو ينسب الرفع والنصب والجر والجزم إلى الله ورأيه هذا جعله محل نقد لاذع فقد تحامل الدكتور حماسة كثيرا على ابن مضاء وهذا حين قال: « من الممكن أن نتوجه بهذا السؤال إلى ابن مضاء، أليس رب تميم هو رب الحجازيين؟ وإذا كان الجواب بالنفي فإن ابن مضاء يكون حينئذ قد خرج من رقعة الإسلام وإذا كان الجواب بالإيجاب فإننا نقول له : لم ينصب الله الخبر بعد (ما) الحجازية ويرفعه بعد (ما) التميمية...»¹

وخلاصة القول أن تأثر ابن مضاء بالمذهب الظاهري جعلته يرى في اللغة كيانا مقدسا لا يجوز القول فيه بالرأي وإنما العرف اللغوي وما ينتجه من نظام هو وحده المسؤول عن تحديد أي العلامات أحق بالتموضع . فالمتكلم ليس حرا في تصرفه في كلامه بل هو محكوم بما تقتضيه أصول هذه اللغة ومبادئها. وقد تحدث عن هذا بوضوح في باب الاشتغال حينما قال :«... ولا يضر رافع كما لا يضر ناصب، إنما يرفعه (الفعل) المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب»².

2- إسقاط العلل الثواني والثالث : لقد توالى النحاة بعد الخليل وسيبويه يهتمون بتقسيم العلل وبيان أنواعها وفائدتها كما فعل ابن جني وابن الوراق والجرجاني والسيوطي وغيرهم فجعلوا منها غاية في حد ذاتها وهدفا رئيسيا في البحث النحوي يجرب كل نحوي ملكاته الذهنية ويستنبط عللا جديدة بحسب ما ستخزن عقله من قوة البرهان وحشي من عمق الدلالة .

¹ - محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د ط، القاهرة، دار غريب، 2001م، ص 173.

² - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 106.

فكانت آفة تثقل ذهن الدارسين وطلاب النحو، إذ لا سبيل إلى إدراك كثير منها وخصوصاً إذا تعلق الأمر بما يسمى بالعلل القياسية والجدلية ولهذا نادى ابن مضاء باستبعادها وإسقاطها من الدراسات¹.

إذ أنه يمكن الاستغناء عنها يقول: «والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن أمة العرب حكيمة، وذلك في بعض المواضع»².

وقبل أن يصرح بهذا الرفض الجازم كان قد حدّ حدوداً بين ما يمكن أن يقبل من أنواع التعليقات البسيطة التي يحتاج إليها المتعلم، وهي التي بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر وبين ما لا طائل من وراءه إلا كد الذهن وإرهاقه فهو يقوم على أساس المشابهة والظن، ومن ذلك إعراب المضارع لمشابهته الأسماء في أحوال تغير معانيه، وبعد أن يخوض في دواعي إعراب المضارع يخلص إلى أن هذه العلة وهي علة الشبه علة فاسدة لأنها تقوم على مبدأ "أن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم. إذ الفعل بنفسه يحمل هذه العلامة وهي تعاقب المعاني المختلفة عليه، فيبطل من هذا ادعاء أن الشبه كان علة الإعراب، وهذا النوع من العلل هو ما يسميه ابن مضاء قسم المقطوع به، وهناك نوعان آخران أحدهما فيه إقناع والآخر مقطوع بفساده، وهذا القسم لا قيمة له ولا يفيد نطقاً وهو لا يعدو كونه مجرد تمارين ذهنية، ونوعاً من أنواع السفسطة الجدل الكلامي، ولا يراد منه إلا إظهار البراعة النحوية عند النحاة، ومنه ما قاله المبرد من أن نون النسوة متحركة لأن ما قبلها ساكن في مثل (ضربن) لئلا تجتمع أربع حركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، قال: «فجعل العلة معلولة بما هي علة له وهذا بين الفساد».

¹ - د/ملاوي الأمين ، تيسير النحو العربي بين التنظير و التعليم ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ماي 2012م، ص 216-217.

² - ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص 134.

3- إلغاء التمارين غير العملية : وهي آخر ما دعا إلى إسقاطه من النحو، وهي عبارة عن أقيسة مفتعلة بعيدة عما أرادته العرب من كلامها من الوضوح و البساطة وليس منها فائدة سوى إظهار مدى براعة النحوي وإجادة اللعب بالأقيسة والقواعد . ومن أمثلتها :

- حروف الكلمات وأيها هو الأصل وأيها الزائد العارض كالذي قالوه في (كلا وكلتا) ¹
 - إيجاد كلمات قياسا على كلمات أخرى : وإدراجها في العربية حتى وإن لم تنطق بها العرب .
- وهذا ما جعل ابن مضاء يدعوا إلى إلغائها من درسه كونها لا تزيد إلا في إعياء المتكلم وذهاب الفصيح من لغته، قال: «و الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه» ².

ففي المفردات والألفاظ التي يرجى صياغتها وتوليدها على أوزان غيرها، قال: «ومما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن من كذا مثال كذا)، كقولهم ابن من البيع مثال فعل، فيقول قائل : بوع وأصله بيع فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها» ³.

وقد ساق كثيرا من الافتراضات التي يحاول المعلمون من خلالها تدريب المتعلم على استعمال الأقيسة . غير أنها تزيده لبسا وخطا بين ما هو مسموع أصيل وما هو مبتدع مصنوع.

وقد فتحت هذه التمارين بابا شغل النحاة كثيرا وهو باب الألغاز والأحاجي فألفوا فيه كتباً كثيرة، لكنها تبقى من أثر الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية ليس من ورائها فائدة ترجى إلا أن يكون لعباً باللغة.

2- جهود النحاة المحدثين في سبيل تيسير النحو العربي:

¹ - الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مسألة: 62، ج2، ص439 وما بعدها .

² - ابن مضاء ،الرد على النحاة ، ص 144.

³ - المرجع نفسه ، ص 138.

توالت جهود المحدثين في البحث عن أيسر السبل لتحصيل علم النحو وجعله سهل التناول على المتعلمين فألفوا الكتب المنهجية الميسرة فيما اهتمت أقلام أخرى بالدراسة النقدية وإيجاد حلول علمية، وسنعرض فيما يلي لأهم هذه المحاولات :

1-2 التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية، لرفاعة الطهطاوي :

يعد هذا الكتاب أول محاولة للمحدثين لتيسير النحو إذ حاول - مستفيدا - من تجربته في أوربا أن يستقي من مناهجهم ما يساعده على تيسير النحو حتى أن عرضه للمادة النحوية جاء على نمط مؤلفات الفرنسيين فتميز مؤلفه ببساطة العبارة وسهولة العرض فتجنب الشروح والهوامش والتعليقات .

قسم المؤلف كتابه إلى خمسة عشرة بابا، بدأه بمقدمة بين فيها منهجه، ليجعل الباب الأول في الكلام وأقسامه وجعل الباب الثاني للاسم وأقسامه وخصص بابا للفعل وأقسامه كما خصص بابا آخر للحرف وأقسامه، ثم تتبع عرض باقي موضوعات النحو الأخرى في أبواب متتابعة، ليختم كتابه بأحكام تتعلق بالخط، والإملاء وحسن القراءة .

ومن أهم ما يقال على منهج هذا الكتاب أن إتباع المؤلف لكل باب من أبواب النحو بجدول توضيحي، يفسر القواعد ويبين حالاتها الإعرابية بأمثلة تسهل استيعابها مما يغني الطالب من الرجوع إلى القواعد التي تفصل في الباب، ولم يسبقه أحد لمثل هذا المنهج .

تناوله لأحكام الخط والقراءة والحروف التي تثبت خطأ وتسقط نطقا في الخاتمة، يساهم إلى حد

ما في تقويم اللسانيين وهذا هدف النحو .

2-2 النحو الواضح، لعلي الجارم ومصطفى أمين

بعد ملاحظة مؤلفاه ما يحمله النحو من صعوبة على متعلميه، جاءتهما فكرة تأليف هذا الكتاب

محاولين توضيح النحو وإزالة العبء عنه وجعله سهل المنال بما يناسب أذهان التلاميذ .

وتتمثل أهم مميزات هذا الكتاب فيما يلي:

- اعتمادهما على طريقة الاستنباط، حيث جاء في مقدمة الكتاب: وقد نحونا في هذا الكتاب طريقة الاستنباط التي هي أكثر طرق التعليم قربا إلى عقول الأطفال، وأثبتنا أثرا في نفوسهم، وأقربها إلى المنطق، لأنها خير دافع إلى التفكير والبحث¹.
- عرض النحو والصرف على ثلاثة أجزاء للمرحلة الابتدائية، وثلاثة أجزاء أخرى للمرحلة الثانوية في نهاية كل مرحلة يقدم تمرينات عامة .
- ولعل من أهم سمات التجديد في هذا الكتاب هو كيفية تقديمهما لكل درس (أمثلة، بحث، القواعد، التمرينات) وهذا ما يسهل على التلميذ استنباطه للقاعدة.
- أمثله تعليمية، بسيطة، متداولة، مصنفة ومضبوطة بالشكل، بعيدة عن الشواهد التقليدية.
- قواعده قصيرة، مرقمة من أول درس لآخره .

يبقى هذا الكتاب من الكتب العصرية الجيدة التي تصلح للبدايات، يتسم بالسهولة في عرضه للمادة النحوية وبطريقة منهجية واضحة.

2-3 إبراهيم مصطفى² وكتابه إحياء النحو:

ظهر هذا الكتاب في عام 1937م، بعد موجة انتقادات في العصر الحديث لمنهج النحاة القدماء في دراستهم للنحو، ويعد حسب بعض المهتمين : أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية، وأول محاولة رصينة للتجديد³.

¹ - علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، د. ط، مصر : القاهرة ، دار المعارف، د.ت، ج1، ص4.

² - الأستاذ إبراهيم مصطفى من كبار أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة ،وكذا مجمع دمشق ،صديق حميم للدكتور طه حسين، ساهم كثيرا في إثراء الدراسات اللغوية الحديثة متبنيا فكرة التجديد والتيسير ، ويعد كتابه إحياء النحو أجراً محاولة في هذا الصدد.

³ - عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، د. ط ، القاهرة، 1957م، ص ج من المقدمة.

وقد حدد المؤلف غرضه من هذه المحاولة التي أخذت من وقته سبع سنين بقوله : « أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها »¹.

وتتمثل موضوعات كتابه فيما يلي (حد النحو كما رسمه النحاة، وجهات البحث النحوي، أصل الإعراب، معاني الإعراب، الضمة علم الإسناد، الكسرة علم الإضافة، الفتحة ليست علامة إعراب، الأصل في المبني أن يسكن، العلامات الفرعية للإعراب، التوابع، مواضع أجاز فيها النحاة وجهين، الصرف).

ولقد بنى المؤلف أفكاره في إصلاح النحو وتجديده على فكرتين أساسيتين هما :

- الأولى : مطالبته أن يتسع الدرس النحوي، فيشمل دراسة أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة.

- الثانية : مطالبته بإلغاء نظرية العامل واستئصال جذورها وما تستلزم من تقديرات وتأويلات تذهب بروح اللغة وجمال العبارة كما يزعم².

وكان من جملة ما طرحه من أفكار ما يلي :

أولاً : العامل

يعد الأستاذ إبراهيم مصطفى أول من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء فكرة العامل فقد عدها أساس المشكلات في النحو، ووجد في إلغائها مفتاح تيسيره فرأى أن الحركات الإعرابية هي : من عمل المتكلم، ليدل بها على المعنى في تأليف الجملة ونظم الكلام وهنا يظهر تأثره برأي ابن جني

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د.ط، القاهرة ، مكتبة العروبة، 1959م، مقدمة المؤلف ، ص أ.

² - المرجع نفسه ، ص 194-195.

وابن مضاء اللذان قال أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم وإنما من المتكلم نفسه لا لشيء غيره وهو متأثر أيضا بما كان يراه ابن مضاء القرطبي¹.

والواقع أن هذا التصور «غير دقيق لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده، فالتكلم الفرد لا يحدد الحالة الإعرابية لكلمة ما. ولا العلامة الدالة على تلك الحالة على أساس من اختياره الحر أو الشخصي وإنما تبعا لنظم اقتضاها العرف الاجتماعي للغة التي يتحدث بها، ونطقه للعلامة الإعرابية في تركيب ما لا يعني أنه موجدتها من الناحية اللغوية وإن كان ذلك صحيحا من حيث الاعتبار العقلي»².

وقد انتقد الشيخ محمد عرفة فهم صاحب إحياء النحو لنظرية العامل، على غير ما أرادها النحاة فهي لو كانت كما ذهب إليه لعدت «هدرا يجب حماية هذا العلم منه، وحمقا يجب أن يظهر العقل من التفكير بمثله فليس من جد القول : أن نقول إن هذه الألفاظ لها قدرة على الرفع والنصب والجر»³.

فمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تحدث اعتباطا في الكلمة ولا بالتحكم بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ومن مركزها فيها، فمحمد ومحمود مثلا ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية قبل أن يدخل في التركيب، فإذا دخلا في التركيب وقيل قتل محمد محمودا، حدثت فيهما هذه المعاني وإذا نظرنا ما الذي أحدث هذه المعاني في التركيب وجدناها حدثت من الفعل الذي هو قتل، فارتباطه بمحمد من جهة الوقوع في مسماه جعله فاعلا، وارتباطه بمحمود من جهة الوقوع على مسماه أحدثت فيه المفعولية، فالفعل هو الذي أحدث الفاعلية في محمد والفعل في محمود⁴.

1 - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، د.ط، مصر، القاهرة المكتبة الوقفية، د.ت، ج1، ص 111.

2- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ط1، الكويت، دار القلم للنشر والتوزيع، 1406 هـ/2009 م، ص 103.

3 - محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، د.ط، مطبعة السعادة، مصر، القاهرة، د.ت، ص 110.

4 - المرجع نفسه، ص 80.

وبالرغم من كون رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في نظرية العامل كان مسبقا برأي ابن جني وابن مضاء القرطبي فإن له فضلا في ناحيتين: الأولى أنه أبرز بوضوح أبعاد نظرية العامل وآثارها السيئة على النحو، والأخرى أنه حاول أن يقدم التفسير للظواهر الإعرابية وعلاماتها، ليكون بديلا لنظرية العامل الملغاة¹.

ثانيا : وجوب التوحيد بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الضمة تدل على الإسناد وبناء على رأيه هذا رأى وجوب التوحيد بين (المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل) لأن حكمها جميعا الرفع ولأننا « إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من التماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا»²، وهذا التوحيد في رأيه سوف يغني عن فلسفة العامل والخلاف فيه وعن تعدد الأبواب وتكثير الأقسام ويجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربية³.

وقد واجه هذا الرأي ردودا كثيرة منها ما ذكره عبد الوارث مبروك سعيد بقوله : «فرق في المعنى وفرق في بعض الأحكام يبرر معالجة كل تركيب منها على انفراد كما فعل النحاة»، وساق مثالا على ذلك وهو أننا إذا تدبرنا الجملتين (المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول) نجد أنه من الممكن أن نقول :حكم على القاتل بالإعدام دون أدنى حاجة إلى تقدم ذكر من أصدر الحكم أو حتى مجرد التقيير فيه، لأنه أسقط عمدا ،أما في الجملة المبنية للمعلوم فنجد أن ذكر الفاعل ضرورة ما لم يتقدم له ذكر في الكلام...⁴

فالفاعل شيء ونائبه شيء آخر فالفاعل هو الذي قام بالفعل واتصف به، أما نائبه فقد وقع عليه الفعل

1 - عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 103.

2 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 54.

3 - المرجع نفسه، ص 60.

4 - عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 103-104.

إذ إنه مفعول به في الأصل ودعوة إبراهيم مصطفى لجمعهما في باب واحد فلأنه نظر عليهما على أن كليهما مسند إليه لتقليل المصطلحات النحوية والتسهيل على المتعلمين غاضا النظر عن الفرق الدلالي بينهما إذ أن الأول فاعل والآخر مفعول به.

أما عن الفرق بين المبتدأ والفاعل فيرى المؤلف أن شيئا من الإمعان في درسهما ينتهي إلى توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام¹.

ثالثا : ضم المنادى المفرد

واجه الأستاذ إبراهيم مصطفى مسألة ضم المنادى المفرد، لأنه ليس بمسند إليه، فالضمة عنده علم الإسناد فحاول تأويله ورأى في سبب ضمه أن المنادى المعين أو المعرف يمنع التتوين فإذا بقي للاسم بعد حذف التتوين حكمه، وهو النصب اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنها تقلب في باب النداء ألفا، وقد تحذف وتبقى الحركة قصيرة مشيرة إليها، ففروا في هذا الباب من النصب والجر إلى الضم حيث لا شبهة بياء المتكلم².

رابعا : نصب اسم (إن)

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الاسم مسند إليه ومتحدث عنه لذا فإن من حق اسم (إن) الرفع، لأنه يتحدث عنه، ولكنه ورد منصوبا، وكان النصب هو الغالب³.

وقد حاول تفسير هذا التناقض، فذهب إلى أن (إن) أكثر ما تستعمل «متصلة بالضمير، وأكثر ورودها كذلك في القرآن الكريم، وإننا نعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب... وكثر هذا حتى غلب

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 54.

² - المرجع نفسه، ص 62.

³ - المرجع نفسه، ص 64.

على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا... وهذا موضع غير دقيق في العربية، ولكنه صحيح مطرد عند الاختيار، أثبتته النحاة وسموه الإعراب على التوهم¹

وقد رمى المؤلف النحاة بأنهم قد أخطؤوا فهم هذا الباب وتدوينه، كما يستدل لرأيه بأن اسم (إن) قد ورد مرفوعا في الشعر والقرآن الكريم والحديث الشريف وعطف عليه بالرفع .

خامسا : الفتحة ليست علامة إعراب

رأى الأستاذ المؤلف «أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية»²

وفي ردنا على هذا الرأي يكفي أن نقول : لو كانت الفتحة - كما ذهب إليه الأستاذ - علامة وقف كالسكون، لاستحبها العرب لخفتها ولما وقفوا بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة .

سادسا: العلامات الفرعية

قسم أغلب النحاة علامات الإعراب على قسمين : أصلية وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب، والكسرة للجزم، والسكون للجزم، وفرعية تتمثل فيما ينوب عن علامات الإعراب الأصلية وتكون في الأسماء الستة والمثنى و الملحق به، وجمع المذكر السالم والملحق به، وجمع المؤنث السالم والملحق به، والممنوع من الصرف، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر .

أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فلا يعترف بوجود علامات فرعية أو نائبة إذ لا داعي لهذا التفصيل والإطالة³.

وقد حاول أن يبين ذلك على النحو التالي :

¹ - المرجع نفسه ، ص 68-70.

² - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص 78.

³ - المرجع نفسه ، ص 108.

في الأسماء الخمسة يرى أنها كلمات معربة كغيرها، وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها، وفي جمع المذكر السالم يرى أن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع، والكسرة علم الجر والياء إشباع، وأغفل الفتح، لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة، واكتفي بصورتين في الجمع¹.
وقول المؤلف أغفل الفتح، لأنه ليس بإعراب مردود بكلامه في الأسماء الستة، إذ فيها ما يدينه على أن الفتحة من علامات الإعراب، لأن الأسماء الستة تنصب بالالف الذي نشأ عن إطالة الفتحة، إلا أنه لم يعلق عليه لئلا يقع في تناقض وحين جاء المثني، ولم يجد لإعرابه تأويلاً لأنه يرفع بالالف الناشئ من الفتحة عده شاذاً، وزعم أن شذوذه ليس يقدر في أمر تقرر في سائر العربية، واستقام في كل أبوابها²، ولم يسلم له تأويله السابق إلا في جمع المذكر السالم .

سابعاً : التنوين في الأعلام

ذكر النحاة أن من علامات الأسماء التنوين، والعلم من الأسماء لذا يلحقه التنوين نحو(علي)فنقول:(جاء علي ،زرت عليا ،مررت بعلي)،أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فيرى أن الأصل في العلم أل ينون، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التذكير وأردت الإشارة إليه³.

غير أن الواقع اللغوي يرفض هذه الدعوى، وعديد الشواهد من القرآن الكريم تنقضها نحو قوله تعالى :﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ﴾⁴ وقوله تعالى :﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ ﴾⁵، فهذه كلها أعلام قد امتنع فيها التذكير ولزمها التنوين لزوماً امتنع عدمه .

¹ - المرجع نفسه، ص 108-111.

² - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص 113.

³ - المرجع نفسه ، ص 179.

⁴ - سورة الفتح ، الآية 29.

⁵ - سورة آل عمران ، الآية 123.

إن الملاحظ من خلال ما سبق عرضه من آراء إبراهيم مصطفى التجديدية تأثره في بعض ما ذهب إليه ببعض من سبقوه، فاعتمد على ابن جني وردد كثيرا من آراء ابن مضاء كما أنه كان جريئا في تناول قضايا النحو منتقدا ومخطئا للنحاة الأوائل .

2-4 عباس حسن وكتابه (النحو الوافي)

أخذ موقفا وسطا بخصوص قضية التيسير فهو محافظ ومجدد في آن واحد، يظهر تحفظه من خلال التزامه بالتراث النحوي وانطلاقه منه، أما تجديده فلأنه حاول تقديم نحو معاصر خالي من الصعوبات والشوائب التي أثقلت ذلك دون المساس بجوهر النحو كما فعل النحاة الذين دعوا إلى حذف بعض أبواب النحو كالإلغاء نظرية العامل أو إلغاء الإعراب ... ولا سبيل إلى التيسير النحوي عنده «إلا بعد تهذيبه والقضاء على ما داخله من مشكلات رغم اختصاره بحذف الفصول وإدماج بعضه ببعضه الآخر، واختصاره ثم عرضه عرضا شاقا جذابا بإحدى الطرائق المستحدثة الناجحة»¹.

كما أنه حمل مسؤولية نفور الطلبة من النحو للمعاصرين، يقول: «أهملوه ولم يتناولوه تناولا يبعث الحياة في قديمه ويجمع ما تفرق منه، وإصلاح وتيسير يحببه إلى النفوس ويبعد الجفاف عنه...»²

ومن جملة الأسس التي وضعها للتيسير ما يلي :

1- انتخاب الآراء النحوية الميسرة :

إن مشكلة تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة والتي أثقلت كاهل المتعلم جعلت الأستاذ

عباس حسن يتخذ موقفين متوازيين منها :

¹ - عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، مصر، القاهرة، دار المعارف، 1971، ص 219.

² - المرجع نفسه، ص 66.

الأول : قيامه بانتخاب الأنسب والأيسر والأفضل من هذه الآراء المختلفة¹، بعد استخراجها ما يفيد من الآراء القديمة لتيسير وتجديد النحو، خاصة أن طبيعة لغتنا العربية مأخوذة من لهجات متنوعة متقاربة تتطلب نحواً مرناً وهذا ما يتماشى وطبيعة اللغة الحية.

الثاني : الأخذ بالكثير الشائع ونبذ الشاذ النادر بالرغم من دعوته لعدم تضعيف لغة أو رد أي مسموع .

2- عنايته بأصول النحو :

أولى أصول النحو عناية خاصة، الأمر الذي جعل كتابه يحظى بشهرة كبيرة في العصر الحديث، وقد رأى أن يلجأ النحاة إلى أحد طريقتين عند الاحتجاج أو التوثيق :

الأول : بوضع نحو خاص لكل قبيلة وفق لهجتها، فيتم بذلك تجنب البلبلة والاضطراب

الثاني : يكون باختيار مثال بلاغي أسمى ليكون وحده المرجع الذي يستنبط منه القواعد النحوية والأفضل لديه اختيار لغة القرآن الكريم² .

أما بخصوص الاستشهاد فقد جاء بأمثلة جديدة معاصرة فضلاً عن استشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والنثر والشعر القديمين³ وقد تمثلت هذه الاستشهادات المعاصرة بما يعبر عن حياة التلاميذ والوسط الذي يعيشون فيه، وهذا يساعد على تحبيب المادة لهم وسهولة استيعابها. يقول في كتابه : «اختيار الأمثلة ناصعة، بارعة في أداء مهمتها، مع توضيح القاعدة وكشف غامضها في سهولة ويسر، لهذا تركت كثيراً من الشواهد القديمة المرددة بين أغلب المراجع النحوية ، لأنها مليئة

¹ - عباس حسن ، النحو الوافي، د.ط، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ج1، ص 523.

² - عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 119.

³ - عباس حسن ، النحو الوافي، د.ط، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ج3، ص 121.

بالألفاظ اللغوية الصعبة و المعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهودا لا يطيقها، ولا يتسع وقته للسعي وراءها»¹.

3- دعوته إلى اعتبار القرآن الكريم مثلاً لغوياً أسمى :

اعتبر القرآن الكريم أهم مصدر لاستنباط القواعد النحوية باعتماد أشهر قراءاته مع الاعتماد على المصادر الأخرى التي نص عليها علماء الأصول، فبهذا «تكون مهمتنا عرض النحو على كلام الله فما وافقه أبقيناه وإلا أهملناه مبتعدين عما يسمونه القليل والشاذ والكثير فإن لم نجد شواهد من القرآن الكريم، رجعنا إلى كلام عربي نال من الشهرة والذيع موافقا لأكثر القبائل مشتركا فصيحاً...»²

4- تجميع مسائل النحو المبعثرة :

لقد سعى إلى تجميع مسائل النحو المتفرقة عبر الزمان في كتاب واحد هو النحو الوافي، وهذا ما جعله ضخماً لكثرة معلوماته وقد قسمه إلى قسمين : الأول مختصر ميسر لطلبة الجامعات يوظف فيه أبسر الطرائق التربوية التي يراها مناسبة للموضوع من دون اقتراحات أو تعدد آراء، والثاني موسع موجه للأساتذة المتخصصين، يضم كل ما يتعلق بالمسألة التي عرضها في القسم الأول بصورة موسعة يعرض فيه الآراء والخلافات والتفصيلات . تليه حاشية لا تقل أهمية عن المتن جعلها من أجل الإشارة إلى مسألة سابقة أو لاحقة مع تدوين رقمها أو للتفريق بين المصطلحات المتشابهة، والموضوعات المتقاربة أو لشرح أبيات من الشعر التي استعملها كشواهد .

5- عنايته بالإعراب :

اهتم الأستاذ عباس حسن بظاهرة الإعراب في كتابه لأنه يشكل مظهراً من مظاهر الصعوبة على المتعلمين، وقد أخذ برأي القدماء من النحويين الذين قالوا بارتباطه بالمعنى لكنه أضاف ما رآه

¹ -عباس حسن، النحو الوافي، ج 1، ص 06

² - عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 117.

مناسبا لتجديد مباحث النحو وإصلاحها، فقال بأن الحركات دوال على معان، إذ بتغيرها يتغير المعنى يقول: «الأسماء يناسبها الإعراب، وهو أصل فيها لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل، فهو يدل على مسمى وهذا المسمى قد يسند إليه الفعل فيكون فاعلا له، وقد يقع عليه الفعل فيكون مفعولا به . وقد يتحمل معنى غير آخر غير الفاعلية والمفعولية... وكل واحد من تلك المعاني يقتضي علامة خاصة به في آخر الكلمة...»¹ .

فعمل على توضيح الإعراب وتبيين ارتباطه بالمعنى، إذ هو متغير بتغير العوامل الداخلة عليه أي أن تغيير العوامل يؤدي إلى تغيير المعاني الذي يؤدي إلى تغيير الحركات .

كما أنه قد اهتم بالجانب التطبيقي للإعراب، وخصص له حيزا مهما في كل باب من أبواب النحو فيعرض إعراب السابقين ثم يبين موقفه منه وعند الخلاف النحوي ينتخب الرأي الأيسر، ومن ذلك قوله في إعراب ضمير الفعل «أنسب الآراء وأيسرها الرأي الذي يرى أنه في الحقيقة ليس ضميرا بالرغم من دلالاته على التكلم والخطاب أو الغيبية دائما فهو حرف خالص الحرفية لا يعمل شيئا...»²

6 - الاستعانة بطرائق التدريس :

استثمر مختلف طرائق التدريس في عرض المادة النحوية إذ جمع بين الطريقة الاستنباطية والتلقائية و الحوارية باستعمال لغة رصينة مستعينا بجداول توضيحية تلخيصية للمادة النحوية³ وذلك لمساهمتها في تدريب التلاميذ على فهم المادة النحوية يقول : «عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف، فقد تكون الطريقة استنباطية وقد تكون إلقائية، وقد تكون حوارا، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة، وملاءمة الموضوع»⁴.

¹ - عباس حسن ،النحو الوافي، ج1، ص 77.

² - عباس حسن ،النحو الوافي، ج1، ص 247.

³ - المرجع نفسه، ص 87.

⁴ - المرجع نفسه، ص 10.

2-5 محاولة إبراهيم أنيس لتجديد النحو في كتابه (من أسرار اللغة)

سعى إبراهيم أنيس إلى تخفيف صعوبة النحو العربي على متعلميه وإبعاد خطر التأويل والتقدير عنه، وقد شملت نظريته الناقدة مسائل شتى من النحو، ومن هذه المسائل النحوية التي جدد فيها ما يلي :

- إنكاره لدور الإعراب في المعنى : وقد صرح في كتابه أن دراسته هذه لم تكن لتغيير الأصول، أو لتغيير المنهج بل البحث في استقصاء علمي عن تاريخ الإعراب وظروف نشأته وأصوله وإثبات وجوده، يقول : ولسنا هنا نهدف إلى التغيير أو التحويل في تلك الأصول الإعرابية كذلك لا نرمي بالبحث في نشأة الإعراب إلى استنباط خطة دراسة لها، تيسر من أمرها على المتعلمين والناشئين بل كل الذي يعنينا هنا هو هذا البحث العلمي في نشأة هذا الإعراب، ونصيب العرب القدماء منه والصورة التي كان عليها في العصر الجاهلي وصدر الإسلام بين الفصحاء من أصحاب اللغة¹ .

- شكك إبراهيم أنيس في كثير من الروايات التي تبين نشأة الإعراب من خلال تتبعه للنصوص التاريخية ووقف منها موقف الساخر المستهزئ ووصفها بالقصص المسلية الطريفة. وقال بأن أناسا بارعين في فن الكلام حاكوا خيوطها² ورأى أن هدفهم من هذا إنما هو رفع لقيمة لغتهم وضبط لأحكامها والدفع بالقواعد لأن تكون مطردة .

لقد وقف علي عبد الواحد وافي من هذا الرأي موقف المستغرب، يقول : «إن خلق القواعد خلقا محاولة لا يتصورها العقل، ولم يحدث لها نظير في التاريخ، ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل أو يتصور

¹ - إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ط7، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1994م، ص 211.

² - المرجع نفسه، ص 198.

نجاحها، فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخترع أو تفرض على الناس، بل تنشأ من تلقاء نفسها وتتكون بالتدريج»¹.

إن معرفة إبراهيم أنيس الواسعة بعلم الأصوات واللغات السامية والأجنبية جعلته يقدم الكثير من الشواهد وتحليله لها أدى به إلى الوصول لإنكاره للإعراب واعتباره وصلا في الكلام شعرا ونثرا لا يدل على معنى.

– التتوين :

جعل من التتوين دليلا صوتيا يدعم به رأيه، فلم يقد بنفي ما قاله النحاة عنه واعتبره أقوى دليل لأنه نابع من صميم قواعد النحو، ولقد فسر وجوده بقوله: أما الاسم المنون فيحتاج منا إلى تفسيرين: أحدهما أغنانا عنه النحاة حين قرروا أن هذه النون تتحرك حين يليها مباشرة حرف ساكن وسموا هذا أيضا بالتقاء الساكنين... أما التفسير الثاني الذي يحتاجه الاسم المنون، فهو خاص بالحركة التي قبل نون التتوين، إذ يجعلها النحاة حركة إعراب تعبر عن الفاعلية أو المفعولية².

فقد ربط إبراهيم أنيس التتوين بنظام المقاطع، حيث وجد أن النحاة يحذفون نون التتوين لالتقاء الساكنين، وأن مثل هذا الحذف كثير، فكاد يكون قياسا إلا أنه لا يمكن أن يكون مطردا في كل اللغة.

اتفق إبراهيم أنيس في تفسيره للتتوين مع إبراهيم مصطفى إذ قال : «ويعجبني تفسير صاحب إحياء النحو لظاهرة التتوين حين برهن على أنه علامة تنكير»³.

¹ – علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، د ط، القاهرة، دار النهضة للطبع والنشر، 1945م، ص 213.

² – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 259-260.

³ – المرجع نفسه، 158.

- الجمع المذكر السالم :

لقد ألحق دليل إعرابه بالحروف المثنى ، فنذكر أنه : لا فرق بين صيغتي الجمع من الناحية الصوتية¹، واستعملت العرب للجمع صيغة واحدة . وذكر شواهد قرآنية للاحتجاج به ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾².

فالفرق الدلالي بين الصيغتين بين، وقد وضحه المفسرون، وأثبتته الطاهر عاشور في أن العطف بالنصب " طريقة عربية في عطف الأسماء الدالة على صفات محامد، على أمثالها، فيجوز في بعض المعطوفات النصب على التخصيص بالمدح والرفع على الاستئناف للاهتمام، كما فعلوا ذلك في النعوت المتتابعة سواء كانت بدون عطف أم بعطف فالصيغتان "المقيمين " و"المؤتون" المعطوفتين الواحدة بالنصب والأخرى بالرفع، تفسران على أنهما مما يجري على قصد التنفن عند تكرار المتتابعات.

- القياس والحكم النحوي :

عرض نوعين من القياس هما : القياس اللغوي والقياس الخاطئ فالقياس اللغوي يمثل القواعد الجماعية المضبوطة فيكون موافقا لما درج عليه الناس في كلامهم، أما القياس الخاطئ فيمثل الحدث الفردي العيني الذي قد يكون خاطئا بسبب مخالفته للنظام العامل آنيا في تلك اللحظة .

وقد رأى أنه لا وجود لفرق بين القياس عند النحاة في القديم والحديث سوى تقدم الزمن واختلاف في المنهج، يقول : «ولا فرق بين قياسنا وقياسهم سوى أن عملهم قد تقدم به الزمن فاعتبره العلماء صحيحا مقبولا ودونوه في معاجمهم، على حين أن قياسنا الخاطئ الآن يأباه اللغويون ويعدونه من الأخطاء التي يجب أن نتحاشاها ونتجنبها»³.

¹ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 272.

² - سورة النساء، الآية 162.

³ - إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 44.

فلابد من توجيه النحو وفق المسار المرغوب فيه الذي يسطره الدرس اللساني الحديث من أجل ضبط المعرفة اللغوية .

2-6 مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)

أراد في كتابه هذا أن يصلح النحو الذي رأى أنه لا يتأتى إلا بتخليصه مما علق به من آراء فلسفية بدءاً من نظرية العامل التي اعتبرها العديد من النحاة جوهر النحو ونواته يقول في مقدمة كتابه «أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة - رحمهم الله- قد جعلوا من هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم، ومن هذا العامل محورا لدراساتهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة اتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها وأتعبوا بها الدارسين»¹.

فهو يرى أن اهتمام النحاة بالعامل جعلهم ينصرفون عن الإلمام بالأساليب التي تعرض لها الجملة أثناء التأليف من نفي، واستفهام، وتعجب، وتوكيد وقسم.... فعملهم انصب على البحث وراء العلل وتفسيرها .

- نادى بضرورة ربط النحو بعلم المعاني لما لها من أهمية في النهوض بالنحو بكشفها للأساليب الرفيعة التي يتضمنها الكلام العربي، وهنا يظهر اتفاقه مع الدكتور إبراهيم مصطفى.

- كما دعا أيضاً إلى إلغاء كل ما يرتبط بالعامل من أبواب كالتنازع والاشتغال والإعراب المحلي والتقدير ويظهر ذلك من خلال حديثه عن حروف الجر، يقول: « الواقع أن حروف الجر ليست عاملة ، كما أنه ليس في اللغة عامل، كما تصور النحاة وقرروا، فلا الفعل وما لا يشبهه ولا الحروف المختصة بقيادة أن تعمل، ولا هي بعلل وأسباب، كما أن الحركات ليست آثاراً لها، وإنما هي أعلام

¹ - مهدي المخزومي ،في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، بيروت، دار الرائد العربي، 1406هـ/1986م، ص 16.

لغوية لوظائف أو معان إعرابية ،أو قيم نحوية تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة، والجملة أحيانا في ثنايا الكلام»¹.

- يرى المخزومي أن النحو لا يتأتى إلا بالعناية بمختلف مستويات التحليل اللغوي و إدراكها، لذلك يجب أن ينبري لكل موضوع دارسون مختصون يتناول كل فريق منهم موضوعه بإحاطة وعمق، فيعرضون ما حصلوا عليه فتكون بهذا الفائدة أعم وأوضح² .

- عرض تعريفا للإعراب والذي رأى فيه أنسب تعريفا له، يقول: «الإعراب فيما نرى، بيان للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أوحالا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضا»³.

- وعلامات الإعراب عنده ثلاث، اثنتان دالتان على وظائف نحوية، والثالثة مفرغة من الوظيفة، فالضمة علم إسناد ، والكسرة علم الإضافة ، أما الفتحة فليست علما لشيء خاص⁴ .

-ساوى بين الإعراب بالحركات و الإعراب بالحروف، إذ يرى أن لا وجود لفرق بينها في الكم الصوتي⁵.

- أعاد ترتيب الأبواب النحوية حسب وظائفها المعنوية وعلاقاتها الإسنادية وقد أورد ترتيبها كما

يلي :

المرفوعات : - المرفوعات بالأصالة (المبتدأ، الفاعل، نائب الفاعل، اسم كان، البذل، التوكيد)

-المرفوعات بالتبعية (خبر المبتدأ، خبر إن، النعت، عطف البيان)

1 - المرجع نفسه ، ص 77.

2 - المرجع نفسه، ص 27.

3 - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 67.

4 - المرجع نفسه، ص 81.

5 - المرجع نفسه ، ص 68.

المنصوبات :- المفاعيل (المفعول به، المفعول معه، المفعول لأجله، المفعول المطلق، الحال،

التمييز،....)

-المناديات والمنصوبات (النداء ،الاستغاثة ،الندبة ...)

- دعا إلى اعتماد منهج علمي لغوي لتنظيم البحوث والأبواب النحوية، عن طريق

التصنيف والتبويب والتفريع¹.

- اقترح تقسيما رباعيا يقوم على اسم وفعل وأداة وكنائيات وذلك لاعتباره التقسيم الثلاثي للكلام

والذي وضعه النحاة قاصرا يقول: «ومن أجل أن نرد إلى الدرس النحوي ما اقتطع منه، وتوجيهه

الوجهة التي تلائم طبيعته لا بد من معالجة أساليب التعبير المختلفة التي تقوم على ما للأدوات من

دلالات، أو المعاني العامة التي تقع الجمل في سياقها في أثناء تأديتها الوظيفة اللغوية، من نفي

وتوكيد واستفهام ونحوها»².

- يرى أن النحو دراسة وصفية تطبيقية إذ «ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا

للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم أسلوبا، لأن النحو دراسة وصفية

تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال»³.

- نادى بأن يكون موضوع الدرس النحوي الجملة وما يعرض لها من ظروف قولية، وما يعرض

لأجزائها من عوارض في أثناء الاستعمال وفي ثنايا التأليف⁴، ودعوته هذه جاءت لأنه يرى أن النحاة

اهتموا بجوانب دون أخرى، لعل أهمها التغير في أواخر الكلم، فأقبلوا عليه تعليلا وتفسيرا في سياق

فكرة العمل والعامل.

¹ - المرجع نفسه، ص 233.

² - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 233.

³ - المرجع نفسه، ص 233.

⁴ - المرجع نفسه ، ص 65.

- يرى أن المقام والسياق لهما دور هام في التبليغ والتواصل فلن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا لأن الجملة خاضعة لمناسبات القول¹.

- عرف الجملة بأنها «الصورة اللفظية الصغرى التي تطوى في ثناياها فكرة تامة صدرت عن نفس المتكلم لتصل بها إلى مخاطب منتظر»²

لقد حدد تعريف الجملة معتمدا على الإسناد والسياق والتصور الذهني .لأن الألفاظ عكست تصورا ذهنيا ،وأبانت عما يدور في ذهن المتكلم .

-وقد عرف الجملة الفعلية بأنها : «الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا ،وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا ،لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها»³ أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت⁴.

-أما الجملة الظرفية فهي الجملة التي تتأرجح بين الاسمية والفعلية، فإذا كان الظرف معتمدا فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمدا فهي من الاسمية ويرى أنه لا حاجة لتكثير الأقسام⁵.

-يرى المخزومي أن الأفعال كلها مبنية مع الإشارة والأداة ، وأن العلامات في آخر الفعل المضارع المعرب ليست علامات إعرابية وإنما لتمييز زمن الفعل وتخصيصه لا غير.

¹ - المرجع نفسه، ص 225.

² - المرجع نفسه ، ص 225.

³ - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 42.

⁴ - المرجع نفسه، ص 41.

⁵ - المرجع نفسه، ص 51-52.

-وضع المخزومي مصطلحات للنحو بعضها جديد وبعضها من التراث العربي، والتي كان متأثراً فيها بالمذهب الكوفي ومن ذلك استعماله (الأداة) بدلا من(الحرف)، و(الخفض) بدلا من (الجر) و(الفعل الدائم) بدلا من (اسم الفاعل)

لقد تميز منهج مهدي المخزومي اللغوي بالوصفية والانتقائية، فأخذ من الآراء ما رآه صحيحا مدعما بالحجة مدركا أن الأحكام النحوية تستنبط من الدرس النحوي نفسه، فقد كان منحاه يعتمد إلى البساطة والبعد عن المبالغة والخلافات النحوية.

كما أن التيسير النحوي الذي ينادي به المخزومي له منحى تعليمي وتقويمي، يقوم على اعتماد مصطلحات لغوية دقيقة، ولا يرقى إلى تشكيل نموذج نحوي جديد أو وضع قواعد جديدة .

3- جهود المجامع اللغوية ودورها في تيسير النحو

لم تكن الجهود الفردية التي بذلها النحويون كافية من أجل تيسير النحو، فكان لابد أن تتبري لهذه الغاية مؤسسات رسمية، فجاء ظهور المجامع اللغوية التي التقت فيها جهود العلماء لهدف واحد داخل مؤسسة واحدة خدمة للغة العربية، تصونها وتحافظ عليها بطريقة تفسح المجال للتطور والحركة والنمو والتغير الذي يتماشى وسنن الحياة .

وقد عرف الأستاذ صالح بلعيد المجامع بأنها: «مؤسسات لغوية علمية تقوم على خدمة اللغة، وبها جماعة من العلماء، تجتمع للنظر في ترقية اللغة والعلوم والآداب والفنون، ويركزون اهتمامهم غالبا على الجانب اللغوي والعلمي، وما يجب أن تكون عليه بناء على التراث العربي والعالمي وتزويدها بالمصطلحات الحديثة مسايرة لقضايا العصر»¹.

وتكاد مهمة المجامع اللغوية تدور حول الأبواب التالية:

- تيسير اللغة متنا وقواعد وكتابة ورسم حروف.

¹ - صالح بلعيد ، مقالات لغوية ، د.ط ، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع ، 2004 م ، ص 79 .

- تهذيب المعجم اللغوي وصياغته صياغة جديدة في ضوء المنهج العلمي الحديث للتأليف المعجمي.

- إمداد لغة العلم والحضارة بما تحتاج إليه من مصطلحات وألفاظ.

- وضع معجمات متخصصة في شتى العلوم و الفنون .

- تشجيع الإنتاج الأدب.

- إحياء التراث اللغوي والأدبي¹ .

وسنقتصر بعرض جهود بعض مجامع اللغة العربية في سبيل تيسير النحو . وهي:

(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجمع العلمي العراقي، اتحاد المجامع العلمية العربية)

1- مجمع اللغة العربية بالقاهرة

بعد نشر الأستاذ إبراهيم مصطفى محاولته " إحياء النحو " سنة 1938م، اعترض عليه الكثير من المحافظين ممن رأوا أن دعوته مساس بجوهر اللغة، فاضطرت وزارة التربية والتعليم إلى الإسراع بتشكيل لجنة من كبار اللغويين للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة على الناشئين، وتألقت هذه اللجنة من : الدكتور طه حسين، الأستاذ أحمد أمين، الأستاذ علي الجارم والأستاذ إبراهيم مصطفى، والأستاذ محمد أبي بكر إبراهيم والأستاذ عبد المجيد الشافعي .

ورأت اللجنة أن أهم ما يعسر النحو على المتعلمين والمعلمين ثلاثة أشياء :

أولاً: فلسفة أدت إلى الافتراض والتعليل.

ثانياً : إسراف في القواعد نشأ عن إسراف في الاصطلاحات.

ثالثاً : إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب.

¹ - جيلالي بوترفاس، تيسير النحو العربي في منظور المجامع اللغوية العربية (المجمع اللغوي السوري نموذجاً)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في النحو والصرف، إشراف الدكتور هشام خالدي جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014م، ص 131.

وما تميزت به هذه اللجنة أنها لم تخرج عن الإطار الذي رسمته المحاولات الفردية السابقة كمحاولة ابن مضاء وإبراهيم مصطفى فرسمت لنفسها طريقتين على منهج التيسير، طريق فهم التراث النحوي فهما دقيقا، ثم طريق الإصلاح والتيسير¹.

ومن جملة مقترحاتها لتيسير النحو والصرف ما يلي²:

1- الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي.

2- عدم التمييز بين ما هو معرب بعلامات أصلية وعلامات فرعية، بل كان كل واحد من

العلامات

أصل في موضعه .

3- أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي البناء، وأن يكتفي بألقاب البناء، فيقال: "

محمد" مضموم ومفتوح ومكسور لا مرفوع ومنصوب ومجرور .

4- تسمية الجزأين الأساسيين للجملة بالموضوع والمحمول، لأنه أوجز، ولأنه لا يكلفنا اصطلاحا

جديدا.

5- كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول يسمى تكملة.

6- تجيء التكملة لبيان الزمان أو المكان أو لبيان العلة، ولتأكيد الفعل ولبيان نوعه، أو لبيان

المفعول أو الحالة. وبهذا نظمت اللجنة كثيرا من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد

وهو التكملة.

7- إلغاء تقدير الضمير المستتر والاستغناء عن تقدير متعلق الجار والمجرور عندما يكون المتعلق

كونا عاما.

¹ جيلالي بوترفاس، تيسير النحو العربي في منظور المجامع اللغوية العربية (المجمع اللغوي السوري نموذجا)، ص131.

² المرجع نفسه، ص 131-132.

8- إخراج صيغ التعجب والاستغاثة والندبة من نطاق الجمل وإلغاء إعرابها التقليدي وتسميتها أساليب.

وكانت هذه القرارات في مجملها مختصرة وشكلية، إذ أنها لم تمس جوهر النحو ولا أصوله، بل بقيت محصورة في الفصل بين النحو التعليمي والنحو العلمي وإلغاء بعض الفروع وتنسيق بعض الأبواب.

وفي سنة 1945م انعقد مؤتمر للمجمع تمت فيه دراسة المقترحات، وقد توصل إلى ما يلي:

- 1- الإبقاء على التقسيم الثلاثي للكلمة .
- 2- الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأسماء المبنية .
- 3- إلغاء علامات الإعراب الأصلية والفرعية¹.
- 4- الإبقاء على ألقاب الإعراب وإلغاء ألقاب البناء .
- 5- يسمى ركنا الجملة بالمسند إليه والمسند، كما اختار علماء البيان.
- 6- إن متعلق الظرف والمجرور لا يقدر دائما، وهنا تلتقي اللجنة والمجمع بآبن مضاء، أما المجمع فقد أجاز بعض الأمثلة التي يكون فيها الكون عام، نحو : هذا حمض يوجد في عسل الشمع².
- 7- وافق المجمع على إلغاء الضمائر المستترة، مع بيان الإعراب في " قمت " نقول: صيغة الماضي المتكلم و"قم" صيغة أمر للمخاطب و"أقوم" صيغة مضارع للمتكلم، ويكون الإعراب معدلا وفق ما يلي:

¹ - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، د.ط، مصر، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص39.

² - خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، القراءات النحوية و التصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1، بيروت، دار التدمرية، 2003م، ص 82.

أنا مسند إليه، وقمت صيغة لماضي المتكلم مسند. وقاموا: صيغة ماضي الغائبين مسندا¹.

فحاكوا بهذا آراء النحاة القدماء، فالكوفيون قالوا بجواز إعراب الاسم المرفوع المتقدم على فاعله فاعلا خلافا لجمهور النحاة الذي يعربونه مبتدأ، ومذهب ابن مضاء في الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة. أما شوقي ضيف فإنه يعترض على الإلغاء بحجة أنه أحدث اضطرابا في الفاعل الذي يكون تارة ولا يكون تارة أخرى، والأصل في هذا الباب أن يكون مطردا. ثم إن هذه الضمائر مقتطعة من ضمائر منفصلة بارزة مثلما أكد شوقي ضيف. فالنحاة "كانوا على صواب عندما صنفوا الضمائر إلى بارزة ومقدرة ومستترة لأن القاعدة النحوية لا تطرد إلا على مثل هذه التقديرات، ولأن اللغة العربية لغة الإيجاز والحذف والعبارات الموحية"².

8- اتفق المجمع واللجنة على عد ما سوى المسند والمسند إليه تكملة، غير أن المجمع أخرج التوابع من التكملة بسبب اختلاف مواقع إعرابها فهي تكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة. فقد اعتمد معيار الإعراب لتصنيف الأبواب، وبهذا وقع فيما رفضه وهو عدم الخضوع للعامل وأثره. أما بخصوص المفعول المطلق، والمفعول لأجله والمفعول به والحال والتمييز، والاستثناء فاكتفى المجمع بذكر أغراضها مع وجوب ذكر لفظة تكملة، فيقال عن الحال مثلا في: جاء الولد مسرعا تكملة للفعل لبيان المصاحبة.

وفي هذا الإعراب أكثر تعقيدا مما قد أقره النحاة ومن شأنه أن يدخل الناشئة في دائرة الغموض والصعوبة.

¹ - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، ص 41-42.
² - بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 1999م، ص 138-139.

9- اتفقت اللجنة والمجمع على أحكام الجملة وأقسامها من فعلية واسمية وشبه جملة وجملة الشرط وجوابه، وجملة القسم وجوابه، غير أنها أهملت الجملة المضافة والمفسرة والمعتزلة¹.

لقد ساهم المجمع في تيسير النحو على الدارسين غير أنه قد وفق في أمور وأخفق في أمور أخرى لأنه لم يعتمد على المنهج الوصفي للغة حتى يضبط صورها المختلفة لكن تبقى "البدائل المقدمة في تيسير النحو ذات نوعية ممتازة لكنها لم تنته إلى رأي حاسم"²

2- المجمع العلمي العراقي :

قرر المجمع العراقي بتاريخ : 25 جوان 1974م إحالة موضوع تيسير النحو على لجنة الأصول في المجمع، والتي ضمت عددا من أعضاء المجمع العلمي، وعددا من الأساتذة المختصين بتدريس النحو في الجامعة وآخرين من وزارة التربية، وقد اجتمعت اللجنة برئاسة الدكتور عبد الرزاق محي الدين رئيس المجمع.

وقد خرجت اللجنة بجملة من التوصيات تتمثل المختصة بمفردات المنهج النحوي وطريقة التأليف فيه، فيما يلي³:

- 1- تقسيم الاسم إلى مبني ومعرب، وعرفت المعرب بأنه "الاسم الذي تتغير حركة آخره بتغير موقعه من الجملة"، وجعلوه ثلاثة أقسام: ما تظهر على آخره الحركات الإعرابية الثلاث، ومنها ما تظهر على آخره بعض الحركات دون بعض، ومنها ما يندم ظهور الحركات الإعرابية عن آخره.
- 2- الإبقاء على ألقاب علامات الإعراب وفي هذا اختلاف مع اللجنة المصرية.
- 3- وافقت اللجنة المصرية على إلغاء تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية.

¹ - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، ص 45.

² - صالح بلعيد، تيسير النحو عند المجمعين، مقال بمجلة اللغة العربية، العدد 7، خريف 2002م، ص 157.

³ - عبد الرزاق محي الدين، خلاصة مقترحات لجنة تيسير النحو، مجلة المجمع العلمي العراقي (العراق: بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، المجلد 27، 1396هـ/1976م)، ص 316.

- 4- رأت أن يترك تحليل بناء المبنيات مطلقا، وأن تختار كل مرحلة تدريسية ما يناسبها .
- 5- ضرورة التقدير لمتعلق الظرف والجار والمجرور حينما لا يكون المتعلق به موجودا ويمكن التغاضي عنه في المرحلة الأولى من الدراسة .
- 6- الإبقاء على مصطلحات المفاعيل فلا ضرورة لتغييرها .
- 7- الإبقاء على مصطلحات النحويين في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، ورفض استعمال مصطلحي (المسند و المسند إليه) و(الموضوع و المحمول).
- 8- وفي موضوع أحكام الجملة ومتى تعد جملة فعلية رأى أكثرية الأعضاء الالتزام بقول النحاة فيها.
- 9- رأى أكثر الأعضاء إبقاء مصطلح الضمير المستتر في مثل (زيد قام ،وزيد يقوم)
- 10- الإبقاء على موضوع الحال والتمييز كما نصت عليه كتب النحو .
- 11- اقترحت اللجنة تيسيرا لدراسة باب التنازع والاشتغال فصاغت قاعدة لهما على النحو التالي: أنه قد يتعدد الفعل والفاعل نظير ما يتعدد الخبر والمبتدأ، كما يتسلط فعل على أكثر من مفعول واحد، فلا تنازع في هاتين الحالتين، فإذا كان أحد الفعلين يطلب فاعلا والآخر يطلب مفعولا فيعمل الأول ويقدر الثاني ومثال ذلك : (أكرمني وأكرمت زيدا) بنصب زيد، فيقدر الفاعل ضميرا مستترا يعود لزيد وإن كان متأخرا لفظا ورتبة .
- 12- اعتبار الاستثناء أسلوبا خاصا لأن فيه ما يرفع وما ينصب وما يجر فلا يدرس في نطاق موضوع منصوبات الأسماء عند النحويين، أما أحكامه فتبقى كما وضعها النحاة .
- 13- وفي موضوع التعجب رأت اللجنة أيضا أن يدرس على أنه أسلوب من الأساليب في العربية ويأتي على طريقتين :

الأول : أن يشتق من المعنى الذي يتعجب منه كلمة على وزن (أفعل) بنفس الشروط التي سطرها النحويون بـ(ما) يليها المتعجب منه منصوبا مثل (ما أحسن زيدا) .

الثانية :صيغة (أفعل) يليها المتعجب منه مجرورا بالباء . كما قد ترد أساليب تعجب أخرى سماعية كما نطق بها العرب .

14- أما بخصوص النسب رأيت أن تدرس قواعده كما وردت في كتب النحو مع الأخذ بالتيسيرات التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبغداد.

15- وبشأن مواضيع أبواب الصرف رأيت اللجنة أن يتم الإبقاء على ما كان ضروريا معرفته ويكون فهمه سهلا، أما ما كان فهمه عسيرا على الدارس يترك لمراحل متأخرة من الدراسة، فيبقى مثلا على صيغ الاشتقاق وصيغ الفعل المجردة والمزيدة ...، ويترك تحليل التغيرات وتصغير غير الثلاثي والرباعي ويكتفي بأمثلتها فقط .

16- رأيت اللجنة إبقاء اصطلاحات تقسيم الفعل إلى مثال وأجوف وناقص وذلك للحاجة إلى معرفتها عند الإسناد، كما يدرس موضوع إسنادها إلى الضمائر ولا يكتفي بالتمرين عليها كما اقترحت اللجنة المصرية .

17- وبخصوص الفعل المبني للمجهول رأيت اللجنة ضرورة توضيح نيابة المفعول عن الفاعل لفظا لا حقيقة، مع الإبقاء على قواعده .

18- أما بشأن تقسيم الفعل إلى تام وناقص ترى اللجنة أن يقال :إن الفعل هو الدال على حدث وزمان، والناقص ما دل على الزمان أو التحول فقط، وأما (ليس) فقد ألحقت بالأفعال الناقصة لأن العرب أعملتها عملها، ووظيفتها في الجملة نفي اتصاف الاسم بالخبر في الزمان الحالي .

19- وبالنسبة لاسم الفاعل والصفة المشبهة وضحت اللجنة وجود فرق بينهما في المعنى فلكل منهما أحكاما خاصة بها من حيث الاشتقاق وطريقة الاستعمال وبخصوص التداخل الذي قد ينشأ بينهما رأت اللجنة توضيحه بأمثلة كافية لذلك .

20- وفيما يخص اسم المفعول فإن اللجنة تنتظر إليه كما أقره النحاة .

21- أخذت اللجنة بما قاله النحاة في موضوع المصدر (تعريفه و صياغته)

والخلاصة أن المجمع العراقي لم يمس جوهر الدرس النحوي فكان بذلك محافظا فيما قد ذهب إليه من التيسير .

3- اتحاد المجامع العلمية العربية

من أهم جهود اتحاد المجامع العلمية العربية ما أقرته ندوته التي انعقدت في الجزائر سنة 1976م في الفترة الممتدة من 28 جوان إلى 01 جويلية من نفس السنة، وكان موضوعها تيسير

تعليم اللغة العربية وقد أصدرت مجموعة توصيات نذكرها فيما يلي:

توصيات ندوة الجزائر 1976م (تيسير تعليم اللغة العربية)¹

أولا وثانيا : في موضوعي البيت واللغة وأثر القراءة في اللغة

1- توظيف الكلمات والاصطلاحات التي أقرتها المجامع في كتب القراءة، وجعلها ضمن ما تدرسه

الكليات والمعاهد التي يتخرج منها مدرسو اللغة العربية، كما رأو ضرورة تأليف لجنة مشتركة من

ممثلي المجامع ووزارات التربية تسعى لتنفيذ ذلك .

2- الاهتمام بمكتبة الطفل حتى يكون قدر صالح من الثروة اللغوية .

¹ - إبراهيم مذكور، اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في خمس عشرة عاما، د.ط، مصر، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د.ت، ص 4-5 .

3- دعوة المدارس إلى الإسهام في النهوض باللغة وذلك بجعل اللغة العربية لغة كل متحدث في المدرسة وألا يكون للعامية مكان فيها .

4- العمل على وضع معجم عربي مدرسي يرجع إليه الطلاب، يضبط الكلمات ويبين معانيها المجازية التي اشتهرت بها .

5- البدء بتدريس أدب العصر الحديث، والانتهاء إلى العصر الجاهلي بعكس ما هو متبع الآن .

ثالثا: في موضوع وسائل الإعلام وأثرها على اللغة ¹

نظرا للأثر الكبير لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة على الناس رأى المجمع أن تتصف لغة رجال الإعلام في مختلف وسائله بالسهولة والسلامة، كما رأت ضرورة حظر استعمال العامية حظرا تاما في مختلف البرامج ولمختلف الفئات .

دعت وزارات الإعلام الأدباء والكتاب إلى إمداد رجال الفن بمسرحيات وتمثليات توظف فيها اللغة العربية السليمة وهذا محبب في مختلف أجزاء الوطن العربي لسهولة فهمه وأثره الواضح في توحيد الفكر بين أبناء العرب .

رابعا: في موضوع تعليم النحو العربي ²

وفي هذا الموضوع سطر المجمع عدة نقاط تمثلت فيما يلي :

- 1- حصر استخلاص الشواهد والأمثلة من القرآن والحديث والنصوص الأدبية القديمة والحديثة.
- 2- الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل مع مراعاة قدرة الطالب عند اختيار القواعد.
- 3- الاعتماد على المعنى فقط دون دراسة الإعراب التفصيلي لبعض التراكيب النحوية كصيغ القسم والتعجب والتحذير وما شابه ذلك .

¹ - المرجع نفسه، ص 7.

² - محمد شوقي أمين إبراهيم التريز، مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، د ط، مصر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1404هـ/1984م، ص 302.

- 4- الإبقاء على نفس المصطلحات النحوية التي قد عرفت من قبل كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر لأنها أكثر دلالة على معانيها .
- 5- اعتبار جميع علامات الإعراب أصلية ، دون تمييز بين أصلية وفرعية .
- 6- عدم الاهتمام بالتنازع والاشتغال لصعوبته على الدارسين .
- 7- حصر محاولة التيسير على مرحلة التعليم العام .
- 8- العناية بالنطق العربي ، ودراسة مجملته للأصوات .
- 9- ضم بعض القضايا الصرفية إلى القضايا النحوية، في حالة ما إذا كان هناك ارتباط بينها، فتدرس مثلاً أوزان الفعل وما يحدث لها عند الإسناد إلى الضمائر في باب واحد .
- 10- الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب في حالتها الإعراب والبناء .
- 11- لا يذكر المتعلق به في الظرف والجار والمجرور .
- 12- يدرس أسلوب الاستثناء في باب الأساليب ويقتصر في أحكامه على النصب إذا كان تاماً بجميع الأدوات، وفي غير وسوى ينصبان ويجر ما بعدهما بالإضافة.
- 13- الاختصار في أحكام الصرف على تصنيفات الفعل وصوغ مشتقاته وتنشئة الاسم وجمعه، ويكتفي من جموع التكسير بالأمثلة .
- 14- تقسم الأفعال إلى صحيح ومعتل في أوله وآخره، ويستغنى عن المصطلحات.
- 15- تسمى الصفة المشبهة بالصفة الثابتة.
- 16- ما ينصب بأن المضمرة وجوباً يقال فيه إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة
- 17- في إعراب المضاف إليه يكتفي بأنه مجرور بالإضافة .
- 18- يطلق على اسم "كان" واسم "إن" مبتدأ كان مرفوع ومبتدأ إن منصوب.
- 19- يدرس مصغر الثلاثي والرباعي، ويكتفي فيما عداهما بما يدور على الألسن.

20- يلحظ في الأحكام النحوية ما أقرته المجامع من تيسير للضوابط وتوسع في الأقيسة.

رأت الندوة أن المقترحات التي جاءت بها المجامع اللغوية يضم مادة صالحة للبحث والتمحيص، تستطيع تيسير تدريس النحو في مراحل التعليم العام. ولهذا اقترحت أن تؤلف المجامع اللغوية كتباً تطبيقية توزع فيها المادة النحوية توزيعاً تربوياً على مراحل التعليم وصفوفه. تنظم بعد ذلك إجراء تجربة ميدانية في تعليم النحو وذلك في بلد عربي أو أكثر لاستطلاع ما تسفر عنه التجربة من أثر في التيسير وما تحتاج إليه من تعديل أو تغيير. يتبع ذلك اتخاذ تلك المادة النحوية التي أثبتت صلاحيتها بالتجربة الميدانية دستوراً للتعليم تؤلف على أساسه كتب تعليم النحو العربي في مراحل التعليم العام.

من خلال ما تم عرضه نلاحظ أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة كان أجراً المجامع في دعوته إلى التيسير من خلال ابتداع مصطلحات جديدة، والدعوة إلى حذف أبواب النحو وإعادة تنسيق أخرى. كما أنه سعى إلى نشر قراراته في كتب متداولة يطلع عليها الباحثون مما يمكن من تتبع مسيرة التيسير عنده من الناحية الموضوعية والتاريخية أيضاً. عكس المجمع العلمي العراقي الذي كان محافظاً إلى حد ما في دعوته إلى التيسير¹، كما كان لاتحاد المجامع اللغوية جهوداً معتبرة حيث أنها سعت لترسيخ اللغة العربية بالدرجة الأولى .

¹ - د/وفاء كامل، المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، د.ط، مصر، القاهرة، عالم الكتب، 2004م، ص 08.

الفصل الثاني

نظرية تضافر

القرائن

1- مفهوم القرائن وأصالة المصطلح في النحو العربي

1-1 مفهوم القرائن لغة واصطلاحاً

أولاً: مفهوم القرينة لغة

جاء في لسان العرب: «قرنت الشيء بالشيء إذا وصلتته. قرن الشيء بالشيء وقرنه إليه يقرنه قرناً، شدّه إليه. قارن الشيء بالشيء مقارنة وقرناً، اقترن به وصاحبه واقترن به وصاحبه، واقترن الشيء بغيره وقارنته قرناً: صاحبتة».¹

وعند الثعالبي هي أحد معاني الحبل في قوله: «لا يقال للحبل قرن ألا أن يقرن فيه بعيران».²

وعرفها الجوهري في صاحبها بقوله: «قرنت الشيء بالشيء، أي وصلتته به».³

ويقول الزمخشري: «وهم أقرانهم وهو قرينة في العلم والتجارة وغيرها».⁴ ويقصد هنا بالقرينة ربط في المهنة والفكر.

فالمعنى اللغوي للكلمة إذن مأخوذ من قرّن الذي يرد بمعان كثيرة منها: الوصل والجمع والشّد والربط والمصاحبة والتلازم والالتقاء والروابط.

فالقرينة هي الشيء الذي يربط بين شيئين فيجعلهما متلازمين لبعضهما البعض وجاء في المعنى نفسه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾.⁵

¹ ابن منظور، لسان العرب، عالم الكتب، ط1، بيروت، مادة قرن، ج 5، 1997م، ص 246.

² الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ط2، بيروت، دار المعرفة، 2007، ص 51.

³ إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور العطار، ط4، بيروت، دار الملايين، 1407هـ - 1987م، مادة قرن، ج6، ص 2181.

⁴ الزمخشري، أساس البلاغة، مراجعة: إبراهيم قلاني، د ط، الجزائر، دار الهدى، ص 538.

⁵ سورة الزخرف، الآية: 53.

ثانياً: اصطلاحاً

إن المعنى الاصطلاحي "القرينة" لا يبتعد عن المعاني اللغوية السابقة، فالمقصود بها «الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه».¹

وقيل: «أمر يشير إلى المطلوب والقرينة إما حالية أو معنوية أو لفظية».²

والواضح أن كلمة (أمر) غير محددة فهي تشمل كل ما يشير من لفظ أو معنى أو حال إلى المطلوب، والمطلوب كما يبدو هو المقصود أو المراد.

إن المعنى الاصطلاحي يدور حول مدى ارتباط الكلمات ببعضها البعض سواء أكان ذلك داخل الجملة أم كان داخل السياق.

وقد عرفها بعض المحدثين بأنّها: «كلّ ما يدلّ على المقصود»³ فالقرينة بهذا هي الدليل والمراد هو المدلول عليه.

وقد تحدد معناها عند البعض الآخر من المحدثين على أنها: «الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد مع منع غيره من الدخول فيه».⁴

فالغالب أنّها⁵ تماثل (الدليل) في معناها اللغوي إذ هو «ما يستدلّ به»⁶. وهي يستدل بها على الدليل أو المقصود.

وهذا التعريف يماثل تعريف القرينة الاصطلاحي عند الأصوليين إذ هي: «ما يدلّ على المراد

¹ - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط1، القاهرة، دار ابن حزم، 2000م، ص 59.

² - الشريف الجرجاني، التعريفات، د ط، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995م، باب القاف، ص 174.

³ - أميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ط1، بيروت، دار الملايين، 1370هـ، ص 522.

⁴ - محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د ط، الجزائر، قصر الكتاب ودار الثقافة، د.ت، ص 186.

⁵ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (دل)، ج11، ص 248.

⁶ - أحمد فتح الله، معجم ألفاظ الفقه الجعفري، ط1، الدمام، مطابع المدوخل، 1415هـ - 1995م، ص 333.

من غير أن يكون صريحاً فيه».¹

2-1 أصالة مصطلح قرينة في النحو العربي:

وكان أول ظهور لمصطلح القرينة في القرن الرابع الهجري، فقد استعمله الرامي (ت1384هـ) في نص نقله عنه الشيخ الطوسي (ت460هـ) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾²، إذ ذهب جماعة من المفسرين إلى أن قوما من اليهود حرموا أنفسهم أشياء ما حرّمها الله عليهم، قال الرّمانى: «تأويل الآية على ما قالوه، لكنّه لا يمتنع أن يوضع البعض في موضع الكلّ إذا كانت هناك قرينة تدلّ عليه، كما يجوز وضع الكلّ في موضع البعض بقرينة»³.

وقد ورد هذا المصطلح صراحة عند الحديث عن التقديم والتأخير والحذف... فهذا ابن هشام أورده في حديثه عن خبر المبتدأ بعد (لولا) بأنّ الخبر إذا كان كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يكن يعلم نحو: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة، وأضاف لعلّ هذا مما يروى بالمعنى، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً».

وتكرر هذا المصطلح عند السيوطي فذكره صراحة عند حديثه عن تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾⁴، يقول: فإنّ المعنى لو شاء ربنا إرسال الرّسل لأنزل الرّسل

¹ - سورة آل عمران، الآية 50.

² - الطوسي أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، التبيان في تفسير القرآن، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، ط1، دار إحياء التراث، ج2، 1209هـ، ص470.

³ - خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، المجلد 4، العدد 2، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، سنة 2007، ص285.

⁴ - سورة فصلت، الآية 14.

لأنزل الملائكة بقرينة السياق.¹

وقد استعمل ابن جني (ت392) هذا المصطلح أيضا في خصائصه، في مثل ما رآه من صرف دلالة (أو) عن التخيير بين شيئين نحو الإباحة لوجود قرينة حالية تدل على هذا المراد، قال: «فمن ذلك قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، ولو جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالفا، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع، لا لشيء رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو) وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسه في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضا، وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس»².

ومصطلح القرينة بلفظه ومفهومه المذكور استعمله البلاغيون والأصوليون والمفسرون أيضا، وقد مرّ وروده في تفسيري الطبري والطوسي، وقد ورد كذلك في تفسير البحر المحيط، فتأليفه قد كان بعد نضج المصطلح وتداوله لدى علماء العربية، ومن ذلك ذكر ابن حيان الأندلسي (ت745هـ) للقرينة عند حديثه عن اجتماع شرطين، قال: «وإذا اجتمع شرطان، فالثاني شرط في الأول، متأخر في اللفظ متقدم في الوقوع، ما لم تدل قرينة على الترتيب»³.

إنّ مفهوم القرينة المذكور عند اللّغويين وهو أنها: (كلّ ما يدلّ على المراد) أو أنها (الدلالة التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد وتمنع غيره من الدخول فيه)، هو مفهوم القرينة عينه عند البلاغيين والمفسرين، فوجود القرينة عندهم يصرف المدلول إلى المراد ويمحضه له، وهذه النظرة للقرينة تمثل جانبا واحدا أو نوعا واحدا من نوعين من القرائن عند الأصوليين وهو القرينة القاطعة، أما

¹ - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار البحوث العلمية، ج2، ص13.

² - ابن جني، الخصائص، ج1، ص347-348.

³ - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط2، الكويت، دار الكتب العلمية، 2007م، ج7، ص233.

النوع الآخر فهو القرينة غير القاطعة التي تشير إلى المراد لكنها لا تمحض المدلول له، لأنها تحتل إثبات العكس، بمعنى أن القرينة قد تكون محضة للمدلول، فلا تحتاج إلى ما يعين على الوصول إلى الدلالة المرادة، وقد تكون غير محضة له، فيحتاج عندئذ إلى ما يتضافر معها ويعين على الوصول إلى الدلالة المرادة.

2- ظاهرة تضافر القرائن

2-1 أسس بناء نظرية تضافر القرائن:

جاءت فكرة تضافر القرائن كما أرادها تمام حسان لإيضاح المعنى الواحد المتمثل أساسا في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلمات فيه كمهمة من مهمات الإعراب كما هو معروف في النحو العربي، وفكرة تمام حسان تتعدى مجرد الاهتمام بالعامل، ومدى أثره في تحديد العلامات الإعرابية لمباني مكونات الإسناد إلى التعامل مع مجموعة من المعطيات الأخرى من قرائن معنوية وقرائن لفظية¹.

وقد بنى فكرته هذه على أن: «كلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يعنى أولا وأخيرا بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة عن لماذا تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين»².

والسؤال لماذا يبحث عن العلة وهذا الذي رفضه تمام حسان، وفي سبيل هذه الفكرة عرض تمام حسان لببيت شعري لا معنى لكلماته، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية، ومع هذا فقد أعرب مفرداته:

قاصّ التجينُ شحالُهُ بتريسه... فاخي قَلَمْ يَسْتَقِبْ بِطَاسِيَةِ الْبَرْنِ

¹ - خالد بن عبد الكريم بسندي، نظرية تضافر القرائن في التحليل اللغوي، ص 286.

² - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، القاهرة، عالم الكتب، 2001م، ص 50.

فقال¹:

قاص: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شحاله: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

وهكذا حتى ينتهي من إعراب البيت. وفي رأيه يتم إعراب هذه الكلمات التي لا معنى لها في المعجم لأنها تحمل في طياتها معنى وظيفيا فالصلة وثيقة بين الإعراب الوظيفي الذي يحدد الفهم صوتيا من حيث إن الحروف مقابل استبدالي، وصرفيا من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة.

لكننا نرى أن إعراب تمام حسان لهذه الكلمات لا يؤدي أي غرض في فهم اللغة وطبيعتها.

ولقد توصل تمام حسان إلى هذه النتيجة لفهمه لطبيعة التعليق الذي جاء به عبد القاهر الجرجاني الذي يقصد به «إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية» فجعلها محور كتبه ومقالاته ودراسته اللغوية وغايته من ذلك تفسير العلاقات النحوية ليصل إلى أن «وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق».

ومن خلال هذا الفهم بنى نموذج اللغوي القائم على مجموعة من القرائن يقول: «وفي رأبي كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأنّ فهم التعليق على وجهه كاف للقضاء على خرافة العمل النحوي»²، وفي هذا الصدد يقول الجرجاني: «لا يتصور أن تعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في

¹ - خالد بن عبد الكريم بسندي، نظرية تضايف القرائن في التحليل اللغوي، ص 287.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حال»¹، وقد حدّد تمام حسان مفهوم التعليق عند الجرجاني بقوله: «وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»².

وقد أضاف في موضع آخر متداركا ما قاله إن: «عبد القاهر لم يقصد قصدا مباشرا إلى شرح ما يعنيه بكلمة التعليق ولكن إشارات عامة...»³.

ورأى تمام أن التعليق هو أم القرائن النحوية وعده من أصعبها من حيث إمكان الكشف عنها، لأنها تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان، وأن الكشف عنها هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي.

إن اهتمام الجرجاني بالقواعد المستنبطة من التركيب، كالنقد والتأخير والحذف والذكر⁴ واستخدامه لعدد من المصطلحات كالتأليف والتركيب والترتيب والنظام والنسق، في قوله: «والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيّرت الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد وبنسقه أبان المراد» ثم طبق هذا الكلام النظري الذي أورده على بيت امرئ القيس قفا نبكي من ذكرى حبيب ومنزل، وذكر أنه لو تمّ تغيير ترتيب الكلم على نحو: منزل قفا ذكرى من نبك حبيب، لتمّ بذلك إخراجه من كمال البيان إلى محال الهديان.

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، د ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د ت، ص 314.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، المرجع السابق، ص 188.

³ - المرجع نفسه، ص 188.

⁴ - مصطفى النحاس، التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، بحث منشور في كتاب تمام حسان "رائدا لغويا"، ص 345.

فالاختصاص في الترتيب يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة على قضية العقل، ولن يتصور في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير وتخصيص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة.¹

فعنايته بالوظائف اللغوية جعلته يلتقي في هذا الجانب مع معظم اللسانيين المعاصرين الذين يعدّون النصّ الأدبي نظاماً تترايط أجزأؤه، ولا وجود للعنصر بمفرده إلا داخل العلاقات التي يقيمها مع غيره من العناصر، ومن أجل استخراج القوانين المتحركة في العلاقات التي تحدثها هذه العناصر في بعضها لا بدّ من استخراج البنية أو البنيات التي يتكون منها هذا النظام.²

وظّف عبد القادر الجرجاني مصطلح التعلّيق إذن لتفسير العلاقات السياقية تحت عنوان النظم الذي يعني به نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم دون بنائها على شكل جملة وأشار إلى مسألة الفروق وهي تعني القيم الخلفية أو المقابلات بين معنى وآخر أو مبنى وآخر، وذكر مصطلح الرتبة كما هي معروفة عند النحويين وذلك في قوله: "موقع بعضها من بعض" ولم ينس التّضام في قوله: "واستعمال بعضها مع بعض" ومعناها حاجة كلمة إلى كلمة أخرى. وذكر مصطلح البناء أي بناء كلمة لتتناسب وظيفتها النحوية ومنها بناء الاسم المرفوع لمعنى الفاعلية أو الضمير المتصل أو المستتر وبذلك يبقى الارتباط بين المعنى والمعنى وثيقاً. وذكر مصطلح الترتيب أي موقع الكلمة في السياق من حيث الرتبة، ويفيد في معرفة مواطن التقديم والتأخير والرتب المحفوظة وغير المحفوظة.³

ويمكن توضيح فكرة التعلّق عند الجرجاني من خلال نصّه التّالي:

¹ - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمد الإسكندراني، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، سنة 1996، ص10-11.

² - خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 295.

³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 78.

«إنَّكَ إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له: فإنَّكَ تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم واحد لا عدة معان كما يتوهمه النَّاسُ، وذلك لأنَّكَ لم تأت بهذا الكلم لتقيده أنفس معانيها وإنَّما جنَّت بها لتقيده وجوده التَّعلق التي بين الفعل الذي ضرب وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التَّعلق. وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من عمرو وكون "يوم الجمعة" زمان للضرب، وكون "الضرب" ضربا شديدا، وكون "التأديب" علة للضرب يتصور أن نقرَّ عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة، وهو استناد الضرب إلى "زيد" وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون "عمرو" مفعولا به، وكون "يوم الجمعة" مفعولا فيه وكون ضربا شديدا مصدرا، وكون التأديب مفعولا له من غير أن يخطر ببالك كون زيد فاعلا للضرب؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور لأن عمرا مفعولا لضرب وقع من زيد عليه ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد وضربا شديدا بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته والتأديب علة له وبيان أن كان الغرض منه، وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أنَّ المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان وهو إثباتك زيدا فاعلا ضربا لعمرو في وقت كذا وعلى صفته كذا ولغرض كذا ولهذا المعنى نقول إنه كلام واحد».¹

لقد رأى إبراهيم مصطفى أنَّ عبد القاهر الجرجاني قد أضفى على النحو صبغة جديدة تجاوز من خلالها أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبين أنَّ للكلم نظاما وأنَّ رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وقال لقد آن لمذهب الجرجاني أن يحيا، وأن يكون سبيل البحث النحوي.²

وهذا ما أثبتته تمام في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها وعند حديثه عن نظرية النظم، يقول: «ولقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر رحمه الله بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السَّياق أو

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 317.

² - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 16-20.

التركيب ومع قطع رأيي الشخصي في قيمة البلاغة العربية بعامة من حيث كونها منهجا من مناهج النقد الأدبي وعن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها في هذا المجال أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر»¹.

لقد استنكر بعض الباحثين هذا الفهم الذي فهمه "تمام حسان" من التعليق، ورأوا أنه فهم متعثر للتعليق، خاصة لما أبعد المعنى المعجمي عند إعرابه للكلمات الهرائية التي لا تمت إلى العربية بصلة باحثا عن الوظيفة التي تشغلها كل كلمة، وتناسى أن التعليق لا يدرك إلا بمعرفة المعاني المعجمية للألفاظ المكونة للجملة وهو بهذا يضيف على اللغة طابع الجمود، الذي يغرس في دارس العربية روح الاستهزاء بقواعد العربية، فيبعده عن لغته بدلا من تقريبه منها، لأن غاية المتكلم من تتبع الحركة الإعرابية ومعرفة الفعل من الاسم هو جعل كلامه متعلق ببعضه ببعض حتى يفهم ويصل إلى السامع متناغما لا لحن فيه، فليس غايته معرفة الوظيفة التي تشغلها الكلمة بحد ذاتها، لأنها تعتبر عندنا وسيلة وليست غاية.

إضافة إلى رفضهم فكرة نسبتها إلى "الجرجاني" ذلك أن "تمام حسان" دائما يربط كلامه بكلام "الجرجاني"، وهذا الذي استنكره "أحمد سليمان ياقوت" بقوله: «هل كان "عبد القاهر" ينظر إلى تعليق الكلام بعضه ببعض دون النظر إلى المعاني المعجمية، وما يترتب عليها من معان بلاغية؟ هل كان "عبد القاهر" ينظر إلى النحو نظرة جافة جامدة لا يعرف إلا إسناد الفعل إلى فاعله، أو الخبر إلى مبتدئه...»، والمؤكد أن "عبد القاهر" لم يقصد ما فهمه "تمام حسان" من التعليق.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 16-19.

رغم هذا تبقى حقيقة متفق عليها، هي أن التعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة الإعراب.

لقد استطاع تمام حسان بذكائه اللغوي أن يربط بين نظرية التعليق عند "عبد القاهر الجرجاني" ونظرية السياق عند أستاذه (فيرث)، فيما يسمى بسياق (الحال) والسياق اللغوي (المقال) بالرغم من أن علماء اللغة قديما قد أدركوا أثر السياق في فهم الحدث اللغوي، إلا أن فيرث قد توسّع في معالجتها بحيث كون نظرية لغوية متكاملة، أصبحت أساس المدرسة اللغوية الاجتماعية، فحاول إثبات صدق المقولة بأن "المعنى وظيفته السياق".

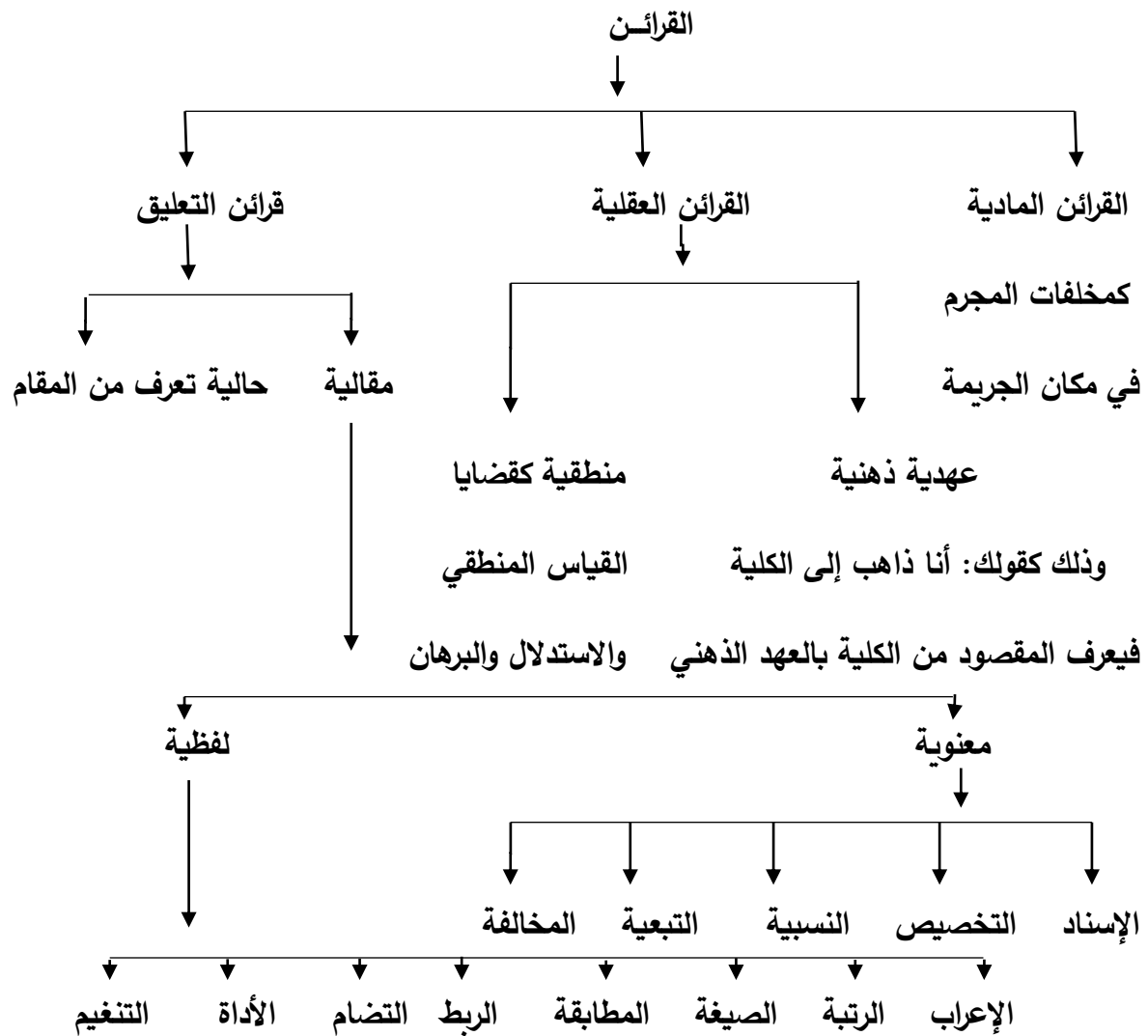
وانتهى هذا التأثير عنده بالمنهج الوصفي الوظيفي، الذي تبناه وبنى عليه فكرة القرائن محاولا - بناء عليها- تفسير العلاقات النحوية التي تعتمد على القرائن النحوية واللفظية لتوضح المبنى النحوي.

2-2 أنواع القرائن

لقد أنشأت دراسة تمام حسان التي قام بها في النحو العربي نظاما من القرائن النحوية التي تتعدد في نطاق الجملة للكشف عن المعنى ورفضت فكرة العمل النحوي التي ربط النحاة بها إفادة الجملة حتّى علقوا المعنى بالعلامة الإعرابية، وقد علموا أن العلامة لا تكشف عن دلالة المقصور والمنقوص و المبنيات والجملة ذات المحل، فلا يمكن نسبة المعنى إلى هذه العناصر إلا من خلال المعاقبة في الموقع بافتراض أن كل عنصر من هذه العناصر يحتل موقعا لو احتله اسم معرب صحيح الآخر لاستحق أن يرفع بالعلامة أو ينصب أو يجرّ أو يجزم بحسب الموقع، فإذا كان حكم الصحيح الآخر الرفع قدرت الضمة على المقصور والمنقوص ونسب المبنى والجملة الفرعية إلى محل رفع وهلم جرا وهكذا تكون المعاقبة نصف قرينة الإعراب فلا يستعان هنا بدلالة العلامة الإعرابية.¹

¹ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ص08.

فالملاحظ هنا أنَّ فكرة العامل النحوي لا تصلح لتفسير الإعراب في كل صوره، وقد مثل تمام حسان النظام النحوي وبين التشابك العضوي بين المعاني العامة (معاني أساليب الجمل) وبين المعاني الخاصة (معاني الأبواب المفردة) في الجدول التالي، وهو تشابك يتم بواسطة العلاقات السياقية (القرائن المعنوية).¹



¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

إنّ الذي يهتم اللغوي من هذه القرائن - حسب تمام حسان- هي قرائن التعلّيق التي تعدّ الإطار المرجعي الضروري للتحليل النحوي الذي يسمى عادة بـ (الإعراب)¹.

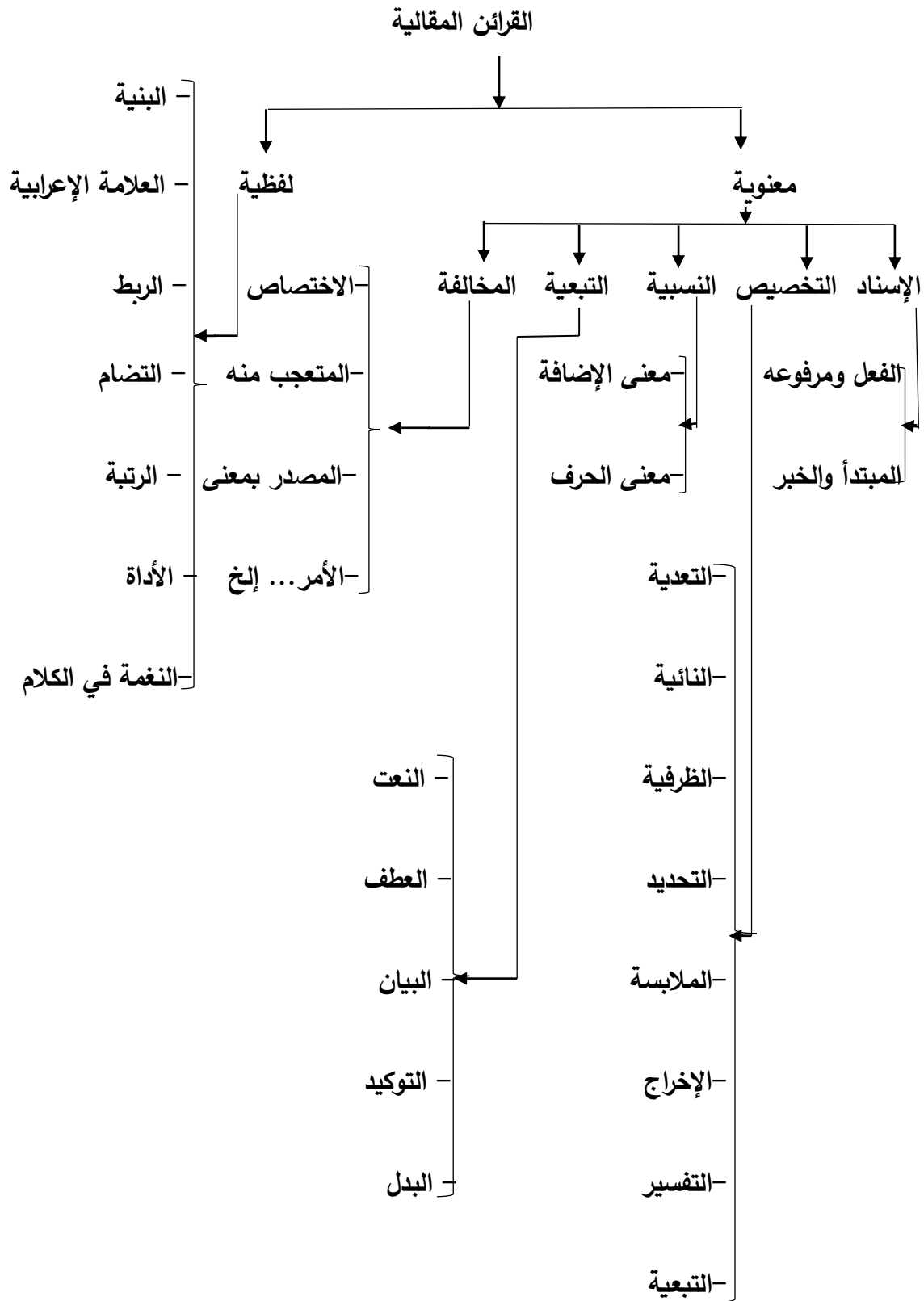
ويرى أنّ القرائن الحالية أو المقامية لا تخضع للتعقيد والضبط كما تخضع القرائن المقالية التي عبر عنها بـ (الأنظمة اللغوية) وعلة ذلك هي كون القرائن الحالية تعبر عن مقامات اجتماعية فهي نسيج الثقافة بمعناها الأنثروبولوجي الأعم، أي أنّها نسيج من العادات والتقاليد والأعمال اليومية والفلكلور الشعبي والذاكرة الشعبية ثمّ الإحساسات والعواطف الشعبية.²

أمّا القرائن المقالية فيمكن إخضاعها للضبط، لذلك قام بحصرها وضبطها وتحديد مفاهيمها، وقد أوجزها في بحث له بالجدول الآتي:³

¹ - تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، الرباط، 1974، مج 21، ج 1، ص 40.

² - تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 42.

³ - تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص 41.



قرائن التعلّيق:

إنّ الغاية التي يسعى إليها الناظر في النصّ هي فهم النصّ وإنّ وسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى وأن الوصول إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقلية الكبرى في التحليل لأنّها مسألة تعرّف باعتمادها على الإدراك الحسّي بواسطة السمع أو البصر كما تتعرف على فلان بواسطة حضوره أمامك فلا يحتاج منك ذلك إلّا إلى الاعتماد في الفهم على قرينة العهد الحضوري أو حضور المعهود.

أمّا ما هو أكثر صعوبة من ذلك فهو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى لأنّ ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية ويصدق على كليهما اصطلاح: "القرائن المقالية" لأنّ هذين النوعين من القرائن يؤخذان من المقال لا من المقام وسبب الصعوبة في هذا هو أنّ المبنى الصرفي الواحد يصلح لأكثر من معنى.

فعلينا إذن عند النظر في نصّ بعينه أن يكون المعنى محددا ووسيلتنا إلى ذلك هي استخدام القرائن المتاحة في المقال سواء ما كان معنويا وما كان لفظيا والمعروف أن التحليل اللغوي (الإعراب) يحتاج الأمرين معا¹.

أ- القرائن المعنوية:

هي ظواهر غير لفظية في التّركيب، تفهم معنويا من المقال، وتعيين على تحديد المعاني الوظيفية النحوية العامة²، أو هي تلك العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب النحوية، وتفيد في تحديد المعنى النحوي الخاص بتلك الأبواب، كالفاعليّة والمفعولية والإضافة وهلم... جرا، وبهذا تعمل على حفظ لبس الأبواب بعضها بعض، وتمايز بابا عن آخر، وتشتمل على:

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 191.

² - عبد الجبار توأمة، القرائن المعنوية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الجزائر، إشراف: فرحات عياش 1994م - 1995م، ص 33.

1- قرينة الإسناد 2- قرينة المخالفة 3- قرينة التخصيص

4- قرينة التبعية 5- قرينة النسبة

1- **قرينة الإسناد:** وهي العلاقة التي تقوم بين المسند والمسند إليه، وتشمل علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله، والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالب بضمائها.¹

ومن تطبيقات هذه القرينة في العربية أنَّ النحاة فرقوا بين نوعين من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، الأول منها يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والثاني يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وما ذلك إلا اعتداداً بمعنى الإسناد الأصلي المترشح من كل تركيب مع كل تغير، ففي قولنا: ظَنَنْتُ الْجَوَّ صَحْوًا.

أصل المفعولين جملة اسمية، بدلالة إمكانية الرجوع إلى الحالة الأولى: وهي حالة الجملة الاسمية، فنقول: الجَوَّ صَحْوًا، ولأجل هذا بقيت فيها بقية من معنى الإسناد، الذي لا يمكن أن نلمحه في جمل من مثل: منحت المتفوق جائزة.²

لأنَّهما ما كانا أصلاً جملة ولا يصح أن يكون كذلك، لأنَّ علاقة الإسناد فيهما معدومة، فلا يقال: المتفوق جائزة، لأنَّ إسناد جائزة إلى متفوق ممتنع.

وهكذا كان النحاة يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما كانوا يلمحونها كذلك بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة، من ذلك ما نلمحه في إعراب قوله تعالى: ﴿يُؤْتِ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾³، حيث نعرب (مَنْ) مفعولاً أولاً على رغم تأخرها، و(الحكمة) مفعولاً

¹ - تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 194. والخوالب تشمل: اسم الفعل واسم الصوت وصيغ المدح والتعجب.

² - مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ط2، دمشق، دار الفكر، 1999م، ص229.

³ - سورة البقرة، الآية 269.

ثانياً على رغم تقدمها، ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد، إذ نقول إنّ (من) هي الآخذ و(الحكمة) هي المأخوذ.

والخلاصة أنّ مراعاة الآخذية والمأخوذية هنا هي الاعتبار الذي تتم إعراب المفعولين طبقاً له وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد.¹

غير أنّ علاقة الإسناد لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذا القرار لأنه يمكن أن يكون إسناداً خبرياً أو إسناداً إنشائياً، فلا بدّ إذن من الاستعانة بقرائن لفظية أخرى تساعدنا على تحديد المعنى ضمن ظاهرة تضافر القرائن التي تتكاتف في كنفها القرائن وتتفاعل لإنتاج المعنى وإيضاحه.²

2- قرينة التخصيص:

عرفها تمام حسان على أنّها علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى، تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، ولقد سميت بذلك لأن كلّ ما تفرّع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد بمعنى أنّ هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كلّ منها عن جهة خاصة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصّفة فهي تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند والمُسند إليه وبين طائفة من المنصوبات والقرائن المعنوية أو المقيدات التي يمكن أن تتفرع عن قرينة التخصيص (التعدية، الغائية، المعية، الظرفية، التحديد، والتوكيد، الملابسة، التفسير، الإخراج المخالفة).³

أ- التعدية:

قرينة معنوية مجالها المفعول به، تخصص علاقة الإسناد وتضيّقها فلا تدعها تفهم على إطلاقها، فإذا قلنا: ضرب زيد عمراً أو يضرب زيد عمراً أو زيد ضرب عمراً أو

¹ - تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 194.

² - المرجع نفسه ، ص 192.

³ - المرجع نفسه ، ص 194-195.

زيد ضارب عمرا أو أضراب زيد عمرا أو فليضرب زيد امرا أو اضرب عمرا أو ضرباً عمرا، فإنَّ إسناد الضرب إلى المسند إليه كان في كلِّ مثال مما سبق مخصصاً بوقوعه على عمرو أي أنَّ الوقوع على عمرو كان قيّداً في إسناد الضرب إلى من أسند إليه وكان أيضاً جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه فطوعته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو وهذا هو المعنى الذي قصدت إليه بقولي: إنَّ المفعول به هنا يعتبر تعبيراً عن الجهة وأن التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب وبين من أسند إليه.

إنَّ التعدية إذا كانت معنى أحد مشتقات مادة ما فهي معنى لبقية المشتقات من هذه المادة كما يتّضح في مشتقات الضرب، إذ وجدنا التعدية في الفعل والصفة والمصدر على السواء.¹

ب- الغائية: قرينة معنوية مخصصة، تفيد الإسناد بسبب، فتكون دالة على المفعول لأجله أو على معنى الفعل المضارع بعد أدوات التعليل نحو: أتيت رغبةً في لقائك، أو كي ألقاك أو لألقاك... الخ.

فإسناد الإتيان إلى ضمير المتكلم مقيداً بسبب خاص قرينة على فهم جهة الإتيان لأن الإتيان بدون سبب أعظم منه وهو مسبب، فالإتيان هنا مفهوم من جهة كونه مسبب عن الرغبة في اللقاء، ويقال الشيء نفسه في: أنا آت رغبة في لقائك، وأنا آتي رغبة في لقائك وسأتي رغبة في لقائك وآت أن رغبة في لقائك وهلمّ جرا وهي أيضاً قرينة نصب المضارع بعد الفاء واللام وكي وحتى.²

ج- المعية:

قرينة معنوية، مجالها المفعول معه، والفعل المضارع بعد الواو، ومن أمثلة المفعول معه: سرت، والمضارع المذكور نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ومع أنَّ الواو هنا هو نفسه معنى الواو التي في المفعول معه، كما يتشابه المعنى هنا والمعنى هناك، أحبّ النخاة أن يفرقوا بين معنيين متشابهين

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 195.

² - المرجع نفسه ، ص 195-196 .

بسبب الاختلاف في التضام بين الواو في المصاحبة مضارع منصوب ومن هذا يتضح أن نصب المضارع بعد الواو على المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها.¹

د - الظرفية:

قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه، بنوعيه الزماني والمكاني، فهي تخصص الإسناد بتقيده زماناً أو مكاناً.

والظروف في اللغة قسم من أقسام الكلم قائم بذاته، كما أنّ هناك ما ينتمي إلى الأقسام الأخرى من الكلم لكنّه قد ينتقل إلى معنى الظرف فيستعمل كما يستعمل الظرف مفعولاً فيه، ويسمّى معظمه متصرفٌ وذلك كالمصدر وصيغتي الزمان والمكان وبعض حروف الجرّ كمذ ومنذ وبعض الضمائر الإشارية كهنا وثمّ وبعض المبهمات مثل: كم، والأعداد والجهات وأسماء الأوقات المبهمة وأسماء العلاقات المفتقرة إلى الإضافة كقبل وبعد وتحت وفوق وأسماء الأوقات المحددة المعيّنة كالآن وأمس وسحر وبكرة... الخ.

كل هذه الكلمات ليست ظروفًا ولكنها تشترك مع الظروف في أمر هام هي أنّها تنقل إلى الظرفية فتخصص زمان الحدث ومكانه على معنى الاقتران. والظرفية هنا غير التي يفيدها حرف الجر "في" أو ما يأتي بمعناها، لأنّ الظرفية هنا قرينة معنوية على باب نحوي تقيد التخصيص أي لتقييد زمن الإسناد أو مكانه والظرفية هناك لنسبة الحدث إلى ظرف يحتويه، فالمعنيان من القرائن المعنوية وهما على ما بينهما من تشابه شديد جدا لا ينبغي اعتبارهما معنى واحداً لما بينهما من اختلاف المبنى والفرق بينهما يتضح في المقابلات الآتية:²

1- صحت إذ تطلع الشمس ظرف تخصيص

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 197.

² - المرجع نفسه ، ص 196-197.

2- صحوت في طلوع الشمس حرف نسبة

3- أصحو متى تطلع الشمس ظرف تخصيص

4- صحوت وقت طلوع الشمس مبهم منقول إلى الظرف نسبة

5- أصحو في وقت طلوع الشمس حرف نسبة

فظرية الظرف وما نقل إليه أشبه شيء بمعنى الاقتران الزماني أو المكاني أما ظرفية الحرف فهي على معنى الاحتواء الزماني أو المكاني.

هـ - التحديد والتوكيد:

هي القرينة المعنوية الدالة على المفعول المطلق، والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته لأنَّ المصدر هو اسم الحدث ففي إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل وتكون التقوية بواسطة ذكره مفرداً منونا على سبيل التأكيد أو مضافاً لمعين لإفادة النوع أو موصوفاً لإفادة النوع أيضاً أو مميزاً لعدد فيكون العدد نفسه مفعولاً مطلقاً والمصدر تمييزاً، وقد يكون المصدر اسم مرة أو مثني أو مثني اسم المرة فيفيد العدد أيضاً.¹

بمعنى أن التخصيص الذي تمارسه هذه القرينة على علاقة الإسناد هو: أنها إما أن تؤكد معنى الحدث الذي في الفعل أو تبيّن نوعه أو عدد مرات حدوثه، ومثال ذلك ما يلي:

-جلست جلوساً ← تأكيد

-جلست جلسة الحيران ← بيان النوع

-جلست جلوساً طويلاً ← بيان النوع

-جلست جلستين ← بيان العدد

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 198.

-جلست ثلاث جلسات ← بيان العدد

والملاحظ أنّ اسم الهيئة حين يستخدم في معنى المفعول المطلق يراد به بيان النوع، وإن اسم المرة يراد به بيان العدد والمحصلة أن التأكيد والبيان قرينتان تسهمان في بيان المفعول المطلق وتؤمنان نسبه بغيره من المنصوبات من خلال تأكيد الأولى لمعنى الحدث الذي في الفعل، وبيان الثانية لهذا المعنى بالوصف مرة ومرة ومرة وثالثة بالعدد.

د - الملابس للهيئات:

هي قرينة معنوية على إفادة معنى "الحال" بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها، فإذا قلت: "جاء زيد راكباً"، فالمعنى جاء زيد ملابسا لحال الركوب وكذلك إذا قلت جاء زيد وهو يركب، فالحال هنا عبر عنها بالجملة والواو وتسمى هذه الواو والحال ... وواو الابتداء وقد قدرها سيبويه والأقدمون بـ إذ ولا يريدون أنّها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق.¹

هـ - الإخراج:

قرينة معنوية دالة على باب الاستثناء، تخصص الإسناد عن طريق إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه، بمعنى أن المستثنى منه غير داخل في حكم الإسناد، فإذا قلنا: "جاء القوم إلا زيدا" فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد تقييداً للإسناد وتخصيصاً له.²

و - المخالفة:

هي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة، فالقيمة الخلافية المراعاة في نصب هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 198.

² - المرجع نفسه، ص 199.

مشابه لما قبل الاسم المنصوب هنا.

فإذا قلنا: نَحْنُ الْعَرَبُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.

نَحْنُ الْعَرَبُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.

فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف والعرب في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر، ولو اتحد المعنى لا تحد المبنى فأصبحت الحركة فيها واحدة ولكن قرينة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص وقرينة المخالفة يمكن استخدامها في عدد آخر من أبواب النحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن وكذلك حركة المستثنى المنقطع فيما قام به القوم إلا كما راه.... ونصب الاسم بعدما افعل في التعجب وبعد الصفة المشبهة.¹

ي - التفسير:

قرينة معنوية دالة على باب التمييز، تشتد الحاجة إليها عندما يكون ثمة مبهم في الجملة يحتاج إيضاح، والمبهم الذي يفسر التمييز إما أن يكون:

- معنى الإسناد نحو: طاب محمد نفساً.
- معنى التعدية نحو: زرعت الأرض قمحاً.
- ألفاظ المقادير نحو: اشتريت رطلاً عسلاً.

ولا شك أن الإبهام عموم، وأنّ التقيد تخصيص لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو

تخصيص يزيل العموم.²

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 200.

² - المرجع نفسه، ص 199.

3- قرينة النسبة:

هي قرينة سياقية كبرى، تتفرع عنها فروع تلتقي مع التخصيص في كونها قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها وتفترق عنها من حيث أنّ التخصيص تضيق وتقيّد والنسبة إلحاق. والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب وفي فهم النص بصورة عامة هو ما يطلق عليه معاني حروف الجرّ ومعها معنى الإضافة، أمّا معاني حروف الجرّ فتعمل على إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها فحروف الجرّ حتّى في اصطلاح النحاة القدماء "أدوات التعليق" ومن عباراتهم المشهورة قولهم: "الجار والمجرور متعلق"¹. فكلّمة "متعلق" هنا تفيد أنّ النحاة كانوا حرصين على شرح ما تفيد معاني الجرّ (أي القرائن المعنوية المفهومة من حروف النسبة) من تعليق على أنّ التعليق بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به إنّما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن. فإذا قلنا: جلس زيد على الكرسي. فإنّ الكرسي تعلق بالجلوس أي بالحدث بواسطة حرف الجرّ ولم يتعلّق بالمضي والجملة بهذا تعني مضى جلوس زيد على الكرسي فلا صلة للكرسي بالمضي فهي بالجلوس لأن معنى الفعل يشتمل عليهما جميعاً. وأمّا معنى الإضافة فيكفي لبيان قوة التّعليق فيه فالنحاة لم يغفلوا النصّ على أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلّمة الواحدة. وهي تجعل علاقة الإسناد نسبية سواء كانت هذه العلاقة بين مبتدأ وخبر أو فعل وفاعله أو غير ذلك على حين تكون النسبة في الإضافة بين المتضايقين الواقعين في نطاق الإسناد. ولكل من حروف النسبة عدد من المعاني المتباينة، وقد حددها النحاة في عمومها كما يلي:²

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 201-202.

² - المرجع نفسه، ص 203.

1- ابتداء الغاية	6- المجاوزة
2- انتهاء الغاية	7- الاستعانة
3- البعضية	8- الاستعلاء
4- الظرفية	9- المصاحبة
5- التعليل	10- الإلصاق
11- القسم	21- التعجب
12- التشبيه	22- الاستدراك
13- بيان الحين	23- التبليغ
14- التوكيد	24- التبيين
15- الملك	25- البعدية
16- الإستحقاق	26- البدلية
17- النسب	27- العندية
18- العاقبة	28- التعدية
19- المقايسة	29- الزيادة
20- التعويض	

وإذا أضفنا إلى هذه القرائن المعنوية قرينة الإضافة صارت هذه القرائن الداخلة تحت مفهوم

النسبة ثلاثين قرينة معنوية. ومعنى النسبة واضح في كل منها.¹

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 203.

4 - قرينة التبعية:

ويفهم بها ارتباط التابع بالمتبوع وهي قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي: النعت والعطف والتوكيد والإبدال وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة وأشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية وقرينة أخرى توجد فيها جميعا هي الرتبة إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائما أيّا كان نوعهما.¹

فأما النعت فهو يصف المنعوت ويكون مفردا حقيقيا وسببيا وجملة وشبه جملة، وأما التوكيد فمنه لفظي ومعنوي فاللفظي بتكرار المؤكد والمعنوي بألفاظ معينة. وأما عطف البيان فليس يتم بواسطة الحرف وإنما يفسر التابع فيه ما كان في متبوعه من إبهام فهو مما قبله وضع يقترب نوع اقتراب من معنى المفعول المطلق المبين للنوع من جهة ومن معنى التمييز أو النعت من جهة أخرى إلا أنه يمتاز عنهما بقرينة التبعية وبعض القرائن اللفظية، وتفسير متبوعة يكون بتخصيصه إذا كان نكرة وتوضيحه إذا كان معرفة، والنسق تتضافر فيه قرينة التبعية وقرينة الأداة ومطابقة الحركة. والبديل إما مطابق أو اشتمال أو بعض أو إضراب، وكل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلا إلا عند امتناع إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البديل مقامه فإذا امتنعت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للإبدال.²

2- القرائن اللفظية:

هي كل ما يلفظ أو يكتب من عناصر الكلام، ويستدل به على الوظائف النحوية فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذاك مفعول أو غير ذلك.³

وهي بمثابة المعالم الطريقة التي يهتدي بها المرء إلى المكان الذي يقصده.

¹ - تمام حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص45

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204.

³ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م، ج1، ص10.

وقد حدّد تمام حسان القرائن اللَّفْظِيَّة في السياق على النحو التالي:¹

- | | |
|----------------------|-------------|
| 1- العلامة الإعرابية | 4- المطابقة |
| 2- الرتبة | 5- الربط |
| 3- الصيغة | 6- التضام |
| 7-الأداة | 8- النغمة |

وسنتعرف على كلّ واحدة من هذه القرائن على حدى:

1- العلامة الإعرابية: تعد العلامة الإعرابية "إسهامًا من النظام الصوتي في بناء النظام النّحوي"²، وهي أوفر القرائن حظا عند النحويين، ولهذا عقدوا عليها نظرية كاملة سموها بنظرية العامل لما رأوا لها من شأن عظيم في التمييز بين المعاني فاعتقدوا بأنها أثر يجلبه العامل. وتكلموا فيها عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات وفي الإعراب الظاهر والمقدّر والمحلّ الإعرابي ثم اختلفوا في هذا الإعراب من حيث وجوده في كلام العرب أو لا، غير أنّ العلامات الإعرابية قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرية أو محليا أو بالحذف لأنّ العلامة الإعرابية في كلّ واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب إضافة إلى أنّ مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة نجدها لا تدلّ على باب واحد وإنّما تدلّ الواحدة منها على أكثر من باب.

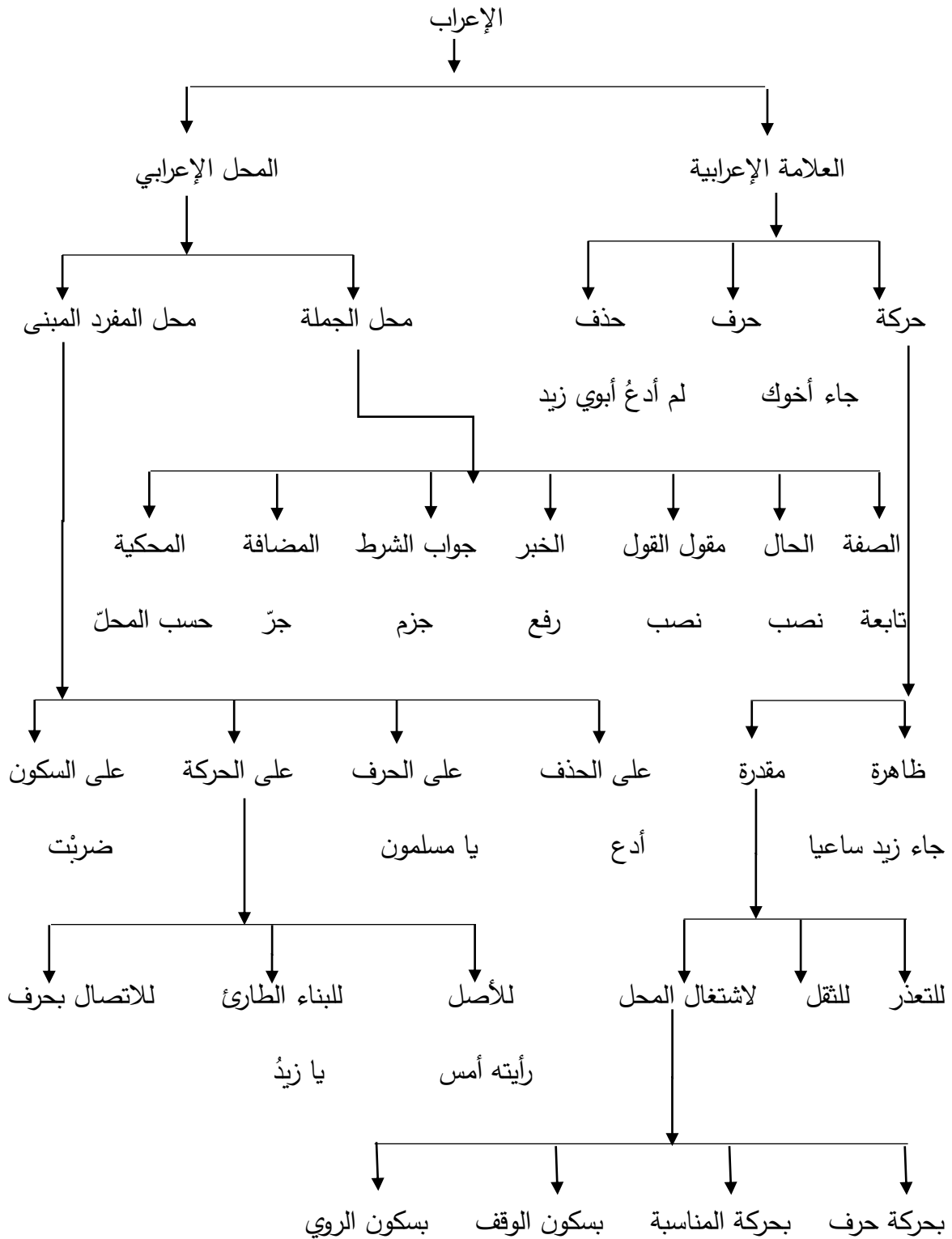
والشكل الآتي يوضح العلامة الإعرابية واستخدامها في اللغة العربية الفصحى، كما حدّده

النّحاة:³

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.

² - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ط1، القاهرة، عالم الكتب، ج1، 2006م، ص255.

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص206.



وخلاصة القول: أنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، بل لا بدّ من تضافر القرائن جميعها للوصول إلى المعنى، وبهذا يتّضح أنّ العامل النحوي وكلّ ما أثّر حوله ليس سوى مبالغة أدت إلى النّظر السطحي والأخذ بأقوال السلف.¹

2- الرتبة:

الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبطتين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه، ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي تقدّم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة وتأخر البيان عن المبين و المعطوف بالنسق عن المعطوف عليه والتوكيد عن المؤكد والبدل عن المبدل ... وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها وهذا ما جعل النحاة يصوغون عباراتهم الشهيرة: "لا يعمل ما بعدها فيما قبلها".

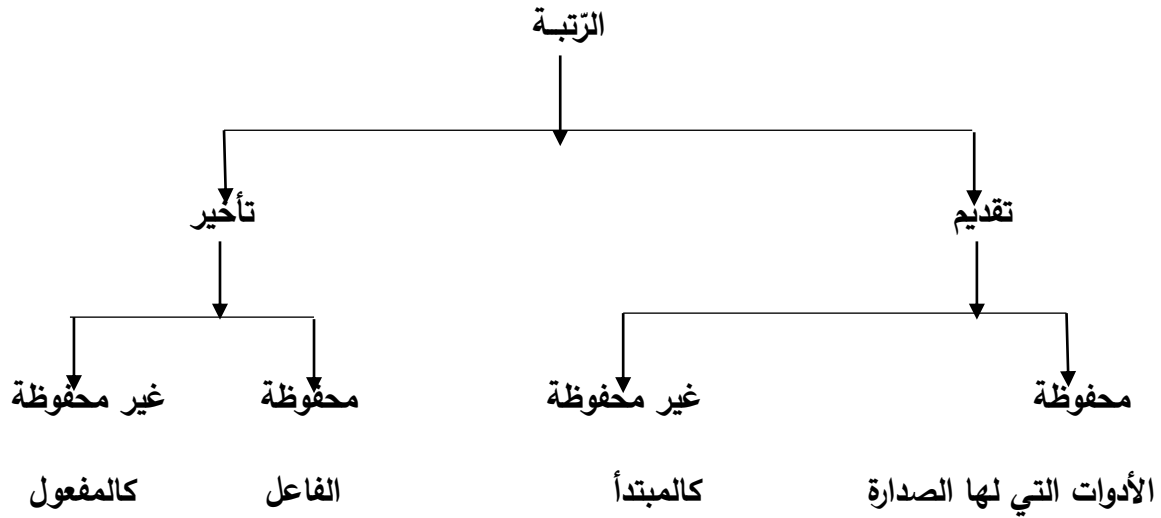
من الرتب المحفوظة أيضا تقدم حرف الجرّ على المجرور وحرف العطف على المعطوف وأداة الاستثناء على المستثنى، والمضاف على المضاف إليه والفعل على الفاعل أو نائبه وفعل الشرط على جوابه.

ومن الرتب غير المحفوظة في النحو رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به ورتبة الضمير والمرجع ورتبة الفاعل والتميز بعدهم ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل. وتقوم الرتبة في كل ذلك قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب، ففي مثال: ضرب زيد عمراً، فرتبة الفعل ساعدت في تعيين معنى الفاعل لأنه بعد الفعل بحسب الرتبة، كما أنّ الرتبة غير المحفوظة قد تدعوا الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها ومثال ذلك: ضرب موسى عيسى ونحو: أخي صديقي إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلا وفي أخي أن يكون مبتدأ محافظة

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

على الرتبة لأنها تزيل اللبس وتتمثل هنا قرينة رئيسية للدلالة على الباب النحوي.¹

والنخطيط التالي يبين الرتب:



إنّ قرينة الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، فتكون بذلك عوضاً عنها (العلامة الإعرابية) وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أيّ مبنى آخر.²

وقد عدّ تمام حسان الرتبة فرع على التضام بمعناه العام وإذ لا رتبة لغير متضامين.

3- مبنى الصيغة:

نعني بالصيغة، المبنى الصرفي لمعاني التقسيم، ومعاني التقسيم هنا تتجاوز قليلاً التقسيم الثلاثي الذي درج عليه النحاة. لتشمل فضلاً عن الاسم والفعل والحرف (الأداة) الضمير والصفة والظرف.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207-208.

² - المرجع نفسه، ص 208.

فالصيغة هي الوحدة المقيدة التي لها دلالة قواعدية وليست لاصقة، أي أنها مصرّف مقيد¹، فالصيغة قرينة لفظية على الباب، فالمعروف هو أنّ الفاعل والمبتدأ أو نائب الفاعل يطلب فيها أن تكون أسماء وأنّ الفاعل نواة الجملة الفعلية والصفة نواة الجملة الوصفية التي تكون بوصف معتمد على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو نحوه مما يسبق الأفعال فإذا وليته الصفات دخلت في علاقات سياقية شبيهة بما يكون للأفعال من هذه العلاقات. والمصادر من بين الأسماء تكون مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله وتنقل إلى الفعل أيضا.²

والمطلوب في الخبر والحال والنعت المفرد أن تكون صفات وفي التمييز أن يكون اسما نكرة جامدا وفي بدل اسم الإشارة وفيما بعد حرف الجر وفي المضاف والمضاف إليه أن يكون اسما، وفي المفعول فيه أن يكون ظرفا أو منقولا إلى الظرف، وفي صدر كل جملة عربية ماعدا الجملة المثبتة أن يكون ذا أداة كما في النفي، التأكيد، استفهام، عرض، تخصيص، تمني، ترجي، شرط تعجب، قسم نداء ... إلخ.

إنّ معاني الصيغ الصرفية تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية ومن أمثلة ذلك أنّ الأفعال التي تدل بصيغتها الصرفية على المشاركة تتطلب فاعلا غير مفرد أو مفردين متعاطفين بالواو، ومن هنا تكون الصيغة قرينة دالة على نوع الفاعل، من أمثلة ذلك أيضا التوكيد اللفظي يكون بترديد المؤكد بصيغته ولفظه وأن التوكيد المعنوي يكون بصيغ وألفاظ بعينها فلو أكدت بغير ذلك لم يكن توكيدا. نخلص مما سبق عرضه إلى أنّ مباني التقسيم قرائن لفظية على معاني التقسيم، التي هي بدورها قرائن على الأبواب النحوية وأن الاهتداء، إليها في التركيب يؤمن لبس الجملة والتركيب كالحكم على الجملة المبتدئة باسم، بأنها اسمية والمبتدئة بفعل بأنها فعلية... إلخ.

¹ - محمد يونس، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية: دراسة حول المعنى وظلال المعنى، د.ط، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح، 1993م، ص 307.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 210.

4- المطابقة:

يتحدد مجال المطابقة في الصيغ الصرفية والضمائر، فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف
مثلا إلا النواسخ المنقولة عن الفعلية فإنّ علاقتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة.

وتكون المطابقة فيما يأتي:

1- العلامة الإعرابية

2- الشخص وتشمل (التكلم والخطاب والغيبة)

3- العدد (الإفراد والتنثية والجمع)

4- النوع (التذكير والتأنيث)

5- التعيين (التعريف والتتكير)

والمطابقة في أية واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوى الصلة بين المتطابقين وتوثق الصلة
بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراسة منعزلا بعضها عن
بعض والمعنى عسير المنال¹.

ومثال ذلك:

1- تركيب المطابقة: الرجلان الفاضلان يقومان

2- مع إزالة المطابقة في الإعراب: الرجلان الفاضلين يقومان

3- مع إزالة المطابقة في الشخص: الرجلان الفاضلان تقومان

4- مع إزالة المطابقة في العدد: الرجلان الفاضل يقومون

5- مع إزالة المطابقة في النوع: الرجلان الفاضلتان يقومان

6- مع إزالة المطابقة في التعيين: الرجلان فاضلان يقومان

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص211.

7- مع إزالة المطابقة في جمع ذلك: الرجلان فاضلات أقوم

إنّ قرينة المطابقة تعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين، وإزالتها تذهب بعلائق

الكلمات وتزيل المعنى المقصود.¹

5- الربط:

قرينة لفظية دالة على اتصال المترابطين بالآخر، وينبغي أن يتم بين الموصول وصلته وبين

المبتدأ وخبره وبين الحال وصاحبه والمنعوت ونعته والقسم وجوابه وبين الشرط وجوابه.

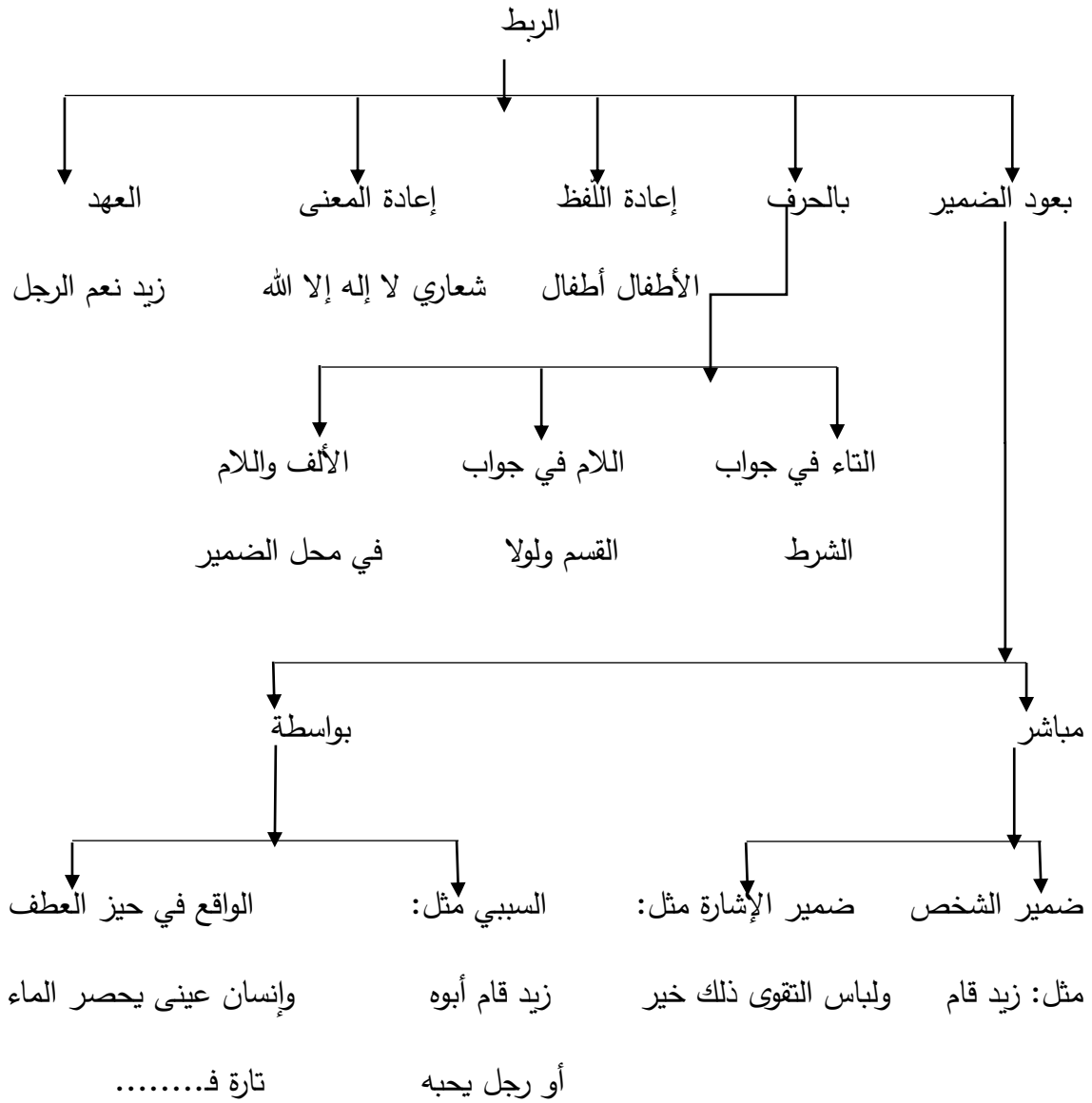
ويتم الرّبط بالضمير العائد أو بالحرف أو بإعادة اللفظ أو إعادة المعنى أو باسم الإشارة أو أل

أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر.

وذلك ما يوضحه المخطط التالي:²

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 212-213.

² - المرجع نفسه، ص 215.



أ- الربط بالضمير العائد:

ويكون عوده على مذكور متقدم لفظاً ورتبة أو لفظاً دون رتبة أو رتبة دون لفظ، ويعود بعض الضمائر على متأخر لفظاً ورتبة كضمير الشأن.¹

ولابدّ أن يطابقه من حيث الشخص والعدد والنوع، مثل قوله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾² فالضمير في هذه الآية عائد على الكافرين لا على الأبواب ولو أعاده على الأبواب لقال منها.

وأما عوده على مفهوم من الكلام السابق كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلٍ لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾³، فالضمير المستتر في كان كما يقول النحاة عائد مفهوم من الفعل تدع أي ولو كان المدعو ذا قربي.

وقد يكون عوده الضمير على مرجعه مباشرة نحو: هذا الذي أعرفه.

وقد يكون بواسطة سببي نحو: هذا الذي أعرف رجلاً يعرفه.

أو داخلاً في حيز جملة معطوفة على الجملة المراد ربطها نحو: الذي يبكي فيضحك الناس منه هو الممثل: فالفاء تعتبر هنا رابط حرفياً.

وقد يستتر الضمير العائد كما في (هذا الذي قام) وقد يحذف (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) أي فيه.

ب- الربط بالحرف:

ومثاله وقوع الفاء في جواب الشرط فتكون قرينة لفظية على أنّ ما اقترن بها جواب الشرط ومثال ذلك قولنا: إن رجل متهم كلمك فكلّمه، فإن الفاء هنا رابطة بين الجواب والشرط ولو أزيلت لأصبحت

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 213.

² - سورة الحجر، الآية 44.

³ - سورة فاطر، الآية 18.

أن مخففة وليست ثقيلة ولكان فعل الأمر بغير الفاء على سبيل الاستئناف ولكن وجود الفاء أزال هذا اللبس وهي بهذا قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الشرط والجواب.¹

ج- الربط بإعادة اللفظ: كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾²، فأعادة اللفظ رابط أقوى من إعادة ضميره عليه.

د- الربط بإعادة معنى اللفظ: ومثال ذلك: (شعاري لا إله إلا الله).

هـ- الربط بالعهد الذكري: نحو: (أعطيت سائلا فما قنع السائل).

والظاهر مما سبق أنّ الربط بإعادة اللفظ أو بإعادة المعنى أو بالعهد تتقارب في مفهومها فجميعها من واد واحد.³

6- التضام:

نظر تمام حسان إلى التضام أنه على وجهين:

الوجه الأول: وهو ما اصطلح عليه بالتوارد، ولقد عده أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية إذ هو: الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديمًا وتأخيرًا وفصلاً ووصلاً وهلم جر.

الوجه الثاني: المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام هنا التلازم أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا التنافي.

وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر أو الحذف.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 215.

² - سورة الحاقة، الآية 1 و2.

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 216.

والملاحظ أن الأكثر في أمن اللبس يكون نتيجة الذكر فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد ويتم ذلك إما على طريق الافتقار كما في تلازم الموصول وصلته، حرف الجر ومجروره، المبهم وتمييزه وواو الحال وجملة الحال ...

ويتم الذكر أحيانا أخرى على طريق الاختيار فتذكر الضميمة إذا لم تعن القرائن الأخرى على تقديرها وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدالة عليها لقصد الإيجاز والانصراف عن إطناب غير مطلوب.

يقول ابن مالك ¹:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَ

ولا يكون استتار العلامة التي يتحقق بها المبنى الذي يشير إليه التضام إلا بقرينة فتكون القرينة في الماضي هي وضع صور الفعل الذي استتر فيه الضمير بإزاء صور الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة فتكون المقابلة (أي القيمة الخلفية) أساسا لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فعله دون حاجة إلى ذكر الضمير ودلالة الفعل بصورته الإسنادية.

فالفاعل مثلا يذكر اختيارا مع بعض صيغ الماضي لدلالة القرائن عليه عند الاستتار أما في المضارع إذا استتر الضمير فإن حروف المضارعة أهم قرائن تقديره، أما الاستتار في الأمر هي المخاطب المفرد.

وهكذا فإن القرائن كالقيمة الخلفية والربط بالمرجع وحروف المضارع تعين على تحديد معنى الضمير المستتر.

أما الذكر والحذف فيكونان فيما عدا ذلك من الضمائر وغيرها من أقسام الكلم جميعا على أن يكون الحذف دائما مع وجود القرينة الدالة على المحذوف فالموصوف وصفته متلازمان ولكن كلا

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 217-218.

منهما يحذف فتدل عليه القرينة عند حذفه نحو صليت بالجامع والمراد المسجد الجامع ولقد قال النحاة بحذف الفعل وجوبا وذلك في النداء والاختصاص نحو : نحن العرب نكرم الضيف، ويحذف وجوبا أيضا مع الصفات المقطوعة وهنا تدل القرائن الأخرى على الربط بين الصفة والموصوف حتى لم تعد الحركة الإعرابية مناط المعنى فصح الاستغناء عنها اتكالا على بقية القرائن وهذا شبيه بما في خرق الثوب المسمار وقال النحاة بوجوب حذف الفعل في التحذير أيضا.¹

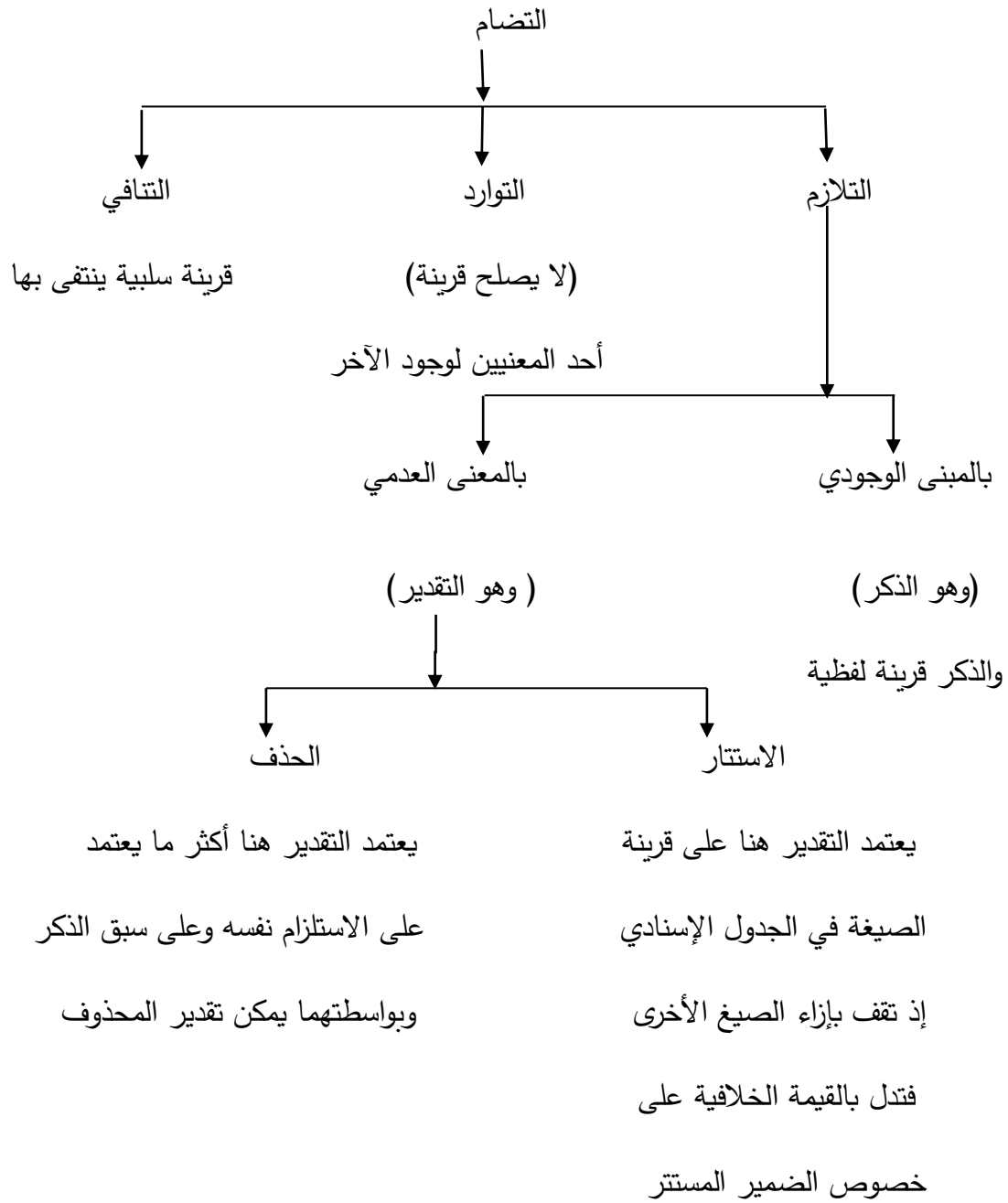
ويكون الحذف أيضا في الأدوات أحيانا فقرينة الأداة ككل قرينة أخرى لاتقف وحدها في نظام إفادة القرائن وإنما تكون إفادتها في إطار مبدأ عام سبقت الإشارة إليه هو مبدأ تضافر القرائن فلا تكون الأداة بمفردها مناط المعنى فإن النص حينئذ يمكن أن يؤمن فيه اللبس بدون ذكر الأداة ومثال ذلك: سواء قمت أم قعدت فالتلازم الذي بين همزة التسوية وبين أم يجعل أم هذه قرينة على الهمزة فيستغني عن الهمزة بقرينة ذكر أم وقد تغني النغمة عن الأداة كما في قولك عند عرضك الطعام على مخاطب فتقول تأكل والمعنى المراد : ألا تأكل .وقد تحذف أيضا الجمل الفرعية عند أمن اللبس أي عند إغناء القرائن عن ذكرها وذلك كحذف جملة جواب الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ

مُؤْمِنِينَ ﴾².

وفيما يلي تخطيط للعلاقة بين القرائن الداخلة تحت عنوان التضام:

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 219-220.

² - سورة آل عمران، الآية 139.



7 - الأداة: تعدّ قرينة الأداة من القرائن الهامة في الاستعمال العربي، فالأداة هي الكلمة التي

تستعمل للربط بين الكلام، أو للدلالة على معنى في غيرها¹، وهي أعم وأوسع مدى من الحرف، إذ كل حرف أداة، وليست كلّ أداة حرف، فالأدوات النحوية ليس لها معنى في نفسها، فهي كلمات فارغة من مضمونها المعجمي، ولا يظهر معناها إلّا حين توصل بغيرها.

¹ - مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية، ط1، الكويت، شركة الربيعان، 1979، ص11.

والأدوات في مجموعها من المبنيات فالعلامة الإعرابية لا تظهر عليها ولهذا أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب. وهي نوعين:¹

أ- الأدوات الداخلة على الجملة: رتبتهما الصدارة مثل: النواسخ جميعا وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والتمني والترجي والعرض والتحضيض والقسم والشرط والتعجب والنداء.

ب- الأدوات الداخلة على المفردات: ورتبتها دائما رتبة التقدم ومثالها: حرف الجرّ والعطف والاستثناء والمعية والتنقيص والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا.

ولهذه الأدوات ضمائمها الخاصة إذ أنها تتطلب بعدها شيئا بعينه فتكون بذلك قرينة متعددة جوانب الدلالة حيث تدل بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متفقا مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها.

ومن أمثلة التعليق بقرينة الأداة ما يمكن أن يستفاد من واو المعية من التفريق بين المفعول به الذي تدل عليه أساسا قرينة التعدية وبين المفعول معه الذي تدل عليه أساسا قرينتان إحداها المعية والأخرى الواو.

فهمت الشرح في مقابل فهمت والشرح.

فمعنى المعية لا يفهم بغير الواو فصارت بذلك القرينة الواحدة الدالة على المفعول معه وأصبح عدمها قرينة المفعول به.²

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 224.

² - المرجع نفسه، ص 224-225.

8 - النغمة:

وهي الإطار الصوتي التي تقال به الجملة في السياق فالجمل العربية تقع في صيغ وموازن تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات أو الجملة المؤكدة. فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة تعين على الكشف عن معناها النحوي.

والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة. لأن ما يستعمله التنغيم من نغمات أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات كالنقطة والفاصلة والشرطة وعلامة الاستفهام وعلامة التأثر، وإذا كان للكتابة على النطق ميزة الدوام وإمكان الاستحضار مرة أخرى وإعادة التجربة وتخطي حدود الزمان والمكان فإن النطق له عليها ميزة الحياة والحركة والموقف الاجتماعي وربما أصبحت له قدرة مشاركتها عنصر الدوام وإمكان الاستحضار مرة أخرى وإعادة التجربة وتخطي حدود الزمان والمكان بعد اختراع أشرطة التسجيل والإذاعة.¹

ولقد وصف تمام حسان النظام التنغيمي بواسطة تقسيمه من وجهتي نظر مختلفتين:

وجهة النظر الأولى: وتتم بتحديد شكل نغمة آخر مقطع وقع عليه النبر في الكلام وينقسم نظام

تنغيم الفصحى حسبه إلى لحنين:

الأول: وينتهي بنغمة هابطة على آخر مقطع وقع عليه النبر.

والثاني: وينتهي بنغمة صاعدة على المقطع المذكور.

وجهة النظر الثانية: وتكون بتحديد المدى الذي يبين أعلى نغمة وأخفضها في الصوت سعة

وضيقا. وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 226-227.

الواسع: وهو ما كان نتيجة لإثارة أقوى للأوتار الصوتية بواسطة الهواء المندفَع من الرئتين فيسبب ذلك اهتزازا أكبر في الأوتار الصوتية ومن ثمَّ يعلو الصوت ويستعمل مثلا في الخطابة والتدريس لأعداد كبيرة من الطلاب والصياح الغاضب.

المتوسط: ويستعمل للمحادثات العادية التي تتطلب كمية أقل من الهواء وما يصحبها من علو الصوت.

وأما الضيق: فهو المستعمل في العبارات اليائسة الحزينة وفي الكلام الخافت مثلا.¹

2-3 الترخّص في القرينة عند أمن اللبس

اتكأ تمام حسان على مبدأ آخر لا يقل أهمية عن مبدأ تضافر القرائن وهو إهدار القرينة أو الترخّص في القرينة حيث يرى أن اللغة العربية وكل لغة أخرى في الوجود تنتظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم.²

والمقصود بالرخصة: (تركيب الكلام على غير ما تقتضي القاعدة اتكالا على أمن اللبس)³ فإن لم يؤمن اللبس فلا رخصة ولا فائدة ولا كلام وذلك اتكالا على أن المعنى مفهوم بدونها.

والأساس الذي تقوم عليه ظاهرة الترخّص هو تضافر القرائن (لأن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدا من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى، لأن غيرها يمكن أن يغني عنها فيكون الترخّص بتجاهل التمسك بهذه القرينة)، بمعنى أنه إذا أمكن الوصول إلى المعنى بلا لبس

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص229.

² - المرجع نفسه، ص 233.

³ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص12.

مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن اللغة توفر قدرا من الحرية تسمح به لمستخدميها أن يترخصوا بهذه القرينة اللفظية الإضافية، لأن أمن اللبس متحقق بوجودها وبعدمه¹.

ولمصطلح الرخصة نظائر في الاستعمالات القديمة تدور في دائرتها أو قريبا منها مثل: التوسع والضرورة والقلب والتوهم² والجواز والوجه. وقد ظهرت في عدد من الكتب منها: المجاز لأبي عبيدة، والمحتسب في توجيه القراءات الشاذة لابن جني وكتاب الألفية وشرح التسهيل لابن مالك وكتاب شرح الرضي على الكافية وارتشاف الضرب لأبي حيان.

والواضح أن فكرة الاعتياض هذه قديمة، يقول سيبيويه في الكتاب (...وإنما قالت العرب، قال قومك وقال أبواك، لأنهم اكتفوا بما اظهروا على أن يقولوا: قالوا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا اكتفاء بما أظهروا)³. فهم لا يضمرون في الفعل المسند إلى المثني أو الجمع استغناء بما فيها من علامة تدل عليها فترخص بقرينة المطابقة لأن اللبس مأمون، فإذا لم يؤمن كتقدم الاسم على الفعل وجبت المطابقة لئلا يتوهم بأن الفعل مسند إلى ضمير الغائب. غير أن الترخص عند القدماء لم يتجاوز موضعه لأنه في نظرهم مما لا يقاس عليه.

ولقد تنبه العلامة ابن خلدون أيضا إلى فكرة الترخص هذه، إذ نجده يقول في المقدمة (ولو اعتنينا بهذا اللسان لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض بالحركات الإعرابية في دلالتها بأمر أخرى موجودة فيه)⁴، وهو بلا شك يعني بالأمور الأخرى قرائن أخرى.

ويرى الدكتور تمام حسان أن الترخص بالقرينة عند أمن اللبس يذهب تماما بالإعرابين المحلي والتقديرية فهو بهذا ينفي عن النحو الخلافات حول المسائل كما يزيل فكرة الشذوذ والندرة

1 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص233.

2 - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 1427هـ-2006م، ج2، ص262.

3 - سيبيويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، بيروت، دار الجيل، ج2، ص32.

4 - ابن خلدون، المقدمة، 1271-1272.

والقلة¹. فمسائل الترخص ينبغي أن تقتصر في نظره على الفصحاء دون غيرهم، لأنه إذا طبقه المعاصرون وقعوا في الخطأ (فالمقصود بهذا المبدأ تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث وليس دعوة للمعاصرين إلى التوسع في الاستعمال)². ومن ثم فإن مجال الإفادة من هذا المبدأ تكون قاصرة على (تفسير ما نسبته الأقدمون إلى الشذوذ ونحوه، فلا تبرر بها أخطاء المحدثين)³. وانطلاقاً من هذا رأى أن القراءات الشاذة يمكن أن تفسر على أساس الترخص وعندئذ لا تكون شاذة لأنها:

- تبدو في مظهر مألوف درج الكلام الفصيح على الظهور به.
 - ولأن الترخص من الكثرة والشيوع في كلام العرب بحيث لا ينبغي أن يعد شذوذاً.
 - ولأنه مشروط في كل حالة بأمن اللبس.
- ومن هنا كان يحسن أن يحتل مكانه المشروع من النظرية النحوية وأن لا تتقطع الأسباب بينه وبين قواعد النحو، لأن من أصل النحاة أن الشذوذ لا ينافي الفصاحة⁴.
- فالترخص إذن واقع في الشعر العربي وكلام العرب فضلاً عن النص القرآني والحديث النبوي الشريف. وفيما يأتي نماذج من الرخصة النحوية في القرائن اللفظية:

1- الترخص بقرينة العلامة الإعرابية:

يرى تمام حسان أن النحاة قد وقعوا ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص العربية تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحياناً فتضحى بها لأن المعنى واضح بدونها

¹ - تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص 62.

² - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ص 262.

³ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 12-13.

⁴ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ص 266.

اعتمادا على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية. والترخص بالعلامة الإعرابية في النحو العربي لا يكاد يخلو منه باب وقد عرض الدكتور تمام لنماذج كثيرة¹ منها:

- قول العرب : خرق الثوب المسمار، فمن المعلوم ومن خلال المناسبة المعجمية أن الفعل (خرق) يتطلب المسمار فاعلا ولا يصلح أن يكون الثوب فاعله، لأن الثوب لا يكون خارقا للمسمار عقلا فلما قضى المعنى المعجمي أن لا يضام الفعل (خرق) مع المسمار لأنه لا يتوارد معه في الحقل الدلالي أمكن تجاهل العلامة الإعرابية وعدّها ضربا من الترخص لأنها بعكس القاعدة فالمعروف أن الفاعل يعرف بالقرائن التالية :

*أن يكون اسما

*أن يكون مرفوعا

*أن يتقدمه فعل

*أن يكون الفعل مبنيا للمعلوم

*أن يدل الاسم على من فعل الفعل أو قام الفعل بواسطته.

ولقد تحققت هذه القرائن في(المسمار) ماعدا الإعراب بالرفع وكانت القرينة الخامسة سببا لإمكان الترخص في الإعراب²، فهي مفرغة من المعنى الوظيفي لها، ومن ثم لا قيمة دلالية لها لأن باقي القرائن خاصة التضام أغنت عن دلالتها بتضافرها مع بعضها البعض فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول³.

-قالت العرب: (جرر ضب خرب)، جبر خرب وحقها الرفع لأنها صفة، فأغنت عندهم قرينة التبعية وهي معنوية عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية، لأن الضب مما لا يمكن

1 - تمام حسان، القرائن النحوية: تحت عنوان (جواز إهدار القرينة عند أمن اللبس):03 وما بعدها.

2 - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص 224.

3 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 234.

له أن يوصف بالخراب وإنما الذي يوصف بذلك هو الجحر فأهدرت العلامة الإعرابية، وكان الداعي إلى ذلك داعيا موسيقيا جماليا هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية وقد سماه النحاة المجاورة¹.

- وشبيه بالذي تقدم قول الله تبارك وتعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا سَاحِرَانِ﴾²، برفع هذان مع أن حكمه النصب، لأنه اسم إن لكن هذا الحكم مرخص فيه لأن المعنى يبدي أن الإشارة اسم إن وأن الصفة خبرها و القرائن الآتية تدل على ذلك :

أ- الإشارة معرفة وهذا موضع المعرفة، والصفة نكرة مشتقة وذلك شأن الخبر المفرد وهاتان قرينتا التعيين والمعنى التقسيمي

ب - باشرت إن اسمها على الأصل، وهذه قرينة التضام.

ج - اقترنت الصفة باللام، ومن شأن ما اقترنت به اللام أن يكون هو خبرها، إلا إذا تقدم اللام ظرف أو جار ومجرور فيكون الاقتران بين اللام واسم ان المؤخر، وهذه قرينة التضام.

د- تقدمت الإشارة على الصفة بحسب ما يقتضي أصل القاعدة. وهذه قرينة الرتبة.

فبتضافر هذه القرائن جميعا تحقق أمن اللبس فأهدرت العلامة الإعرابية ليكون هناك نوع من المناسبة الصوتية بين الاسم والخبر، وكثيرا ما تكون المناسبة الصوتية كما يقول الدكتور تمام (مطلبا من مطالب الأسلوب الأدبي، ولاسيما أسلوب القرآن وما فيه من الفواصل وأسلوب الشعر وما فيه من القوافي)³.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 234.

² - سورة طه، الآية 63.

³ - تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والاعرابين التقديري و المحلي، ص 55.

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾¹، فالذي رفع الصابئون هي قرينة التبعية
لوضوحها فأغنت عن قرينة العلامة الإعرابية.

ولقد خطأ تمام فكرة اعتبار الحركات الإعرابية أهم ما في النحو العربي فالأخطاء الإعرابية التي
قد يرتكبها متكلم أو معلق أو خطيب في نشرة أو خطبة أو تعليق سياسي فإننا نفهم الكلام الذي يقال
ويستتبع ذلك بالضرورة أننا نفهم علاقات الكلمات بعضها مع بعض لا فرق في ذلك بين أمني منا أو
متقف فنعلم من قول المذيع مثلاً: (أجمعت وكالات الأنباء على أن الصين الشعبية أجرت اليوم تفجيراً
نووياً) ندرك المعنى العام الذي ينبني على صلات الكلمات بعضها إلى بعض دون الحاجة إلى
التحليل ودون الحاجة إلى دلالة العلامات الإعرابية لأن قرائن أخرى قد أغنت عنها².

2- الترخص بقرينة الرتبة :

وهي قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية : أي أنها في النحو قرينة على المعنى وفي الأسلوب مؤشر
أسلوبي ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبي والرتبة النحوية نوعان محفوظة وغير
محفوظة ففي الرتبة المحفوظة يتحتم بها أن تأتي إحدى الكلمتين أولاً والأخرى ثانياً بعكس الرتبة الغير
محفوظة التي يمكن لإحداها أن تتقدم حيناً وتتأخر حيناً آخر فالرتبة المحفوظة إذن هي رتبة في نظام
اللغة وفي الاستعمال أما الغير محفوظة فتقتصر على النظام فقط³.

وأمثلة الرتب غير المحفوظة كثيرة منها الرتبة بين المبتدأ والخبر، والرتبة بين الفاعل والمفعول
وبين اسم إن وخبرها، وبين الحال وصاحبها وغيرها. فهذه كلها يترخص بها عند أمن اللبس من

¹ - سورة البقرة، الآية 62.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 236.

³ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص 21.

جاءها فيتعين الاحتفاظ برتبتها لتعلق المعنى بها حينئذ، وفيما يأتي نماذج من اللجوء إلى حفظ الرتبة غير المحفوظة عند خوف اللبس.

أ- يجوز تقديم المبتدأ على الخبر والعكس إلا خيف اللبس نحو: أخي صديقي، فتحفظ لتعلق المعنى بها، أما في حالات الجواز عند أمن اللبس فتعد إهدارا لقرينة الرتبة اتكالا على أن المعنى واضح بالقرائن الأخرى.

ب- ومثل ما تقدم اسم كان وخبرها نحو: كان زيد قائما، وكان قائما زيد، فإذا خيف اللبس حفظت الرتبة نحو: كان هذا أخي.

ج- ومثله أيضا اسم إن وخبرها الظرف والجار والمجرور فيمكن إهدار الرتبة بينهما مادام المعنى واضحا، فتقول: إن زيدا في الدار وإن في الدار لزيदा، فإذا قلت كان موسى عيسى حفظت الرتبة.

د - ويجوز في مفعولي أعطى أن يتقدم أيهما ويتأخر فيكون ذلك من قبيل إهدار الرتبة عند أمن اللبس فإذا خيف اللبس كما في ضرب هذا ذاك، تعين حفظ الرتبة حفاظا على المعنى... وهكذا¹.

هـ - والقاعدة تقتضي بأن يتقدم الفاعل على المفعول أو يتأخر فيكون ذلك من قبيل إهدار الرتبة عند أمن اللبس فإذا خيف اللبس كما في: ضرب هذا ذاك، تعين حفظ الرتبة حفاظا على المعنى.

3- الترخص بقرينة الربط:

يكون الربط إما بالإحالة أو بالمطابقة كما سبق وأشرنا، والمقصود بالإحالة أن يشتمل اللاحق على ما يشير إلى السابق وذلك بإعادة ذكره أو إعادة معناه أو الإضمار له أو بالإشارة إليه أو وصفه بموصول أوصفة أو إلحاقه بالألف واللام نيابة عن ذلك. والمقصود بالمطابقة الشركة في العلاقات الدالة على الشخص (المتكلم والخطاب والغيبية) أو العدد (الأفراد والتنثنية والجمع) أو النوع (التذكير والتأنيث) أو التعيين (التعريف والتذكير) أو الإعراب، وقد يكون الربط بالأداة أيضا.

¹ - القرائن النحوية وإطراح العامل والاعرابيين التقديري والمحلي، ص 60

ويكاد الترخص في الإحالة يكون مقصورا على الربط بالضمير لأنه أكثر وسائل الإحالة دورانا فقد يكون محذوفا في بعض الأحيان والمعنى واضح كما في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾¹ أي أنعمت بها.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ﴾² أي ممن خلقهم.

ومن شأن الضمير أن يعود:

أ- على مرجع مذكور

ب-وعلى أقرب ما يصلح أن يكون له مرجعا

ج- وأن يكون مطابقا لهذا المرجع لفظا وقصدا .

وقد يترخص في ذلك كله، فمن الترخص في الشرط الأول، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾³، فالضمير في عليها للأرض ولم يسبق ذكرها وأمن اللبس بلفظ دابة لأنها لا تكون دابة إلا على الأرض فاللبس مأمون⁴.

ومن الرخص في الشرط الثاني قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾⁵ فالضمير في أكله يصلح ليوسف وللمتاع ولكن القرينة تجعل الضمير ليوسف لأنه لم يعهد من الذئاب أكل الأمتعة⁶.

1 - سورة البقرة: الآية 40.

2 - سورة المائدة: الآية 18.

3 - سورة النحل: الآية 61.

4- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص230.

5 - سورة يوسف، الآية 17.

6 - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص 234.

ومن الرخصة في الشرط الثالث قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾¹ إذا لم يقل تعزروهما وتوقروهما لذكر التسبيح بعد ذلك وهو لا يكون إلا لله سبحانه².

4- الترخص في المطابقة:

أما الترخص في المطابقة فأوسع مدى من الترخص في الإحالة، لأنه قد تتعدد مسالكه بتعدد محاور المطابقة وأكثر ما يكون فيه في أبواب الفاعل والخبر والحال والنعت والموصول لاعتمادها في جانب كبير من معناها على قرينة المطابقة، ومن أمثلته ما يلي:

*الرخصة في العدد قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾³، فتضافر قرينة الرتبة والعلامة الإعرابية والمعنى التقسيمي فضلا عن التضام أمن اللبس فساغ إهدار المطابقة في العدد لوضوح المعنى، وربما كان ذلك للمبالغة في القوة التي لا يناسبها إلا وزن فعيل الموازية للفظ الملائكة.

* وأمثلة الترخص في النوع كثيرة منها:

-إن الصفات التي لا يوصف بها إلا المؤنث يترك تأنيثها لعدم توهم أنها لمذكر مثل حائض وطالق ومرضع.

- إن بعض الصفات التي على وزن (فعليل) تصدق على المذكر والمؤنث كقتيل وجريح وصبور...الخ.

- إن الفعل لا يطابق فاعله المؤنث إذا فصل بينهما نحو: أتى القاضي بنت الفاضل⁴.

1 - سورة الفتح، الآية 9

2 - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص 235.

3 - سورة التحريم، الآية 4:

4 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 238.

ومن أمثلة الترخص بقرينة التعريف والتكثير أو (التعيين) قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مَّزِيدٍ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾¹، فالاسم الموصول "الذي" وقع معرفة وصفا لـ "عنيد" وما تلاها من الصفات وهي نكرة، والذي أمن لبس المعنى هو أن النكرة جاءت وصفا لنكرة سابقة أفضت عليها نوعا من التخصيص قربتها من درجة المعرفة فساغ الوصف وأهدرت المطابقة .

أما الرخصة في ضمير الشخص فهو ما يعرف في البلاغة العربية بأسلوب الالتفات وهو تنقل أسلوب الخطاب من ضمير المتكلم إلى ضمير الغيبة أو من ضمير المتكلمين إلى ضمير المخاطب وهكذا، من ذلك أن ضمير الموصول يدل على الغيبة فيشترط في صلته أن يشتمل على ضمير في صورة الغائب لتتم المطابقة.²

5- الترخص بقرينة التضام:

قد يكون التضام إما إيجابيا وذلك عندما تستدعي الكلمة كلمة أخرى أو سلبا وذلك عندما تتنافى الكلمة مع أختها أما الترخص في التضام الإيجابي فكثير ومعظمه واقع بواسطة الحذف أو الزيادة أو نحو ذلك، ومن شواهد ما نراه فيما يلي:

*كل ما دلت قرينة وأمكن حذفها، فهي صورة من صور الترخص بقرينة التضام عند أمن اللبس، وهذا يصدق على جميع صور الحذف في العربية (لأن المحذوف في كل الحالات ضمنية تتطلبها ضمنية أخرى)³، ومن ذلك:

-إن الوصف الواقع مبتدأ قد يستغني عن الاعتماد إذا أمن اللبس فلا يقترب بنفي أو استفهام سابق كما في قول الشاعر:

¹ - سورة ق، الآيات 24-25-26.

² - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 241.

³ - تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والاعرابيين التقديري والمحلي، ص 95.

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا ... مَقَالَةً لِهَيْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

فأهدرت قرينة التضام لأن القرائن الأخرى أغنت عنها ومن تلك القرائن¹:

أ- المعنى التقسيمي: فالجملة جملة وصفية، المسند فيها صفة مشبهة ومن شأن الصفة أن تعمل عمل فعلها، فتتطلب فاعلا والفاعل مذكور وهو اسم من الأسماء الخمسة وكل ذلك متوافق مع الاستعمال.

ب- العلامة الإعرابية: فالصفة مبتدأ مرفوع بالضممة والفاعل مرفوع بالواو لأنه اسم من الأسماء الخمسة .

ج- الرتبة: فمن شأن الفاعل أن يتأخر عن رافعه وقد كان كذلك هنا .

د- التضام : فالصفة المشبهة أهدر تضامها مع الاعتماد لكنها ضمت مع فاعلها .

أما بخصوص الترخص في التتافي، فيبدو أن جميع صور التضام السليبي هي من الحالات النادرة الوقوع، وهذا راجع إلى أن العناصر المتتافية لا تتضام أو تتوارد مع بعضها لما بينها من تنافر تأباه القاعدة وينأى به الاستعمال الفصيح، فمن أمثلته دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع على خلاف ما تقتضي به القاعدة إذ الأصل فيها أن تكون صلتها صفة صريحة لكنه سمع: ما أنت بالحكم الترضى حكومته، فحملة النحاة على الضرورة، وبأنه من القليل الذي لا يقاس عليه.

6- الترخص بقرينة الأداة:

قد تسقط قرينة الأداة لوضوح الكلام بدونها ومن ذلك سقوط حرف النداء لكن النداء يبقى مفهوما بدونها بواسطة قرائن أخرى، وقد يسقط حرف العطف ويكون العطف مفهوما بقرينة النغمة كقولك يستمر الامتحان في الأيام الآتية:

السبت - الأحد - الاثنين - الثلاثاء ... الخ فنغمة الكلام تغني عن حرف العطف.

¹ - تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والاعرابيين التقديري والمحلي ، ص 58.

ومن ذلك أيضا إسقاط أداة الاستفهام من بيت عمر بن أبي ربيعة الذي يقول فيه:

تُمْ قَالُوا تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النِّجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

لأن قرينة النغمة أغنت عن قرينة الأداة¹.

7- الترخص بقرينة النغمة: ومن أمثلة الترخص بقرينة النغمة حين تقرأ قوله تعالى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ

اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾²، فإذا وقفنا عند لفظ الجلالة فإننا لا نقف في التلاوة بنغمة

الاستفهام ولكن بنغمة الترتيل العادي ولا يحس السامع غرابة في ذلك كما يحسها لو سمع منا جملة:

هل رأيت محمدا؟ بنغمة التقرير التي في: قد رأيت محمدا³ ومثاله أيضا ارتباط معنى عبارة مثل "ما

هذا "بنغمة الكلام إذ تكون بالنغمة استفهاما على بابه أو استفهاما إنكاريا أو تعجبيا فيتراوح المعنى بين

الطلب والإنشاء بحسب النغمة في الكلام. كما أن عبارة "السلام عليكم" تحية إسلامية لكن النغمة قد

تحولها إلى معاني لا حصر لها مثل: لا فائدة من استمرار الحوار معك أو ماذا تفعل لقد ظفرت بك

...إلخ.

وقد يستطيع المتكلم أن عند إرادة المخادعة أن يترخص في النغمة كما أنه يستطيع بالقرينة أن

يكشف الخداع⁴.

وهكذا فإن الترخص يشمل جميع القرائن، فهي تتضافر لإيضاح المعنى الوظيفي النحوي والقرينة

تسقط عند إغناء غيرها عنها. وفي هذا تفسير لكثير مما عده النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه أو

عده شاذًا أو قليلا نادرا أو خطأ⁵. فلا يخلو باب من أبواب النحو من قواعد الترخص، فإذا خيف اللبس

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 239.

² - سورة المائدة، الآية 116.

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 240.

⁴ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج 2، ص 219.

⁵ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 240.

ألتزمت القاعدة، لأن الأصل في الاستعمال استصحاب الحال الأصلية فلا حذف مثلاً إلا بدليل، لأن الدليل قرينة المعنى المراد، وبدونه يكون المعنى عرضة للالتباس¹.

فيجب هنا أن نميز بين الرخصة والأسلوب العدولي، فإذا كانت الرخصة من حيث المبدأ عدولاً عن أصل أو قاعدة فإنها تكون مشروطة بالقيود التالية:

- عدم القياس عليها، لأنها مرهونة بمحلها فلا تتعداه.
 - أمن اللبس، لأنها لو لم تكن مأمونة لدخلت في باب الخطأ.
 - أن تكون من الفصيح لا ممن جاء يعد عصر الفصاحة.
- أما الأسلوب العدولي فيعد أسلوباً خاصاً من أساليب التعبير الفني في العربية فلا قيد عليه إلا الإفادة كما يقبل أن يقاس عليه ويقبل من الفصيح وغيره، ومن مظاهره ما يأتي:
- المعنى التقسيمي، ويعدل عنه بواسطة النقل والنيابة أو التضمنين.
 - الإعراب، ويعدل عنه بواسطة إعراب الجوار.
 - الربط، ويعدل عنه بواسطة الالتفات والتغليب وحذف الرابط.
 - الرتبة، ويعدل عنها بواسطة التقديم والتأخير.
 - التضام، ويعدل عنه بواسطة الحذف والزيادة والفصل والاعتراض.
 - المعنى الأصلي، ويعدل عنه بواسطة المجاز².

فالفرق بين الرخصة وهذه الأساليب أن الرخصة يعتذر عنها ولا يعتذر عن الأسلوب العدولي لأن العرب درجت عليها وارتقت بذلك إلى مستوى التراكيب الفصيحة المعتمدة على قاعدة ولذلك يقبلها

¹ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 13

² - البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 13.

النحاة ورفعوها في الاستعمال إلى مستوى التراكيب القياسية، وهذا يخالف موقفهم من الترخص الذي يضطرون لتبريره¹.

2-4 الزمن الصرفي والزمن النحوي:

إن الزمن في العربية، وبالنظر إلى ما يمكن أن نلاحظه، هو غاية في التعقيد، وهو لا يتعلق حقيقة بالفعل وتصاريفه، لأن التعبير عن الزمن في الاستعمال يأخذ صورا مختلفة في الأداء، ويكون في الغالب عن طريق الوحدات المعجمية الدالة أو من خلال تصريف الأفعال أو من خلال ما توجي به التراكيب ويستفاد من السياقات أو الأساليب المتبعة في الكلام.

فالزمن إذن ذو مظهر صرفي وتركيبى ودلالي ومنطقي وتداولي.

1- مفهوم الزمن لغة:

لم يفرق اللغويون العرب في مؤلفاتهم بين الكلمات (زمان، زمن، وقت)، لأنهم لم ينظروا إليها على أساس أنها مصطلحات لغوية لها دلالة دقيقة بل استعملوها على أساس أنها مفردات لغوية.

يقول ابن منظور: «الزمن والزمان: اسم لقليل من الوقت وكثيره»².

وفي المحكم: «الزمن والزمان العصر، والجمع أ زمن وأزمان وأزمنة».

وقد وردت في المعجم الوسيط بأنها: الزمان: الوقت قليله وكثيره، ومدة الدنيا كلها، جمع أزمنة وأزمن والزمن³.

ويتضح من هنا أن المجاز قد عدد من الألفاظ التي لها نفس دلالة الوقت منها: الزمن والزمان والدهر والعصر... إلخ.

¹ - البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 443.

² - ابن منظور، لسان العرب، مادة (زمن).

³ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجمع الوسيط، ط4، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، مادة (زمن)، 2004م

2- الزمن النحوي عند القدماء :

إن مصطلح الزمن أو الزمان لم ترد قط في القرآن الكريم، كما أن النحاة القدامى لم يدرسوا الزمن دراسة مستقلة، ولم يفرّدوا له أبواباً خاصة في مؤلفاتهم. فكتاب سيبويه الذي يعد من أقدم الكتب في النحو نجد أنه قد أورده في سياق عام، في قوله: «وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما أشبه ذلك من الأزمان والأحيان قد تكون في الدهر»¹، وفي موضع آخر من الكتاب «قلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثله»².

والملاحظ من هذين النصين أن دلالة كلمة زمن غير مستقرة عند سيبويه فهي تعبر تارة عن المقدار (الوقت) وتارة أخرى يوردها مرادفة للوقت³.

ونجد المطابقة ذاتها بين الوقت والزمان في كتاب سيبويه، ففي باب الاستقامة من الكلام والإحالة يقول: «فمنه مستقيم حسن، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيتك أمس»⁴.

فسيبويه يقصد بالزمان الوقت المطلق سواء الحاضر أو الماضي أو المستقبل.

استشعر النحاة العرب فكرة الزمن في الجملة منذ وقت مبكر عند تقسيمهم الأفعال، قال سيبويه: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً:

¹ - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، ج1، 1988، ص 418.

² - المرجع نفسه، ص 36.

³ - مالك يوسف المطليبي، الزمن واللغة، د.ط، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، 1986م، ص 13.

⁴ - سيبويه، الكتاب، ج1، ص25.

اذهب واقتل واضرب ومخبرا يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»¹.

فهذا التقسيم مبني على أساس صيغة الفعل، ونجد أنه ثلاثة أقسام: ماض وهو ما دل على زمن الماضي، ومضارع وهو ما دل على الحاضر أو المستقبل والأمر الذي يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل.

إن معظم مصنفات النحو القديمة سايرت تقسيم سيبويه أي التقسيم الثلاثي لأزمة الفعل، إلا الزجاجي الذي قسم الفعل إلى ماض وحال ومستقبل، يقول: «اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، العدم سابق الوجود فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال، ثم ماضيا فيخبر عنه بالماضي، فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي»².

فلقد أنكر الزجاجي زمن الحال، وقدم بذلك تقسيما ثنائيا والفعل على أوضاع النحويين، ما دل على حدث وزمان أو مستقبل نحو: قام يقوم قعد يقعد ...

وفي إنكار الزجاجي لزمن الحال تبرير فلسفي ففعل الحال يدل على المستقبل وكل جزء خرج منه دخل في حيز الماضي، إذ يستحيل القبض على الحال.

ويجعل ابن يعيش (ت 643هـ) الفكرة الفلسفية أساسا لتقسيم الفعل فنجده يقول:

«لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بانقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر»³.

¹ - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

² - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 85.

³ - ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ص 4

لقد استطاع النحاة الأوائل أن يحددوا الزمن الصرفي المرتبط بالصيغة فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وجعلوها نظاماً زمنياً وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق، ولم يستطيعوا تفسير ظاهرة خروج الفعل عن الصيغة في السياق فسموا الماضي ماضياً حتى عندما يكون معناه في السياق الاستقبال، فلقد فاتهم فكرة أن الأفعال مجرد صيغ وألفاظ تدل على زمن ما هو جزء من معنى الصيغة وأن الدلالة على الزمن لا تنحصر في الأفعال، بل تتعداها إلى الصفات، وإلى ما نقل إلى معنى الفعل من المصادر والخوالف.

ولقد أدرك سيبويه ظاهرة تبادل الصيغ لمواضع بعضها بعضاً لكن لم يفسرها حتى لا يخرج على القانون الذي رسمه النحاة إذ يقول: « وقع تقع "بفعل" في موقع "فعلنا" »¹ فتبادل الصيغ في المواقع يرد في سياقات متباينة غير موحدة تركيبياً أو دلالياً، يقول "ابن جني" في هذا الصدد: «عندما تنتشر الصيغ معاني بلاغية أو أسلوبية يجوز أن يقع بعضها موقع بعض»².

أثار كلام ابن يعيش هذا استياء اللغويين المحدثين ولاسيما أصحاب الاتجاه الوصفي في دراسة اللغة حيث رأوا أن هذا التقسيم لم يأت من استقرار اللغة بل جاء به من الفلسفة ليطبق قسراً على اللغة، وفي هذا يقول الدكتور مهدي المخزومي: «إن تقسيم النحاة الفعل على أساس حركة الفلك بتخصيص كل قسم منه بقسم من أقسام الزمان جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل غير ما خصوه به من زمان معين، كاستعمال الفعل المضارع بمعنى الماضي بعد (لم) و(لما) ... واستعمال الماضي في المستقبل بعد إذا ... الزمان في الأفعال ملحوظ، ودلالاتها على الزمان من مقوماته، ولكن الزمان فيها زمان نحوي وظيفته التفريق بين أبنية الأفعال، لا الدلالة على حركات الفلك من ماضي وحضور واستقبال، ولو كان النحاة قد قسموا الأفعال بحسب ما لها من صيغ أو أبنية، ثم

¹ - سيبويه، الكتاب، ج3، ص 24.

² - ابن جني، الخصائص، ج3، ص 331.

شروعوا بملاحظة دلالتها على الزمان من خلال الاستعمالات المختلفة لكان البحث أجدى على العربية ولو كان وصفا لما هو كائن، لا توجيهها إلى ما ينبغي أن يكون عقلا ومنطقا»¹.

وفي هذا استحضار للمنهج البنيوي القائم على رصد الظواهر ووصفها من دون إخضاعها لقواعد مسبقة.

إذ بنى مهدي المخزومي تقسيمه للزمن في ضوء الاستعمال الذي يأتيه من خلال الأدوات والحروف التي تدخل على الأفعال فتزيد عليها معنى الزمن حسب السياق الذي يرد فيه وقسم الزمن في ضوء ذلك على (عشرين قسما) التي يستفاد من الصيغ (فعل، يفعل، فاعل) حسب الاستعمال، ذلك أن الماضي يأتي على ثلاث صيغ هي (فعل، قد يفعل، وكان يفعل) وتعتبر هذه الصيغ حسب الاستعمال عن سبعة أزمنة مختلفة فالماضي والحاضر يأتيان على صيغتين هما (يفعل، وكان يفعل) وتنفرع إلى ثمانية أنواع من الزمن حسب الاستعمال والسياق الذي يرد فيه، أما الدائم الذي هو عبارة عن الدلالة على استمرار الحدث مطلقا واستمراره في الزمن الماضي بلا انقطاع، أو وقوع الحدث في الماضي أو في المستقبل فيأتي بأربعة صيغ هي (فاعل وفاعل كذا وكان فاعلا) وتأتي هذه الصيغ للتعبير عن أربع أزمان مختلفة حسب السياق والاستعمال، وبذلك يكون مجموع أنواع الزمن الذي يستنبط من الصيغ الثلاث (فعل، يفعل، فاعل) عند الدكتور المخزومي عشرين زمنا بحسب الاستعمال فضلا عن الأدوات والحروف التي تخلص الصيغ الزمنية إلى زمن معين مثل (السين، سوف، لم ولن... إلخ)².

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 114.

² - كريم حسين ناصح الخالدي، م. م. شيماء رشيد محمد زنكة، الخلاف في الزمن في ضوء السياق و الحال وأسباب النزول، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 75، 2012م، ص 21.

² - كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ط1، عمان، دار دجلة، 2009م، ص 153.

ومن خلال هذا الحديث يتضح أن هناك زمن صرفي مرتبط بالصيغة، وزمن نحوي مرتبط بالسياق وهو يعطي للصيغة الفعلية قيمة زمنية معينة، فمثلاً قولنا (جاء خالد) الفعل ماضي، أما إذا قلنا (إذا جاء خالد فأخبرني)، أصبح الماضي دالاً على المستقبل مع أن الفعل واحد، والصيغة واحدة¹. فالنحاة القدماء توصلوا إلى هذه النتيجة لكن لم يخطر ببالهم أن يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق، لأنهم كانوا حرصين على القواعد التي وضعوها فنسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات، فقالوا: إن "لم" حرف قلب، وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان وهذا جعل زمن الصيغ على المستوى الصرفي يتناقض مع استعمالاتها المرنة في السياق.

2-5 الزمن النحوي والزمن الصرفي عند تمام حسان :

يرى الدكتور تمام حسان أن النحاة القدماء لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق ثم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق فلا بد أن تلعب القرائن الحالية والمقالية دورها كاملاً في تحديد هذا الزمن.

دعا تمام حسان إلى ضرورة التمييز بين الزمن النحوي وزمن الصيغ في مجال الصرف لأن النحو هو «نظام العلاقات في السياق فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق»² فلا بد من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 243.

² - المرجع نفسه، ص 242.

ومن هنا نجد الفرق بين عدة مصطلحات اعتمد عليها في بناء نموذج الجديد في مفهوم زمن الفعل في اللغة العربية، ففرق بين الزمن النحوي والزمان على اعتبار أن هذا الأخير ما هو إلا «كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثنائي والدقائق والساعات والليل والنهار والأيام والشهور والسنين والقرون والدهور والحقب والعصور، فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ في السياق ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي جزءا من معنى الفعل»¹.

أما مصطلح الزمن عنده فيضم أربعة أنواع وهي:

1- الزمن النحوي: والذي هو «وظيفة في الصيغة يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالب»، لأن زمن الصيغة قد يتغير عند دخوله في سياق تركيبى أو عند اتصاله ببعض الأدوات فتحدد الزمن النحوي متوقف على الحالة التي وجد عليها الفعل في السياق.

2- الزمن الصرفي: وهو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفا بالحدث ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن.

3- زمان الاقتران: يكون بين حدثين وهذا الزمان يستفاد من الظروف الزمانية وهي: إذ، وإذا، وأيان ومتى وهذا المعنى وظيفي كالزمن النحوي ولكن الفرق بينهما هو الاقتران وعدمهما.

4- زمان الأوقات: وهو المستفاد من الأسماء التي تنتقل إلى معنى الظروف وتستعمل استعمالها فيكون ذلك لها من باب تعدد المعنى للمبنى الواحد، ومن أمثلة ذلك:

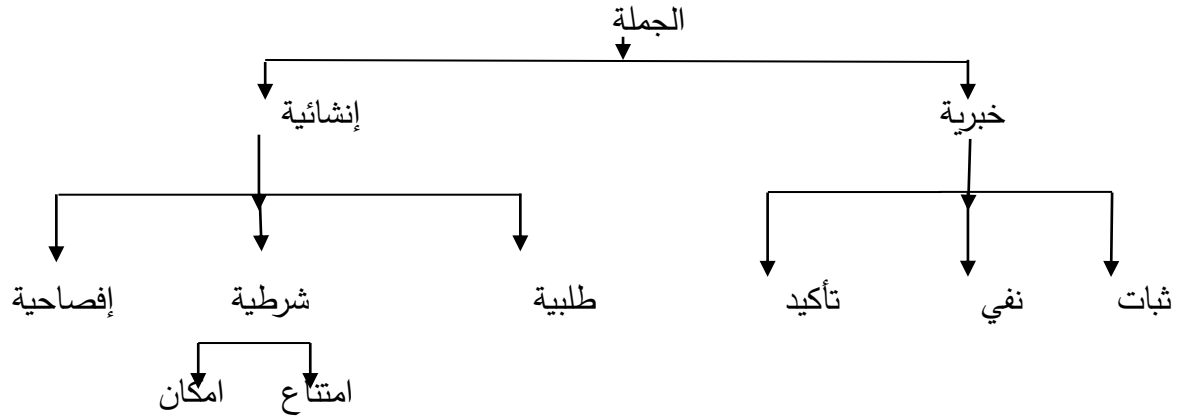
-المصادر المسبوقة لبيان الأوقات: نحو آتيك قدوم الحاج.

- بعض أسماء الأزمنة المعينة كالآن وأمس وسحر وصحوة ...

¹- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242.

-أسماء الأعداد نحو خمسة أيام وثلاث ليال¹.

وبما أن الزمن النحوي وظيفة في السياق، فرأى تمام ضرورة دراسة هذا السياق للكشف عن الزمن ودراسة السياق هي دراسة للجملة العربية التي تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية وتحت كل منهما تفرعات على النحو التالي²:



وقبل أن نبدأ في الحديث عن الزمن في هذه الجمل لا بد أن نحدد مفهوم الجهة فقد عرفها الدكتور تمام بأنها «تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إما من حيث الزمن وإما من حيث الحدث»³، والتي تفصح عنها اصطلاحات البعد والقرب والانقطاع والاتصال والتجدد والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة، والتي قصد بها الخلو من الجهة، أي عدم الجهة⁴.

وقد توصل تمام حسان إلى أن الاختلاف بين زمن وزمن هو في الواقع «اختلاف في الجهة لا في الماضي والحال والمستقبل»، وإن الزمن في اللغة العربية ثلاثة أقسام، ولكنها تتفرع عند اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمنا نحويا⁵.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 241.

² - المرجع نفسه، ص 243-244.

³ - المرجع نفسه، ص 257.

⁴ - المرجع نفسه، ص 245.

⁵ - المرجع نفسه، ص 246.

والمباني الدالة على الجهات الزمنية هي في جملتها أدوات ونواسخ منها: قد ولم ولما ولن ولا وما والسين وسوف وكان ومازال وظل، وهي تقوم بتخصيص الزمن النحوي بواسطة الدلالة على توقيت الحدث الواحد الذي يدل عليه الفعل ونحوه في الجملة أو بواسطة الدلالة على الاقتران الزمني بين حدثين مدلول عليهما بعنصرين مختلفين في الجملة ويتم النوع الأول من نوعي التخصيص الزمني بواسطة الظروف الزمانية هي : إذا وإذا وإذا ومتى وأيان¹.

والمباني الدالة على جهات فهم معنى الحدث دون نظر إلى إسناده يتم التعبير عنها بواسطة عناصر صرفية في المبنى كالتضعيف والهمزة وتكرار المبنى وتاء التفاعل والسين والتاء ونون الانفعال وتاء التفاعل وتاء الافتعال وتاء التفعّل².

وهناك جهات في فهم علاقة الإسناد في التركيب، فهي ليست مسلطة على الزمن ولا على الحدث في إفادتها التقيد، وإنما هي قيود في الإسناد، ومن أمثلتها :

الجهة	المبنى	الباب	المثال
التعديّة	الاسم المنصوب مطلقا	المفعول به	ضرب زيد عمرا
السببية	المصدر المنصوب	المفعول لأجله	جنّت رغبة في رؤيتك
المعية	الاسم المنصوب بعد الواو	المفعول معه	سرت والنيل
الظرفية المكانية	ظرف المكان	المفعول فيه	جلست حيث جلس زيد
التقوية	المصدر المنصوب	المفعول المطلق	قمت قياما
الملابسة	الوصف المنصوب	الحال	جنّت ماشيا
الإخراج	الاسم بعد إلا ونحوها	المستثنى	قام الناس إلا زيد

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 256.

² - المرجع نفسه، ص 259.

فالجبهة إذن تخصيص لعموم ما في الفعل من حدث وزمن إسناد، والمهم هنا هو الجهة في معنى الزمن وهذه الجهة تتعين بفضل القرائن. وهذه القرائن التي يمكن أن تدخل في السياق وتؤثر فيه زمنيا وتوجهه هي: الأدوات (الحروف والنواسخ) والظروف نحو: قد والسين وسوف ونون التوكيد وما ولن وكان وأخواتها وكاد وأخواتها...

1- الزمن في الجملة الخبرية:

يرى الدكتور تمام حسان أن الاختلاف في الزمن في الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدّة إنما هو في الواقع اختلاف في الجهة لا في المضي والحال والاستقبال، يقول: «فالاختلاف بين زمن وزمن هنا هو في الواقع اختلاف في الجهة لا في المضي والحال والاستقبال، فهناك تسع جهات مختلفة للماضي وثلاث للحال وأربع للاستقبال، وبذلك يكون زمن الجملة الخبرية المثبتة في اللغة العربية يقع في ست عشرة صورة».

فصيغة (فعل) تظل دائما للماضي، وأما صيغة (يفعل) فإنها تظل دائما وسيلة للتعبير عن الحال أو الاستقبال بحسب ما تعين عليه القرائن.

ويرى أن تعبيرات الجهة هنا تأتي من الأدوات سواء أكانت هذه الأدوات حرفية أم نواسخ، يقول: «ومن الملاحظ أن تعبيرات الجهة في معنى الزمن هنا تأتي من الأدوات سواء أكانت حرفية، كما في قد والسين وسوف، أم نواسخ كما في كان ومازال وظل وكاد وطفق، أو يكون الزمن مصحوبا بعدم الجهة، كما في فعل ويفعل الواردين في بعض الحالات»¹.

وأما الجملة الخبرية المنفية فإن الغالب فيها هو استعمال المضارع للدلالة على المضي لأنه هو الذي يضم أكثر من أدوات النفي (لم ولما وليس وما ولا ولن) فكل هذه الأدوات تأتي لنفي المضارع،

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 246.

ولا ينفي صيغة (فعل) منها إلا (ما) فهي نفي (قد فعل) الذي يكون (ما فعل) وأما فيما عدا ذلك فنفي الماضي يتم بواسطة إدخال الأداة على صيغة (يفعل)¹.

2- الزمن في الجملة الإنشائية:

بدأ تمام حسان حديثه بالجملة الاستفهامية باعتبار أنها الوحيدة بين الجمل الإنشائية التي تتوافق فيها دلالة الصيغة صرفيا ونحويا فيدل فيها (فعل) على الماضي ويدل (يفعل) على الحال أو الاستقبال بحسب الضمائم والقرائن².

ووجد أن الجملة الاستفهامية المثبتة يكثر فيها استعمال الأداة "هل" لأنها تدخل على الفعل ويقل فيها استعمال الهمزة لأنها تدخل على الأداة كالسين وقد وما، أما في حالة الاستفهام المبني على جملة النفي فيكون للإنكار ونحوه وتكون الأداة فيه هي الهمزة³.

أما بخصوص الجمل الإنشائية الأخرى فيرى بأنّها قاصرة على إفادة الحال أو الاستقبال بحسب القرائن ولا دلالة فيها على المضي، ومن هنا نجد صيغة (فعل) تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال في التحضيض، نحو: هلا فعلت ولولا فعلت ولوما فعلت وألا فعلت ، وفي التمني: نحو تمنيت أن لو قد حدث كذا، غير أن (فعل) بعد ليت ربما تدل على زمن ماض ،نحو ليته فعل كذا، وكذلك يدل (فعل) (عسى) في الترجي على الحال أو الاستقبال مع الاعتراف بأن عسى قد تحول عن معنى الفعل إلى معنى الأداة ويدل (فعل) في الدعاء على الحال والاستقبال نحو (رحم الله فلانا)، وكذلك القول في جملة الشرط ، إذ يدل (فعل) على الحال والاستقبال بحسب القرينة نحو: إن قام زيد

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 246.

² - المرجع نفسه، ص 248.

³ - المرجع نفسه، ص 249.

الآن قمت ،وإن قام زيد غدا قمت ،وإن يقيم زيد الآن أقم وإن يقيم زيد غدا أقم .فالحال أو الاستقبال هما معنى الأمر بالصيغة و الأمر باللام والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والدعاء والشرط ¹.

3- الزمن في الصفة والمصدر:

رأى تمام حسان أن الزمن جزء من معنى الفعل ولكنه ليس جزءا من معنى الصفة، فالفعل (ضرب) مثلا فيه عنصران: الضرب المستفاد من الاشتقاق والمضي المستفاد من الصيغة ومن هنا نعلم أن ضرب: فعل ماض ،أما (ضارب) فهي تدل على موصوف بالضرب على معنى صفة الفاعل ،فالكلمة لا تدل على الضرب نفسه فلا تدل على حدث وهي أيضا لا تدل على زمن فهي تفيد الموصوف بالحدث على معنى صفة الفاعل فهذه الكلمة إذن صالحة لأن تدخل في علاقات سياقية كعلاقة الإسناد والتعدي في قولك : (أضارب أخوك زميله) حيث أخوك فاعل وزميله مفعول به لضارب، فكلمة ضارب في هذا التركيب محتملة للحال والاستقبال دون تعيين لأحدهما بواسطة قرينة لفظية وإلا كان في الكلام ليس ².

وتتعين الجملة الوصفية للحال أو الاستقبال بقرينة. فتكون للحال بقرينة حالية أو لفظية فإذا قيلت الجملة أثناء وقوع الضرب مثلا فالقرينة هي المقام، وإذا استخدم الظرف (الآن) فالقرينة هي المقال. وتتعين الجملة الوصفية للاستقبال كذلك بقرينة حالية أو لفظية، فإذا قيلت الجملة ولم يقع الحدث فالمقام قرينة حالية، وإذا استخدم الظرف (غدا) كانت القرينة في المقال.

كما يرى أن الوصف يخلو من معنى الزمن عند استعماله علما، كما في (طاهر) و(صالح) و(هانئ) وكذلك إذا دخل في إضافة وصفية نحو(ساحر النظرة) و(طويل الجيد) أو إضافة الجزء إلى الكل مثل: (قائم السيف) و(مرفوض الكلام) و(سماعة الهاتف) و(بلاعة الحوض) فالمقصود بالوصف

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 251.

² - المرجع نفسه ، ص 253.

هنا: صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة وصفة التفضيل والصفة المشبهة، فكل هذه الصفات تخضع للقرينة في إفادة الزمن.

وأما المصدر فهو كالصفة «حين يدخل في علاقات سياقية كالإسناد والتعديدية فإنه يفيد معنى الزمن بحسب القرينة، فقولك: ضربا زيدا، شبيه بقولك: اضرب زيدا، ولكنه ليس هو، ويتعين المصدر للحال أو الاستقبال بالقرينة الحالية أو المقالية. أما إذا كان المصدر على معنى الإضافة فإنه يحتمل الماضي والحال والاستقبال جميعا، ويتعين أحدهما له بالقرينة الحالية أو المقالية. فقولك: أعجبنى ضرب زيدا عمرا، يدل على الماضي بقرينة أعجبنى. وقولك يعجبني ضرب زيد عمرا الآن أو غدا، فيحدد الظرف معنى الزمن بالحال أو الاستقبال، وقولك ضرب زيدا عمرا شديدا، فيحتاج إلى القرينة الحالية ليدل على الزمن، فإذا كان الضرب قد حدث فالزمن ماض، وإذا كان حدثا فهو الحاضر أو متوقعا فهو المستقبل»¹

ويخلص من ذلك إلى القول: «وبهذا نعلم أن الصفات والمصادر ليست لها دلالة صرفية على الزمن كما يدل الفعل، أي أن النظام الزمني في الصرف يأخذ في اعتباره الأفعال دون الصفات والمصادر أما في الاستعمال حيث يكون النص مسرح القرائن فإن القرائن الحالية والمقالية تضيف إلى الصفات والمصادر معاني جديدة لم تكن لها في الصرف، ونحن نرى ذلك مظهرا من مظاهر تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد»²

ويلخص الدكتور تمام حسان من دراسته للزمن النحوي إلى النتائج الآتية³:

1- الأزمنة في اللغة العربية الفصحى ثلاثة، ولكنها تتفرع عند اعتبار الجهة إلى ستة عشر

زمنًا نحويا.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 254-255.

² - المرجع نفسه، ص 255.

³ - المرجع نفسه، ص 256.

2- تظهر الفروق الزمنية الدقيقة في الجمل الخبرية الثلاث (الإثبات، النفي والتأكيد) وتظهر كذلك في جملة الاستفهام من الجمل الإنشائية. فهذه الجمل تشتمل على الزمن الماضي معبرا عنه بصيغة (فعل) أو صيغة (يفعل)، كما تشتمل على الحال والاستقبال، أما بقية الجمل العربية فلا تحتل إلا الحال والاستقبال فقط.

3- يبدو أن استعمال صيغة (يفعل) للدلالة على الماضي مقصور على أسلوب النفي سواء أكان هذا النفي في الخبر أم في الاستفهام.

4- ويبدو أيضا أن استعمال صيغة (فعل) بمعنى الحال أو الاستقبال إنما يكون في التخصيص والتمني والترجي والدعاء والشرط.

5- تأتي تعبيرات الجهة بوساطة إضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال وذلك مثل قد والسين وسوف واللام ونون التوكيد وما ولا ولم ولما ولن وإن وأخواتها وكان وأخواتها وكاد وأخواتها، فهذه كلها عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن.

6- أما الظروف الزمانية وما بمعناها من الأسماء ونحوها فهي تخصيص الزمن النحوي عن طريق معنى الاحتواء للحدث الواحد أو معنى الاقتران للحدثين وذلك عندما يعبر بالصيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة كالحال والاستقبال فيدل "الآن" مثلا على الحال ويدل "غدا" على الاستقبال.¹

7- تلعب القرينة المقالية دورها في تحديد الزمن (باستخدام الظروف الزمانية مثلا) وتلعب القرينة الحالية دورا مشابها في تحديد الزمن أيضا بواسطة المعلومات الخارجية المستمدة من التاريخ أو الجغرافيا أو نحوهما.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص256

الفصل الثالث

نظرية تضافر

القرائن بين النقد

والتحليل

1- تحليل نظرية تضافر القرائن

1-1 مظاهر التجديد في النظرية

سنقف في هذا المبحث عند أهم مظاهر التجديد التي يقترحها تمام حسان وخالف بها سابقه في إطار تجديده للدرس النحوي.

وقد كان لزاما علينا الانطلاق من المنهج النحوي الحديث الذي رسمه لعمله التجديدي حيث رأى أن النحو العربي وإصلاحه يكمن في إصلاح منهجه وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي وتطبيقه في دراسة النحو العربي وتخليصه من كل مساوئ المنهج المعياري، الذي جاء به النحاة المتأخرون بوصفه منهجا يعوّل على أصول منطقية وفلسفية أحالت الدرس النحوي العربي إلى درس غريب عن طبيعة اللغة العربية التي أثقلت كاهل دارس اللغة العربية في حفظ قواعده المعقّدة والصعبة.

فاتخذ من المنهج الوصفي أداة للعلاج. فقد ذكر في مقدمة كتابه اللغة العربية معناها ومبناها: «والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كلّه منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»¹.

كما أنه قد ألحّ على دراسة القضايا اللغوية ضمن إطار نظري منظم، ويعدّ هذا القول من أهمّ مبادئ المنهج الوصفي وذلك بناء على أساس: (الاستقراء، فالتقسيم، فالتعيين) شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة اجتماعية.

أمّا الاستقراء فهو سبيل الملاحظة، ويقتضي استقصاء عدد كبير من العناصر أصواتاً، وحروفاً ومقاطع، وظواهر موقعية، وصيغاً وأبواباً نحوية، ويتطلب أيضاً وضع تلك العناصر في ظروفها المعيّنة المختلفة، والمتعددة أي وضعها في مواقعها التي ترد فيها، ثم استخراج المتشابهات بين

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

العناصر تمهيدا للخطوة اللاحقة وهي التقسيم¹.

المقصود بالتقسيم: تسمية الأقسام بأسماء معينة (مصطلحات فنية) فما توافق منها اختلف وما تناظر

منها اختلف. وأوجه التوافق قد تكون في الشكل أو الوظيفة أو فيهما معا:

أ- أن يدلّ على مدلول واحد.

ب- أن يدلّ عليه بطريقة الحقيقة، لا المجاز، وإن هذا العرف هو عرف خاص.

ت- أن تكون دلالاته على مدلوله جامعة مانعة.

ث- أن يكون مختصرا حتى يسهل تداوله.

ج- أن يكون منسجما مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستعمل فيها بقدر المستطاع.

ثم بعد ذلك يأتي التقييد، ويقصد به الوصف المختصر للأنواع المتشابهة، فالقاعدة ليست

قانونا يفرضه الباحث على المتكلمين، بل هي تعبير عن شيء لاحظته فوصفه بعبارة مختصرة بقدر

الإمكان.

فالتقييد هنا وصفي وليس معياريا، فيتسم بما يأتي:

أ- أن تصف القاعدة سلوكا عمليا مطردا في تركيب اللغة.

ب- أن القاعدة جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

ج - أن تكون القاعدة مختصرة بقدر الإمكان.

د - أن تشبع بالأمثلة، تعزيذا لها وتوضيحا.

فبالاستقراء والتقسيم والتقييد ينكشف الأثر البنوي التجريبي (المنهج الوصفي) في منهج تمام

حسان².

¹ - ضرغام علي محسن، النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان، دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ص133.

² - المرجع نفسه، ص 134.

وباعتماده على المنهج الوصفي حدد مفهوم النظام " الذي يتألف من مجموعة من المعاني التي تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني ثم من طائفة من العلاقات التي تربطها ربطا إيجابيا والفروق "القيم الخلافية " التي تربط سلبيا بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني " ¹

معنى هذا أن النظام اللغوي عنده يتركب من دعائم ثلاث وهي:

1- مجموعة من المعاني

2- مجموعة من المباني

3- علاقات إيجابية وسلبية بين مجموعة المعاني على حدة ومجموعة المباني على حدة.

وقد تحدث عن العلاقات التي تقوم عليها أنظمة اللغة وقسمها إلى علاقات إيجابية وقصد بها علاقات التماثل، وعلاقات سلبية ونعتها بالقيم الخلافية وقصد بها علاقات التقابل²، وهي عنده قيم عدمية شكلية ووظيفية، لأنها مهمة في تحقيق أمن اللبس وغاية الاستعمال اللغوي³، فوظيفة هذه القيم التمييز بين الوحدات المتشابهة التي تتخذ وظائف متعددة.

أما عن علاقات التقابل، فإنه يقابل بين نظام اللغة الساكن والسياق المتحرك فسماه مشاكل التطبيق نظرا للتعارض بين مطالب السكون ومطالب الحركة⁴ وهذا ما يسمى بالنظام المغلق والنظام المفتوح، فالنظام المغلق هو البعد السكوني، أما النظام المفتوح فهو البعد الحركي، ففي الأول يكون المتكلم مجبرا على الالتزام بقواعد المبنى اللغوي، وبما يمكن أن تمنحه من معانٍ صورية، ينطلق في

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

² - فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، ط1، القاهرة، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص 55.

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18

⁴ - المرجع نفسه ، ص 19.

فهما أو إفهامها على ما هي عليه في أبنيتها النموذجية، وفي البعد الثاني يكون مخيرا بحيث تنفتح طاقاته التعبيرية في ظلّ تنوعات سياقية داخلية وخارجية¹.

انطلاقا مما سبق أعاد تمام حسان وصف النظام النحوي. وهو يرى أنّ النحو يتمثل في دراسة العلاقات بين أبوابه متمثلة في الكلمات التي في النص² وهو يدرس هذه العلاقات على أساس شكلي مقتنيا أثر بلومفيلد، ومستبعدا المعنى من التحليل النحوي، فالنحو عنده عبارة عن تحليل لتركيب الجملة، يقوم على تصنيف عناصرها تصنيفا شكليا وظيفيا بعيدا عن المعنى النفسي أو المعنى الذي تبحث فيه نظرية المعرفة لأننا نباعد بين الفلسفة وبين الدراسات اللغوية، إذ نريد أن نجعل المعلومات اللغوية كلّها براغماتية تنبني على الاستقراء بالحسّ، لا على الحدس والتّخمين³.

كما أنّه قد تخلّى عن فكرة استبعاد المعنى في التحليل النحوي إذ عاد إليها من خلال نظرية فيرث التي يرتبط فيها التحليل البنيوي بالمعنى وظهر ذلك في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) حيث قرّر هناك أنّ النظام النحوي للغة العربية الفصحى يبنّي على الأسس التالية⁴:

1- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب، ويعني بها الخبر وأنواعه والإنشاء بأنواعه. وبهذه الطائفة من المعاني قد أدخل بعض المفاهيم البلاغية في النحو وحقق نظريته القائلة بأن علم المعاني ليس إلّا قمّة النحو.

2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة...الخ، ويعني بهذه المعاني الوظائف النحوية.

¹ الطيب دبة، خصائص النحو من النظام المغلق إلى النظام المفتوح، مجلة التراث العربي، عدد 108، دمشق، اتحاد كتاب العرب، 2008م، ص 2.

² تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 1979م، ص 192.

³ المرجع نفسه، ص 195.

⁴ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178.

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع)، وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

4- ما يقدمه علم الأصوات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف، وما اصطلحنا عليه من قبل تسميته بمباني القرائن اللفظية.

5- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفرادها. تتصل الجوانب الثلاثة الأولى للظاهرة النحوية من معاني نحوية عامة وخاصة وما يربط بينهما من علاقات بالدلالة، أما الجانب الرابع فإنه يتصل بالجانب اللفظي للغة والجانب الخامس فهو عبارة عن مقابلات تقوم بين فرد من الجوانب الأربعة السابقة وغيرها من الجوانب. لكن الدارس للتراث النحوي العربي يلاحظ أن النحاة العرب الأوائل قد تكلموا في هذه الجوانب، وكانوا على إحاطة تامة بها، فالمخالفة إذن لا تقع في إطار وجود هذه الجوانب.

فإذا أقمنا موازنة بين هذه الأسس وما هو موجود في كتب النحو، يتضح لنا أن كل ما سمّاه تمام حسان قرائن لفظية أو معنوية لا يخرج عن كونها مقتضيات عوامل بحيث أن:

الأساس الأول والمتمثل في طائفة المعاني النحوية العامة فهو موجود متفرقا في كتب النحو، فأسلوب الشرط له باب خاص وأسلوب الاستفهام موزع على عدة أبواب، فأسماء الاستفهام نجدها في المبنيات وحروف الاستفهام نجدها في باب الحروف وفي أبواب نحوية كثيرة كباب الاشتغال وباب المبتدأ والخبر وباب العطف وكم الاستفهامية مع الخبرية باب مستقل ومثل ذلك بقية الأساليب نجدها مبنوثة في كتب النحويين المؤلفة على أساس نظرية العامل، وذلك مثل قول سيبويه: «هذا باب ما

يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني عليه الفعل، وهو باب الاستفهام، وذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا: قد، وسوف، ولما ونحوهن وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا فهلا ولولا ولوما وألا... وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها بالأسماء «.

أما عن الأساس الثاني فنجد أن المعاني (الفاعلية والمفعولية والإضافة...) فإنها مرتبطة بالعامل ارتباطا وثيقا فهي المعاني المقتضية للإعراب والتي تحدث بالعوامل.

أما الأساس الثالث: فإن هذه العلاقات (التي تربط بين المعاني الخاصة) فإنها من أهم مقتضيات العوامل فالفعل يقتضي مسندا إليه يرتبط به بعلاقة إسناد ويرتبط الفعل المتعدي بمفعوله عن طريق علاقة التخصيص لأن التخصيص من مقتضيات الفعل المتعدي وعلاقة النسبة من مقتضيات المضاف لكي يرتبط بالمضاف إليه وكذلك علاقة التبعية من مقتضيات التابع ليتعلق بالمتبوع، ويتعلق كلاهما بالعامل¹.

والأساس الرابع: ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية وهذه القرائن كلها من مقتضيات العوامل، فالفعل يقتضي أن يكون فاعله مرفوعا، والرفع يقتضي وجود علامة، وتكون علامة الرفع الضمة أو الألف في المثنى أو الواو في جمع المذكر والأسماء الستة، والفعل يقتضي أن يكون الحال في الغالب صفة مشتقة وهكذا ...

أما الأساس الخامس وهو القيم الخلافية بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبقية أفراد فهذا ما لا نقره عليه فقد قدم مثالا على ذلك بالفرق بين المنصوب على الاختصاص والمرفوع على الخبر² في نحو:

¹ - بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، ص680-681.

² - المرجع نفسه، ص682.

- نَحْنُ الْعَرَبُ نُكْرِمُ الضَّعِيفَ.

- وَنَحْنُ الْعَرَبُ.

قال: «ولو اتّحد المعنى لاتّحد المبنى، فأصبحت الحركة واحدة فيها ولكن إرادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص»¹.

فنجده ينفي وجود العامل لأنه قد جعل نصب الاسم المنصوب على الاختصاص من قبيل النصب على الخلاف (أي مخالفة معنى الخبر).

لكن هذا لا يعني نفي وجود العامل، فالمثال الأول لا يقال إلا في معرض المدح والثناء وتكون الجملة بعد (نحن العرب) حالية لا استثنائية كما ذهب إليه تمام حسان وهذا الأسلوب قد نصّ سيبويه أنه لا يقال إلا إذا أريد التعظيم والمدح فلا يقال: هو زيد منطلقاً، وإنما يقال هو زيد كريماً وشجاعاً، لأنه لا فائدة من أن نقول للمخاطب (نحن العرب) إلا إذا كان لدى المخاطب اشتباه بين أن يكون المتكلّمون هم العرب أو أنّ غيرهم هم العرب.

إنّ الفرق الموجود بين التركيبين ليس بفرق في المعنى العام لأنّ المقصود من ذكر العرب في المثال الأول التأكيد على اتصافهم بالكرم وفي المثال الثاني أيضاً المراد الفخر والمدح للعرب.

فالفرق بينهما إذن يتمثّل في ذكر الخبر الذي هو نفس المبتدأ في المثال الأول ليؤكّد بجملة الحال وفي المثال الثاني اعتراض بين المبتدأ والخبر بالعرب تعظيماً لشأنهم. فالمخالفة الموجودة مبنية على تقدير عامل مختلف وهذا شأن الإعراب كله فاختلاف المعاني النحوية مترتبة على اختلاف العوامل.

نعم أريدت المخالفة ولكن كانت المخالفة مبنية على تقدير عامل مختلف وهذا شأن الإعراب كلّ فاختلاف المعاني النحوية مترتبة على اختلاف العوامل وهذا رأي الكوفيين حيث اتخذوا من الخلاف

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 200.

سببا لنصب بعض الأسماء فمثلا يجوز قول: هذا زيد منطلق ويجوز أن تقول: هذا زيد منطلقا؟
فالنصب ليس لأجل المخالفة وإنما يترتب على النص اختلاف المعنى النحوي فمنطلق في
المثال الأول خبر، وفي المثال الثاني حال، فكان النصب لإرادة معنى الحالية.
والإعراب موجود أصلا للتمييز بين المعاني النحوية المختلفة لإرادة المخالفة حاصلة في جميع
الأبواب النحوية فقد أريدت المخالفة بين الفاعل والمفعول به وأريدت المخالفة بين خبر كان وخبر
المبتدأ ولكن الاختلافات كلها تتبع اختلاف العوامل¹.
وقد جعل تمام حسان اختلاف الأوجه الإعرابية في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) من قبيل
قرينة المخالفة للتفريق بين المعاني المختلفة لكن بدون تقدير عامل محذوف وإنما هو كان لمجرد إرادة
الخلافاً.

فهو على دراية أن معاني التركيب مختلفة باختلاف حركة الباء في (تشرب)، فهو يرى أن الرفع
في تشرب يدلّ على الاستئناف والنصب يدلّ على النّهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن
والجزم يدلّ على النهي عن شرب اللبن وأكل السمك مطلقا لكن... يرى أن المخالفة واقعة لاختلاف
العامل المقدر ففي الرفع وقع المضارع موقع الاسم أي: أنت تشرب اللبن فرفع، وفي حال النصب وقع
المضارع بعد واو المعية التي تضرر بعدها (أن) فنصب، وفي حال الجزم أشرك المضارع بلا الناهية
أي: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن فلو كان ما ذهب إليه صحيحا لما اختص كل وجه بمعنى معين
ولجاز أن يؤدي المجزوم معنى المنسوب وبالعكس².

وبهذا يمكننا القول أن ما أتى به تمام حسان لا يختلف في جوهره عن نظرية العامل إلا في
أجزاء يسيرة كمسألة القيم الخلافية فلقد أعاد ترتيب مفهوم النظام النحوي وذلك ظاهر من خلال

¹ - بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، دط،
بيروت، دار الفكر، دت، ص 683.

² - المرجع نفسه، ص 685.

استنطاقه للنصوص التراثية.

ومن هنا نقول أن مخالفة تمام لآراء السابقين تتحدد: «من حيث غياب التّصور العام في حديث النّحاة العرب ونصوصهم... على جوانب الظاهرة النحوية على الرغم من إحاطتهم بجميع جوانبها في درسم للتركيب النحوي للعربية بصورة تجعل الدارس يؤمن بأنهم قد صدروا عن تصور للظاهرة النحوية واضح في أذهانهم ودقيق في أحكامه ومتكامل في بنائه على الرغم من عدم نصهم عليه»¹. إنّ المتأمل في تعريف النظام النحوي عند تمام حسان يلاحظ أن المعنى يستحوذ على جملة التعريف، فقد أقام النظام النحوي على مبادئ كلها معنوية ولا يحيد عن ذلك إلا ما يقدمه النظامان الصوتي والصرفي.

ويشير محمد صلاح الشريف أن ما جاء به الدكتور تمام في النظام النحوي هو² "أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع متكرة في زي جديد، وأن معطيات النظام النحوي وفق ما عرض له جاءت أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم الألسني، وهو يعزو ذلك إلى الاهتمام بالمعاني الوظيفية على حساب الشكل، وأنه أراد أن تمزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني ليحدث في النحو ما لم يخطر لسيبويه (ت 180هـ) وعبد القاهر (ت 471هـ) على بال، فأنحصر تجديده في هذا الجانب المتمثل في محاولة التأليف بين التراث النحوي والبلاغي".

لقد أراد تمام حسان في دراسته للنظام النحوي أن يبين كيف يتم الوصول إلى المعنى اعتمادا على الكلام وهو يرى أنه لا بد من الابتداء بالعلامات الموجودة في الكلام للوصول إلى المبنى، فإذا تم إدراك المبنى لزم البحث عن طريق للوصول إلى المعنى وذلك أصعب ما في قضية الفهم، لأنه على الناظر السعي وراء ما اشتمل عليه الكلام من قرائن لفظية ومعنوية وحالية ليعرف المقصود من

¹ - محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ط1، مصر، دار السلام، 2006م، ص 205.

² - الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، العدد 17، 1979م، ص215.

المبنى والقرائن المعنوية هي أصعب القرائن من حيث إمكان إدراكها خاصة العلاقات السياقية التي يسميها بالتعليق. مستعيرا هذا الاصطلاح من الجرجاني¹.

ويعدّ التعليق من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام النحوي عند الدكتور تمام حسان فهو يرى أن الكشف عن قرينة التعليق "هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي... لأنها أم القرائن النحوية جميعا"².

من هنا تحددت خلاصة النحو عنده في كلمتان "القرينة والتعليق"³.

وقد وصف محاولة عبد القاهر الجرجاني في تفسير العلاقات السياقية بأنها أذكى محاولة، فشرح معنى البناء والترتيب ومعنى التعليق الذي اعتبره أخطر ما تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق وهو في نظره: «إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية»⁴. ففهم التعليق في نظره كاف للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية فهو يفسر العلاقات بين معاني الأبواب السياقية بصورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا.

ورأى تمام أن يدرس التعليق تحت عنوانين: العلاقات السياقية والقرائن اللفظية، وبما أنّ العلاقات السياقية متعلقة بالمعاني فإن التعليق يعتمد على القرائن المعنوية والقرائن اللفظية وبتضافر هذه القرائن يتمّ تحديد المعاني النحوية والعلاقات بينهما.

من خلال تعريف تمام حسان للنظام النحوي يتضح أن لكل معنى مبنى والعلاقة القائمة بينهما وظائفية، فالمعنى عنده هو وظيفة للمبنى.

¹ - الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص 216.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 185.

³ - الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص 216.

³ - المرجع نفسه، ص 189.

⁴ - بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمان، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، ص 673.

ويرى تمام حسان أنه من الضروري الاهتمام بالمعنى وجعله فيصلاً في إقامة التوازن بين الأشكال والوظائف باعتبار أن الارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف.

وفي ربطه بين المبنى والمعنى نجده متأثراً بنظرية أستاذه فيرث في تمييزه بين المعنى المعجمي والمعنى المقامي فربط بذلك بين الشكل والوظيفة وقد اتفق في هذا مع قدماء العرب من منطقة وأصوليين في دراسة الدلالة اللغوية المفردة أو في السياق.

ولقد أدرك العرب أهمية المقام في فهم الكلام، لكنهم لم يدرسوه لذاته بل تكلموا عنه دون أن يقصدوا إلى إقامة نظرية خاصة به.

وقد أقرّ تمام بجهودهم في هذا المجال عندما قال¹: «وحيث قال البلاغيون: لكلّ مقام مقال ولكلّ كلمة مع صاحبها مقام وقعوا في عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد السواء، ولم يكن مالينوفيسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير *contexte of situation*، يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إنّ الذين عرفوا هذا المفهوم سجلوه في كتب لهم تحت اصطلاح "المقام"».

ويرجع تمام حسان سبب اهتمام العرب القدامى بالمبنى إلى مدى حرصهم على لغة القرآن الكريم من أن تمتد إليه أغراض اللحن التي بدأت في التفشي في أوائل العهد الإسلامي². وفي هذا يقول: ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساساً ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء³.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 372.

² - عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ط1، عمان، دار الإسرء، 2002م، ص 314.

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 12.

واهتمام العرب بالأخطاء النحوية التي قد تمس الجانب الشكلي للغة وبالحسن جعل من النحو يتسم بسمة النحو التعليمي لا العلمي¹ لمبالغتهم في مراقبة الحركة الإعرابية وما يطرأ عليها من تغيير. كما أنّ هذا الاهتمام المبالغ فيه جعلهم يقعون في أخطاء منهجية أبرزها قضية الزمن النحوي والزمن الصرفي بلجؤهم إلى علل غير منطقية في تفسيرهم لقواعد اللغة العربية لأن بعض التراكيب المتشابهة قد توقع اللغوي في مشكل التفسير، وهنا يتدخل السياق كعامل مساعد لشرح معنى التركيب. وقد ظهر اهتمام العرب بالمعنى لاحقاً مع النقد الذي وجهه عبد القاهر الجرجاني للنحاة العرب الذين أهملوا المعنى انطلاقاً من فكرة أن في زيادة المبنى زيادة في المعنى. فعبد القاهر يرى أن مدار الأمر كله هو توخي معاني النحو².

ومن هنا عرف النظم بقوله: «ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم»³.

فيعد الجرجاني بهذا مؤسساً لنظرية جديدة في النحو قوامها المعنى النحو حيث أعطاها أهمية كبيرة في فهم الكلام.

وفي هذا المقام يرى تمام حسان أن: «دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتف إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي»⁴.

ولقد تأثر تمام حسان بنظرية عبد القاهر الجرجاني في بناء نظرية خاصة ما تعلق بجانب المعنى، حيث نجده يقول: اعترف لأرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 13.

² - فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ط1، مصر، اترك للنشر، 2004م، ص 54.

³ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 38.

⁴ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

المعنى النحوي والدلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة وأحيانا أخرى بإشارات¹.

فتمام حسان يثبت مرة أخرى من خلال هذا الاعتراف تمسكه بالتراث فقد استثمر التراث فيما يفيد الدراسة اللغوية الحديثة خاصة ما تعلق بجانب المعنى.

إن المعنى في نظر تمام حسان من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية².

لأن اللغة لا تدرس إلا في كنف المجتمع. ولقد قسّم المعنى إلى ثلاثة أنماط تتمثل فيما يلي³:

1- معنى وظيفي: يعتمد في تحقيقه على النظام اللغوي أو السياق، وهو متعلق بوظيفة الجزء.

2- معنى معجمي: وهو خارج السياق ومتعدد، وواحد فقط في السياق، لأن معنى الكلمة

المعجمي متعدد لا يحدده إلا السياق.

3- معنى اجتماعي (المقام): وهو أشمل من سابقه، على المقال أهمية اجتماعية تاريخية.

فالمعنى على هذه المستويات (الأنظمة الصوتية والصرفية والنحوية) هو معنى وظيفي أي أن

ما يسمى المعنى على أساس هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي⁴.

ومن هنا تتحدد مهمة علم النحو بأنها دراسة العلاقات بين الأبواب النحوية ممثلة في المفردات

التي في التركيب⁵ والتفاعل الذي يكون بينهما يشكل مع الموقف المعين المعنى الدلالي للجملة.

ومن هنا نقول أن القصد من وراء اهتمام تمام حسان بالمعنى الوظيفي الذي يكون على مستوى

الأنظمة الصوتية والصرفية والنحوية يمثل غايته لأنه يرى أن: «وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة

الطبيعية لنجاح عملية التعليق».

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص14.

² - المرجع نفسه، ص28.

³ - المرجع نفسه، ص 28-29

⁴ - المرجع نفسه ، ص 182.

⁵ - عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط1، الأردن، دار حامد، 2004م، ص 146.

لقد ذهب تمام حسان في طرحه للمعنى مذهب المدرسة اللغوية التي لا ترى الدلالة مكتملة إلاّ بالسياق الاجتماعي وهو ما يسميه مالينوفسكي بـ «سياق الحال» ويسميه تمام بالمقام الذي هو السياق اللغوي.

ومن هنا يتّضح أنّ تمام حسان مثل فيرث في جعل المعنى غاية الدراسة اللغوية وفي إيقاف الدلالة على السياق الاجتماعي¹.

فتمام حسان قد استثمر التراث ووجهه حسب منهجه السياقي، وقد عارض في توجهه هذا الاتجاه البنيوي الشكلي الذي أبعد المعنى وأهمله وهنا يظهر اجتهاد تمام الخاص.

لقد انطلق تمام حسان في دراسته من كتب النحو والصرف التراثية أي نحن أمام نموذج قديم يعاد النظر فيه. وهو بهذا خالف مبدأ المنهج الوصفي الذي يتّفق كلّ الباحثين على أهميته في وصف اللغة المنطوقة المستعملة ومن هنا لا يمكن أن ننعت دراسته بأنها محاولة في وصف اللغة العربية بل إنّها تمثل محاولة في قراءة قواعد اللغة العربية.

لقد لاحظ تمام حسان من خلال قراءته للتراث اللغوي، أنّ النحاة العرب قد أعطوا العلامة الإعرابية - وهي واحدة من القرائن - اهتماما كبيرا، فتكلموا عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثمّ تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن ليصل إلى نتيجة مفادها «أنّ العلامة الإعرابية لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف لأنّ العلامة الإعرابية في كلّ من هذه الحالات ليست ظاهرة

¹ - محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د ط ، بيروت، دار النهضة، 1988م، ص 82.

فيستفاد منها معنى الباب»¹ فتمام حسان لم يعترض على إعطاء الحركة الإعرابية دورا في بيان المعاني النحوية بل رفض فكرة الاعتماد عليها بشكل كامل.

ويعلل الدكتور تمام قصور الحركات الإعرابية عن تفسير المعاني النحوية بأمر هي:

1- إنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات. فهناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل. وكلّ هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

2- أننا لو افترضنا أنّ كلّ الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ من أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس².

فتمام حسان يرى أنّ النحاة قد حملوا العلامة الإعرابية عبء معاني الجمل النحوية والاعتماد على قرينة واحدة لا يمثل واقع اللغة ولا يصفها وصفا دقيقا، بل يجب أن تتضافر القرائن من أجل غاية كبرى تتمثل في كشف اللبس عن المعنى وفي هذا السياق يقول: «إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية...»³

أي أن الكشف عن المعنى لا يكون بقرينة واحدة بل يجب أن تجتمع القرائن وتتعاون لكشفه وتوضيحه.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

² - المرجع نفسه، ص 231.

³ - المرجع نفسه، ص 207.

فالإعراب من خلال تصوره هو «فرع المعنى الوظيفي»¹، فإذا اتّضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون الحاجة إلى المعنى المعجمي، وذلك لأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية "التعليق"، ومن ذلك إعرابه للبيت الذي جاء به والقائم على التراكيب العربية في الحروف وقوانين الأصوات والمباني الصرفية والعلاقات النحوية، وهو:

قاصّ التّجين شبحاله بتريسه الـ فاخي فلم يستف بطاسية البرن²

فقام بإعرابه:

قاصّ: فعل ماض

التّجين: فاعل

شحّاله: مفعول به والهاء مضاف إليه

بتريسه: جار ومجرور

البرن: مضاف إليه

إنّ أوّل ما يؤخذ عليه هنا أنّه استعمل أدوات وضمائر لها معان ودلالات معجمية فإدخال (الـ) على (تجين) دلّ على إمكانية أن يكون اسماً وكذلك إضافة (شحال) للهاء واستعمال (لم).
أما عن إعرابه للبيت فيقال له:

كيف حكمت على (قاص) بأنّه فعل ماض وأنت لا تعرف معناه، والفعل يجب أن يدل على حدث مقترن بزمان فمن أخبرك أن هذا اللفظ يدل على حدث مقترن بزمان؟ فقد يمكن أن يكون اسم فعل أو اسم صوت أو فعل أمر من (قاص).

¹ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 227.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

ومن أخبرك أن التّجّين فاعل وأنت لا تعرف معناه وكونه صالحا للفاعلية، لماذا لا يكون مبتدأ وما قبله اسم صوت وخبره بتريسه.

ومن أخبرك أن (شحاله) مفعول به وأنت لا تعلم معنى قاص وأنه يتطلب مفعولا..

فالمعنى المعجمي إذن يحدد كثيرا من مقتضيات العامل¹.

ففائدة نظرية تضافر القرائن بحسب تمام حسان أنها تنفي عن النحو العربي كل تفسير ظني أو منطقي، وكل جدل حول الأصالة والفرعية في العمل وكذلك القوة والضعف وما يتبع ذلك من تعليقات. أما عن القرائن التي أتى بها تمام حسان فإنها لم تكن غائبة عن النحويين وهي مذكورة في كتبهم بدون هذه الاصطلاحات، والمقارنة التالية تفسّر ذلك:

ففي باب الفاعل مثلا، أنه من مقتضيات الفعل في الفاعل أن يكون اسما وهذا ما يسمّيه صاحب نظرية تضافر القرائن قرينة الصيغة، لكونه منتما لمبنى التقسيمات لبنية الكلمات، ومن المقتضيات أيضا أن يكون الفعل مسندا إلى هذا الاسم، وهذا ما يسمّيه تمام حسان بقرينة الإسناد وهي قرينة معنوية، ومن المقتضيات التي يذكرها النحويون أن يكون هذا الاسم مؤخرا عن الفعل وهذا ما يسمّيه تمام حسان بقرينة الرتبة وهي قرينة لفظية ومن المقتضيات أنّه إذا كان الاسم مؤنثا حقيقيا غير مفصول عن الفعل تلحق بالفعل علامة تأنيث وهذه قرينة المطابقة عند تمام حسان وتشمل أيضا مقتضى أن يكون الفعل للمفرد الغائب إن كان الفاعل مفردا أو مثنى أو جمعا².

وإذا ما وازنا بين تعريف تمام حسان للفاعل من خلال ذكره للقرائن التالية: قرينة الصيغة لانتمائه لمبنى الاسم، قرينة العلامة الإعرابية لأنه مرفوع، قرينة الإسناد، قرينة الرتبة لأنه جاء بعد

¹ - بهاء الدين عبد الرحمن، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، ص 687.

² - المرجع نفسه ، ص 676-677.

الفعل وقرينة المطابقة لأنه أسند للمفرد الغائب¹.

وتعريف النّحاة القدماء له على سبيل المثال تعريف ابن مالك (هو المسند إليه بفعل أو مضمن معناه مقدم فارغ غير مصوّغ للمفعول وهو مرفوع بالمسند).

وإنما لم يذكر ابن مالك قرينة الإسمية في التّعريف ليشمل المسند الاسم الصريح وما هو في تأويل الاسم من نحو(أن) و(ما) المصدريتين مع الفعل فذكر قرينة التعليق التي تبين علاقة، وذكر قرينة صيغة الفعل المبني للفاعل، وذكر قرينة الرتبة والترتيب أي وجوب أن يكون الفاعل بعد الفعل، وذكر قرينة العلامة الإعرابية وهي الرفع، أما قرينة المطابقة في العدد والتنكير والتأنيث فذكرها بعد الحد.

ومثل هذا يصدق على كل الأبواب النحوية التي ذكرها النحويون في كتبهم، حيث لا يشكّل الحديث عن العامل وأثره أي الرفع أو النصب أو الجر إلا جزءا يسيرا من مقتضيات كثيرة تقتضيها العوامل في معمولاتها².

نلاحظ أن تمام حسان لم يأت بجديد فلقد سمّى مقتضيات العامل قرائن وجعل لكل قرينة اسما ولهذا فإن عمله يعدّ تصنيفًا لا غير³.

1-2 أثر نظرية تضافر القرائن على الدرس اللساني المعاصر (نحو النص)

أثار تمام حسان من خلال نظريته "تضافر القرائن" عدة مسائل أصبحت اليوم من المسلمات في دراسة اللغة، ولعلّ أبرزها ما يسمّى في الدرس اللغوي الحديث "بنحو النص"، فقد سعى من خلال قوله بتضافر القرائن إلى تجاوز حد الجملة في التحليل اللغوي إلى النص، ويعود ذلك إلى استنطاقه للتراث

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 181.

² - د/بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمان، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، ص 678 .

³ - المرجع نفسه، ص 677-678.

العربي من جهة وتأثره بالدراسات اللغوية في الغرب من جهة أخرى.

لقد شكل النص مفهوما مركزيا في الدراسات اللسانية المعاصرة، فتعددت المصطلحات الدالة على هذا العلم، فأطلقوا عليه مصطلح: علم النص، علم اللغة النصي، لسانيات النص، ونحو النص، ونظرية النص أيضا، وكلها تتفق حول ضرورة مجاوزة "الجملة" في التحليل إلى فضاء أرحب وأوسع، بل وأخصب هو الفضاء النصي¹، وقد حدد نحو النص بأنه: «نمط من التحليل ذو مسائل بحثية مركبة، تمتد قدرتها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة بالإضافة إلى فحصها لعلاقة المكونات التركيبية داخل الجملة، وتشمل علاقات ما وراء الجملة مستويات ذات طابع تدريجي يبدأ من علاقات ما بين الجمل، ثم الفقرة، ثم النص أو الخطاب بتمامه»²

بدأت إرهابات هذا العلم (نحو النص) على يد العالم اللغوي (هاريس) في بداية النصف الثاني من القرن العشرين من خلال كتابه (تحليل الخطاب)، وكان قد ركز فيه على الجوانب النحوية البنوية، ربما لأنه كان أحد تلامذة العالم "بلومفيلد" البنوي، ثم تطورت الدراسات النصية على يد العالم الهولندي (فان ديك) بعد عقدين من أفكار هاريس عن النص، ويعدّ "فان دايك" المؤسس الأوّل لعلم النص أو نحو النص حيث بدأ " ببيان أوجه عدم كفاية نحو الجملة لوصف ظواهر تتجاوز حدود الجملة، غير أنّ ذلك لا يعني رفض مقولات نحو الجملة أو التقليل من قيمتها أو التشكيك في صحتها، بل إنّ الأمر بالنسبة له ولغيره من علماء النص يمكن أن يتحدّد في أنّه قد تحتم بعد إدخال عناصر دلالية وتداولية إلى الوصف والتحليل اللغويين"³

¹ - خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط1، الجزائر، دار القصة للنشر، 2000م، ص 167.

² - د/سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، مقالة في التذكاري المهدى إلى الأستاذ عبد السلام هارون في ذكره الثانية، جامعة الكويت، 1990م، ص 407.

³ - د/سعيد حسن بحيري، علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)، ط1، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، 1413هـ - 1993م، ص 210.

حتى أصبح نحو النص حقيقة راسخة على يد (روبرت دي بوجراند) و(دريسler) في الثمانينات من القرن المنصرم حيث حدّدوا المعايير السبعة التي يتحقّق من خلالها النص ويتأكد دور الربط من خلالها لتحقيق ما يطلق عليه (النّصية)، وهذه المعايير هي¹ :

1- الاتساق (التضام) (cohesio) : ويشمل الإجراءات المستعملة في توفير الترابط بين عناصر ظاهر النص كبناء العبارات والجمل، واستعمال الضمائر وغيرها من الأدوات.

2- الانسجام (التقارن) (coherence) : ويشمل الإجراءات المستعملة في إثارة عناصر المعرفة من مفاهيم وعلاقات، فمنها منطقية كالسببية، ومنها معرفة كيفية تنظيم الحوادث ومنها أيضا محاولة توفير الاستمرارية في الخبرة البشرية .

3- القصدية (intentionality) : وهي قصد منتج النص من توفير الاتساق والانسجام لهدف معين.

4- المقبولية (acceptability) : وهي تقبل المستقبل للنص باعتباره متسقا ومنسجما.

5- الموقفية (situationality) : وهي العوامل التي تصل النص بموقف معين .

6- الإعلامية (الإخبارية) (informativity) : وتشمل عامل الجودة في النص

7- التّناس أو النصّوصية (intertextuality) وتتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى.

إنّ نحو النص يشمل النص وسياقه وظروفه وفضاءاته ومعانيه المتعلّقة القبلية والبعديّة مراعيًا ظروف المتلقي وثقافته وأشياء أخرى كثيرة تحيط بالنص، ولم يقصد دي بوجراند ودريسler ضرورة تحقق هذه المعايير السبعة في كلّ نص وإنّما يتحقق الاكتمال النصي بوجودها، وأحيانا تتشكّل نصوص بأقلّ قدر منها .

¹- روبرت دي بوجراند وولفغانغ دريسler، مدخل إلى علم لغة النص، تر: إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، ط1، القاهرة، دار الكتاب، 1993م، ص 11 - 12.

ويعدّ الدكتور سعد مصلوح من أوائل الذين نقلوا الفكر الغربي عن نحو النص إلى العربية وذلك في مقالة كتبها في الكتاب التذكاري المهدى إلى الاستاذ عبد السلام هارون في ذكره الثانية بكلية الآداب بجامعة الكويت عام (1989-1990) بعنوان " العربية من نحو الجملة إلى نحو النص" ومن بعده أصدر محمد خطابي في كتابه " لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب" ضمن مطبوعات المركز الثقافي العربي عام 1991، ثم أصدر الدكتور صلاح فضل كتابه " بلاغة الخطاب وعلم النص" ضمن سلسلة عالم المعرفة بالكويت عام 1992، إلّا أنّ كتاب " علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات" للدكتور سعيد حسن بحيري الذي نشر عام 1993م ضمن منشورات مكتبة الأنجلو المصرية يعدّ أول كتاب مفصل نقل عن علم اللغة النّصي إلى العربية نقلا وافيا، ثمّ توالى بعده المؤلفات حيث ترجم تمام حسان كتاب " النّص والخطاب والإجراء" لدى بوجراند ونشره عام 1998م عن عالم الكتب بالقاهرة .

وإذا ما بحثنا عن جذور (نحو النص) في تراثنا، فإننا نلاحظ التقارب الموجود بين أفكار نظرية النظم وأفكار نحو النص، ولتحديد أيّ النظريتين أفادت من أفكار الأخرى نحتكم إلى فكرة الزمن فنجد أنّ نظرية النظم على يد كل من القاضي عبد الجبار وعبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري في حين ظهرت أفكار نظرية النص في نهايات القرن الرابع عشر الهجري (منتصف القرن العشرين ميلاديا)، هذا وقد ساعدت كثرة التأليف وازدهار حركة الترجمة على تأثر الأفكار بعضها ببعض .

ولا نستبعد أن يكون علماء الغرب قد أفادوا من كتاب دلائل الإعجاز إمّا بترجمته إلى لغاتهم أو ربّما ساعدت البعثات العلميّة العربية في منتصف القرن التاسع عشر على نقل التراث اللغوي العربي إلى الغرب ومن ثمّ بنى الغرب أفكارهم على هذا التراث¹ .

¹ - وحيد الدين طاهر عبد العزيز، مكونات النظرية بين الدراسة والتطبيق، ط1، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2013م، ص 15-16.

وهذا لا يعني أن الغرب لم يضيف جديدا في تطور النظرية، إنَّهم فعلوا الخطوة التي كان على المفكرين العرب أن يفعلوها في القرن السادس الهجري لإكمال جهود عبد الجبار والجرجاني، فقدموا بذلك نظرية مكتملة الأركان منظّمة الأفكار.

هذا عن جذور (نحو النص) من الوجهة النظرية، أمّا عن جذور الفكرة تطبيقيا فإنّ تفسير سور القرآن الكريم يعدّ تطبيقا لفكرة نحو النص فقد درس علماء التفسير النصّ القرآني وطبقوا معايير ضبط النصّ دون أن يعرفوا فكرة المعايير، فدرسوا الربط والتماسك الدلالي ودرسوا الإخبار أو الإعلام والقصد إبان تحدثهم عن أهداف النصّ القرآني وما يستفاد من السور، ودرسوا معيار المقامية حين تحدثوا عن أسباب النزول ودرسوا التناص (القرآن يفسر بعضه بعضا)، والمقبولية التي تتمثل في مراعاة أحوال المخاطبين، بل إنّ علماء التفسير جعلوا كلّ سورة نصّا مستقلا، وكلّ نصّ من هذه النصوص ينضوي ضمن نص أكبر هو النصّ القرآني بجميع سورته وثمّة محاولة أجراها حازم القرطاجني في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)، في تحليله لقصيدة (أغالب فيك الشوق والشوق أغلب)، حيث قسم القصيدة إلى أجزاء وسمّى كل قسم فصلا، ثمّ أشار إلى طريقة وصل الفصول بعضها ببعض، إذ يشترط أن يكون معنى كل فصل تابعا لمعنى سابقه، ثمّ أورد القصيدة كاملة محللا العلاقة بين أجزائها ووحداتها المكونة لها على هذا الأساس الدلالي الذي لا يقف عند حدود التعلّق النحوي بين الجملتين¹.

إنّ الصلة بين نحو الجملة ونحو النص وثيقة حيث يصعب الفصل بينها، وبالرغم من ذلك نجد أن فان دايك قد حدد مهمة نحو النص على أنّها صياغة قواعد تمكّنا من وصف الأبنية وصفا محكما متكاملا، إنّ الجملة في النصّ ذات دلالة جزئية ولا يمكن أن تتقرّر بالتحديد الدلالة الحقيقية لكلّ جملة داخل ما يسمى بكلية النصّ إلا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة في ذلك التسلسل أو التتابع الجملي

¹ - وحيد الدين الطاهر عبد العزيز، مكونات النظرية بين الدراسة والتطبيق، ص16.

إذ ينظر إلى النص مهما صغر حجمه على أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، فالاعتداد هنا ليس بالامتداد الطولي للنص بل بالأبنية الكبرى المتلاحمة داخليا التي يقدمها النص ولا شك أنّ الجمل يمكن أن تستقل بدلالاتها الجزئية إذا كان التوجه إلى الحكم على هذه الجزئيات، ولكن إذا أريد حكم كلي لا يستند إلى أشتات فلا يستقيم ذلك التوجه ، فالنص لا يجيز وجودا مستقلا لعناصره ،حيث لا تكون القيم الكبرى المتكونة من ذلك التكوين الأكبر.

هذا وقد حدّد كل من بوجراند ودريسلر مفهوم النص بأنّه حدث تواصل يُلزم لكونه نصا أن تتوفر له سبعة معايير للنصية هي السبك والحبك والقصد والقبول والإعلام والمقامية والتّناص.

ولقد ميّز تمام حسان بين نحو الجملة ونحو النص، وذلك انطلاقا من الصفات التي حدّدها النّحاة العرب لتحقيق نحوهم، فأشار إلى مجموعة من المبادئ الحاكمة التي تخص نحو الجملة فقط وهي¹:

1- الاطراد: وهو ثبات القاعدة في الحكم على الفصحى، وما خرج عنها عد شاذا، رغم اعترافهم للشذوذ بالفصاحة، إذ تقول القاعدة الأصولية (الشذوذ لا ينافي الفصاحة) وظلّ الشذوذ يحسب خروجاً عن شروط النحو.

2- المعيارية : فالقاعدة في نحو الجملة هي أساس الصحة أو الخطأ وينبغي أن يراعى هذا الأساس عند النظر في أي قول ، فالمعيارية إذن سابقة على النص ، فلا يرتضي النحو نصّا إلا إذا وافق القواعد التي سبق استنباطها.

3- الإطلاق: بمعنى أنّ القاعدة النحوية صادقة على ما قيل من قبل، وما سيقال من بعد فهي الحكم الذي يرد إليه كل الكلام.

¹ - أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ط1، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق ، 2001م، ص 73-

4- الاقتصار على بعث العلاقات في حدود الجملة الواحدة دون تجاوزها إلا عند إرادة معنى الإضراب أو الاستدراك أو غير ذلك من الدلالات التي يمكن أن تربط بين جملتين مثل التعليل أو الشرط أو ما شابه ذلك من دلالات.

ويرى تمام حسان أن نحو النص ينأى عن كل هذه الصفات الأربع فهو بالنسبة للاطراد يعترف بالمؤشرات الأسلوبية، وهي تصرفات فردية يلجأ إليها منشئ النص، ليشير بها انتباه المتلقي علماً أنّ المؤشرات الأسلوبية لا تأتي على نسق واحد مطرد، وإنما تختلف من فرد لآخر.

وأما من حيث المعيارية، فنحو النص أبعد ما يكون منها لأنه نحو تطبيقي غير نظري، فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص ويكون حاضراً ومعرضاً لتطبيق النحو عليه مستخرجاً من مادته، ولهذا يشير نحاة النص أن المعيار دائماً يكون من داخل النص لا من خارجه ومن هنا يمكن أن تختلف المعايير. ونحو النص أيضاً يختلف عن نحو الجملة باعتبار الإطلاق لأنه لا يطبق على كلام قبل أن يصاغ هذا الكلام، ولا أثناء صياغته، ومن هنا يكون الحكم دائماً في نحو النص بعد انتاجه وفي حالة التواصل الفعلي.

كما أنّهما يختلفان أيضاً بالنسبة للاقتصار على تناول العلاقات في داخل الجملة، لأنّ نحو النصّ الأصل فيه كما هو واضح من تسميته أن يكون ميدانه النص كاملاً دون تجزئته¹.

كما رأى تمام حسان أنّ نحو الجملة ونحو النص يلتقيان في صفتين هما²:

1- التّضام: ويتناول التّضام اللفظ، وهو علاقة تشمل أموراً كثيرة مثل: الافتقار والاختصاص

والتّلازم والمطابقة، وعود الضمير... الخ

¹ - أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص 73-74.

² - المرجع نفسه، ص 91.

2- الاتساق: ويمثل علاقة في المعنى بين المتضامين فنحو النص إذن لا يرفض نحو الجملة

رفضاً مطلقاً وإنما يتجاوز العلاقات داخل الجملة الواحدة إلى النص على اتساعه.

ولقد حدّد تمام حسان صفات أخرى يختص بها نحو النص، ولا تعني نحو الجملة في شيء، وهي:

1- القصد : فليس من قبيل النص ما نسمعه من لغو الكلام وحشوه، وكلام السكران والمكره

والناسي والمخطئ، فإذا لم يتحقق القصد لم يتحقق النص بالمعنى الاصطلاحي .

2- التناص: وهو علاقة تقوم بين أجزاء النص، كما تقوم بين النص والنص كعلاقة السؤال

بالجواب، وعلاقة التلخيص بالنص الملخص وعلاقة المتن بالشرح.

3- رعاية الموقف: ومن رعاية الموقف أنه لا يجوز الكلام أثناء الصلاة إلا بقراءة الفاتحة وتفهم

السبب في امتناع أن يعزي أحدنا الآخر وهو يبتسم، وامتناع أن يغني الطالب أثناء الدرس.

4- الإعلامية : ومعناه أن يكون للنص محتوى يجرى إبلاغه للمتلقى بواسطة هذا النص.

5- القبول : ويقابل مطابقة القاعدة في نحو الجملة .

والفرق بين لسانيات النص ولسانيات الجملة في مختلف الكتب التي ألّفت في مجال لسانيات النص

يتمثل فيما يلي¹:

- تنتمي الجملة إلى نظام افتراضي (النحو) في حين يعد النص نظاماً واقعياً، تكون من خلال

عمليات اتخاذ القرارات والانتخابات بين مختلف خيارات الأنظمة الافتراضية.

- تتحدّد الجملة بمعيّار أحادي (علم القواعد) من نظام معرفي وحيد (علم اللغة) في حين تتحدّد

نصية النص بمعايير عدّة من مختلف الأنظمة المعرفية.

- تحدّد القاعدة الجملة، أما النص فلا تنطبق عليه معايير النصية بمثل هذه الحدة.

¹ - إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد ، مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديوجراندي وولفجانج دريسلر، ط2، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م، ص 10-11.

- يتأثر النص بالأعراف الاجتماعية، والعوامل النفسية، وبموقف وقوع النص بوجه خاص، في حين يضعف تأثر الجملة بمثل هذه المؤثرات.

- يستند استغلال الجمل إلى المعرفة القواعدية النابعة لنظام افتراضي، له صفة العمومية أما استغلال النص فيستند إلى معرفة خبرات بوقائع فعلية خاصة .

- يعدّ النص حدث يقصد به شخص إلى توجيه المستقبل صوب بناء علاقات متنوعة لا تقتصر على العلاقات القواعدية، وكذلك إلى التأثير في مواقف بشرية، وذلك خلافا للجملة التي لا تمثّل حدثاً وإنما تستعمل لإبراز العلاقات القواعدية بمعزل عن النص.

- تتخذ الجملة شكلاً معيناً وفقاً لنظام افتراضي محدد ومعلوم، في حين تتشكّل بنية النص بحسب ضوابط المتكلم والمتلقي على حد سواء¹ .

قسم تمام حسان القرائن المقالية إلى قسمين هما القرائن اللفظية والقرائن المعنوية، وبهذا يكون قد وضح معيارين من معايير النص هما الاتساق والانسجام (السبك والحبك)، حيث رأى أن الوظائف التي تؤديها القرائن اللفظية هي الاتساق والوظائف التي تؤديها القرائن المعنوية هي الانسجام، فالقرائن اللفظية من إعراب ورتبة ومطابقة وتضام بالإضافة إلى الأداة والتنغيم تتدرج عند علماء النص ضمن معيار الاتساق.

أما القرائن المعنوية من إسناد وتخصيص ونسبة وتبعية فإنها تتدرج ضمن معيار انسجام النص وإذا اضطرب السبك (التركيب اللغوي) لم يكن له كفاءة إعلامية، ولهذا فرق بين جملة (جاء الجندي على أهبة الاستعداد) والجملة ذاتها بعد انفراط عقد سبكها (على جاء أهبة الجندي الاستعداد)، لأنّ النظام النحوي يتمثّل في عدد من القرائن الدالة على معاني النحو ومن القرائن اللفظية قرينة التضام

¹ - إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديوجراند وولفجانج دريسلر، ص 10-11.

وهي تشتمل على مفاهيم الافتقار والاختصاص والتنافي، ثم قرينة الرتبة والربط، فالجملة الثانية خلت من السبك لأنها خالفت النظام النحوي من سياق النص أو من سياق الموقف، فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك كفاءة إعلام¹.

أ- الاتساق : وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق، بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي، الأمر الذي يمكننا من استعادة هذا الترابط، فالإتساق إذن عند علماء النص يقصد به التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص أو خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية الشكلية التي تربط بين عناصر النص، ويعتمد وصف اتساق نص معين برصد الضمائر، والإشارات المحلية، ووسائل الربط المتنوعة كالعطف والاستبدال والحذف والمقارنة والاستدراك .

ب- الانسجام : ويتطلب هذا المعيار العديد من الإجراءات، الأمر الذي تنتشط بها عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، وتشتمل الوسائل التي تحقق الالتحام في هذا المعيار على العناصر المنطقية كالسببية والعموم والخصوص، ومعلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف، والسعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية، ويدعم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص، مع المعرفة السابقة بالعالم، فالانسجام هو ترابط يتحقق على مستوى المعاني والأفكار الواردة في النص.

وإذا كان النص مترابطا من الناحية النحوية الشكلية، وغير مترابط من الناحية الفكرية نقول أنّ نصيته لم تكتمل بعد، لأنّ الاتساق والانسجام وجهان لعملة واحدة هي النص، فالأول يعنى بكيفية ربط مكونات النص السطحي (الكلمات)، والثاني يعنى بكيفية ربط تصورات ومفاهيمه إنّهما يتكاملان

¹ - عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، ط1، مصر، عالم الكتب، 2002م، ص 44-45.

تكاملاً حاصلًا وقويا في تشكيل عالم النص وديناميته، إذ ينبغي على النص في مجمله أن يتسم بسمات التماسك والترابط.

وما يحسب لتمام حسان أنه أدرك أهمية المقام في تحديد المعنى أو دلالة النص، مثلما أدركه علماء النص، فأفرد قسما كبيرا قسيما للقرائن المقالية سمّاه القرائن الحالية أو المقامية، وفكرة المقام عرفها البلاغيون العرب قديما حين قالوا (لكلّ مقام مقال) و(لكلّ كلمة مع صاحبها مقام)، وهي تضمّ المتكلم والسامع والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث، وقد أولى علم اللغة النصي اهتماما بالتعبير عن هدف النص فيما سمّي بمعيار القصدية الذي تنبّه إليه تمام حسان عندما قال في تقديم كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) " لا بدّ أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب لأنّ كلّ دراسة لغوية - لا في الفصحى فقط بل في كل لغات العالم - لا بدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة"¹ ولعلّه قصد بالمعنى هنا معيار القصدية وليس ذلك فحسب بل أفرد بحثا موجزا في الكتاب نفسه تحت عنوان (غايات الأداء)² قصد منه غايات النصوص وأهدافها ومن غايات الأداء - عنده - التشجيع والمصادقة والتثبيط والشتم والتّمني والترجي واللّعن والفخر والتّحدي والتّحضيض والاستخفاف والتّحقير والتّعظيم والإخبار وغيرها من الغايات التي يهدف إليها النص. والمقبولية معيار من معايير النص يتعلّق بموقف المتلقي الذي يعطي انطبعا عن النص (هل النص متماسك ومقبول لديه أو لا؟) قد تنبّه إليه أيضا تمام حسان إذ يقول: "بحسب هذا الفهم الشامل لفكرة (المقام) يعتبر النص (المقال) غير منبّت عمّن ساقه ومن سيق إليه"³ وواضح من فكرة المقام عنده أو (قرينة المقام) فكرة شاملة تضمّ ثلاثة معايير من معايير النص هي المقبولية والاختبارية والموقفية، أما معيار التناص الذي يختص بالتعبير عن تبعية نص لنصوص أخرى أو

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 9

² - المرجع نفسه، ص 363.

³ - المرجع نفسه، ص 351.

تداخل النص مع غيره من النصوص فإنّ الدكتور تمام حسان يرى"أنّ ذلك ليس غريبا على الفكر الإسلامي على كل حال فمن العبارات المشهورة في عرف المفسرين للنص القرآني أنّ القرآن يفسّر بعضه بعضا وأنّ السّنة تخصص عموم القرآن وأنّ الاستشهاد وسيلة من وسائل التوثيق".¹

ويوضّح الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) مفهوم التناص قائلا:" إنّ من المقال ما يتّصف بصفات معينة أو ما يتوافر له مزايا معينة تجعله صالحا للاستحضار في المقامات التي تشبه مقامه الأصلي الذي قيل فيه فيصبح المقال جزءا من المقام الجديد في تحليل هذا المقام الجديد".²

ولم يقتصر جهد تمام حسان على تتبّع عناصر النّظرية النّصية فقط، بل إنّ الدّارس لمؤلفاته يلاحظ محاولته الجادة لدراسة النص العربي في ضوء عناصر هذه النظرية ، وفيما يلي سنحاول تتبّع آراءه فيما يخصّ المعايير السبعة التي تتحقّق من خلالها نصيّة النص :

1- الاتساق (السّبك) : يرى تمام حسان أنّ للربط فائدة في وضوح المعنى من جهة والتعرف والتّذكر من جهة أخرى، وقد فرّق بين ثلاثة أشكال من الربط في النصّ العربي وهي: الربط بالأداة والربط بإعادة عنصر لفظي، والربط بالإحالة إلى مفهوم أو مذكور سابق

أ- الربط بالأداة : يتمثّل الربط بالأداة في أنّ معناها ينسحب على كلّ ما دخل في حيزها من عناصر الجملة أي أنّ كلّ ما دخل في حيّز النّفي مثلا فهو منفي واشتراك عناصر الجملة في معنى النّفي الحادث بسبب تقدّم الأداة يجعل الأداة سببا في هذه الاشتراك بمعنى أنّها ربطت بين عناصر الجملة بتشريكيها في معنى النّفي فأحكمت الصّلة بين هذه العناصر فلم يخرج عن معنى النّفي منها شيء، ولقد قسم الأدوات بحسب ورودها في الجملة إلى :

¹ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص403.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص340.

- الأدوات التي تدخل على الجمل: كالتَّوَّاسُخ، وأدوات النَّفْي والتَّوَكِيد، والاستفهام والنَّهْي والتَّمْنِي والتَّرجِي والعرض و التَّحْضِيض والقسم والشَّرْط، والتَّعْجِب والنَّدَاء وتكون رتبة هذه الأدوات على وجه العموم الصدارة¹ .

فالتأكيد مثلا ينصب على إسناد المسند إلى المسند إليه فيعطي الإسناد قوة لم تكن له من قبله ومن هنا يربط أواخر الجملة .

وأداة الشرط فيها إفادة ترتب الجواب على الشرط وفي هذا الترتب ربط بين عنصري الجملة. أما عن الجمل الطلبية ففي جميعها طلب إيقاع حدث معين فالاستفهام طلب الإجابة، والعرض طلب الاستجابة والتحضيض طلب الموافقة والتمني طلب وقوع ما لا ينفع، والتَّرجي طلب وقوع الممكن والنَّداء طلب الإقبال والاستغاثة طلب الإغاثة .

فالأداة في جميعها ينصب معناها على نسبة كل عنصر في الجملة إلى العنصر الآخر وهذا معنى كونه رابطة.

وبخصوص الجمل الإنشائية غير الطلبية، وهي الجمل الإفصاحية فهي لا تفيد طلب إيقاع حدث وإنما تفصح عن حالة أو موقف في النفس ومع هذا تصدرت الأدوات بعض هذه الجمل التي لها طابع الصيحات كالتعجب والإغراء والتحذير والندبة أو طابع التوكيد كالقسم وعدت الأداة رابطة في هذه الجمل القصيرة لأنه لو لم تكن لما كان المعنى فحذفت لوجب التعويض عن حذفها كما في (رباه) إذا قامت الألف والهاء دليلا على (يا) المحذوفة² .

-الأدوات التي تدخل على المفردات : كحروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا وتكون رتبة هذه الأدوات التقدم دوما.

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب ، ج1، ص178-179.

² - المرجع نفسه، ص179.

فحروف الجر مثلا تفيد العلاقة بينها وبين مجرورها فإذا قلنا : «صدق محمد فيما قال» فقد جعلنا الحدث الذي في «صدق» وهو «الصدق» مظهرًا في المصدر المؤول من (ما) و(قال) وهو القول وهكذا تتحمل في معنى العلاقة الرابطة بين الصدق والقول¹.

وحرف الاستثناء يدلّ على علاقة بين اسمين أحدهما مخرج منه والثاني مخرج أي أنّ العلاقة المعبر عنها هنا هي علاقة الإخراج ومثال ذلك : « دخلت المسجد الحرام فما وجدت رجلا إلا يصلي أو يطوف » والتقدير : « ما وجدت رجلا إلا رجلا مصليا أو طائفا » وحرف المعية يربط بين متلازمين أحدهما مدخولها والثاني معنى المصدر الذي في الفعل فإذا قلت : «سر ويمين الطريق» كان المعنى : « ينبغي أن يكون السير ملازما ليمين الطريق »

- الأدوات الداخلة على صدور الجمل : كوقوع الفاء في جواب الشرط، وإذا الفجائية واللام الواقعة في جواب لولا، والواقعة في جواب القسم، والفاء الواقعة في جواب أما، وإذا نظرنا إلى الأجوبة في كل هذه الأنواع ، وجدنا القاعدة تنص على اقترانه بحرف الجواب، تجنبنا للبس إذا لم يذكر الحرف في صدر الجواب، فإذا تأملنا قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا ﴾² ، ثمّ تصورنا حذف الفاء من الجواب، لوجدنا شبه الجملة (فعمله لنفسه) يصلح صفة للمفعول (صالحا) الذي قبله أي أن صورة التركيب من غير حرف الجواب تؤدي إلى اللبس³.

ب - الربط بالتّرداد : والمقصود بالتّرداد إما المطابقة وإما التكرار⁴، فأما المطابقة فإنّها تقوي الصّلة بين المتطابقين، وتساعد على التحام أجزاء التركيب، ولولاها لما كان المعنى، ولقد قدّم تمام

¹- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص184.

²- سورة فصلت، الآية 46.

³- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 180.

⁴- المرجع نفسه، ص 186.

حسان مثالا يبيّن دور المطابقة بين عناصر السياق، وهذه الجملة : الأخوان التوأمان يتشابهان، نلاحظ في تركيب العبارة ما يلي¹:

- 1- في الاسم والوصف ألف تنثية و في الفعل ألف اثنين
 - 2- في الاسم والوصف تذكير وفي للفعل إسناد إلى مذكر (ياء المضارعة)
 - 3- لام التعريف التي في الاسم تقابل «الـ» الموصولة التي في الوصف
 - 4- الاسم الظاهر والوصف ناسبهما ابتداء المضارع ببناء الغائب
 - 5- لما كان الاسم مرفوعا رفع الوصف كذلك
- فالموصوف إذن وصفته قد تشاركا في جميع ألقاب المطابقة إضافة لتشاركهما في الإعراب. فالربط بينهما جعل أحدهما لا ينفك في الفهم عن الآخر، وإذا أهدرنا الترتيب قد تتحول الجملة إلى لغو، نحو:

- الأخ التوأمان يتشابهان ————— إهدار التنثية
 - الأخوان التوأمان تتشابهان ————— إهدار التذكير
 - الأخوان التوأمان نتشابه ————— إهدار الغيبة والتنثية
- كما قد تتحوّل إلى معنى آخر، نحو : الأخوان توأمان يتشابهان ————— تحوّلت الجملة إلى جملة غير مرادة².

وفي إهدار الإعراب تصبح : الأخوان التوأمان يتشابهان
أما عن إهدار كل المطابقات في وقت معا ————— الأختان توأمان نتشابه

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 188-189.

² - المرجع نفسه، ص 188-189.

التكرار : قد يكون التكرار للفظ ، وقد يكون تكرارا للمعنى ، كما قد يكون تكرارا لمطلع الجملة لأداء غرض أسلوبى ما ¹.

والتكرار هو شكل من أشكال الاتساق المعجمي، ويتطلب إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له، أو شبه مرادف أو عنصرا مطلقا أو اسما عاما.

والتكرار إنما يكون للتذكير أو للتعرف الذي كان غرض الأدوات.

أ- تكرار اللفظ: وهو الأصل في الربط (من حيث كان التكرار خير وسيلة للتذكير بما سبق) ففي قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ ².

فلو تصورنا أنَّ الذي آتاه الله الملك هو «أ» وأن الذي نزع منه الملك هو «ب» وتصورنا الربط بالضمير فقلنا تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك منه ما كان ذلك هو المقصود، ولأنَّ الملك الثاني غير الأول فلا يجوز أن يكون النص: تؤتي الملك من تشاء وتنزعه ممن تشاء وليس مطابقا للمقصود أيضا أن يقال: وتعز من تشاء وتذلّه ، ومن هنا كان الربط بالتكرار (أي تكرار اللفظ) أمرا لا عوض عنه ³.

ب - تكرار المعنى: يكون تكرار المعنى مع إجمال الأول وتفصيل الثاني فإذا قلت مثلا: «عقيدتي لا إله إلا الله» فإنَّ العقيدة مجملة تشمل مدلول هذه العبارة كما تشمل أنَّ محمدا رسول الله وأنَّ هناك بعثا وحسابا وجنة أو نارا الخ . وأما جملة «لا إله إلا الله» فهي من تفصيل الأول ومن ثمَّ كان المعنى مكررا.

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 189.

² - سورة آل عمران، الآية 26

³ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 189.

فالغرض الأسلوبى أعطاه من الاهتمام ما جعله مساوياً للأول في القصد فتتام حسان قصد بتكرار المعنى ، تضمن المكرر معنى الأول إما معناه الجزئى كما في الجملة الثانية، وإما معناه الكلى كما في الجملة الأولى وكلاهما يساعد على تقوية المعنى وإيضاحه¹ .

ج - تكرار المطلق : وهو وسيلة أسلوبية إما للتأكيد وإما للتذكير، وقد يكون بتكرار اللفظ كما هو، أو مع تعديل طفيف أو يكون إشارة إلى المطلق أو وصفاً له كما يبدو من الشواهد الآتية:²

فمن التكرار للتأكيد، قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِنُونَ ﴾³.

ومن التكرار للتذكير بعد طول المطلق قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾⁴ .

ومن الإشارة إلى المطلق دون تكرار له قوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾⁵ ، وهو من قبيل التوكيد لا التذكير.⁶

ومن التكرار مع تعديل طفيف قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ... ﴾⁷ .

ومن التكرار بواسطة وصف المطلق، قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَفْسِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفِّرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا (155) وَكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا (156) وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 190-191.

² - المرجع نفسه، ص 192.

³ - سورة الروم، الآية 14.

⁴ - سورة النحل، الآية 110.

⁵ - سورة يونس، الآية 58.

⁶ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 193.

⁷ - سورة النور، الآية 36-37.

اتَّبَعَ الظَّنَّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا (157) بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (158) وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا (159) فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ¹.

فقد وصف النقص والكفر والقتل وما تكرر من القول فجعل كل أولئك ظلما وجعل الظلم تلخيصا لما تقدم وتكرارا له للتذكير به².

مما سبق نستنتج أنَّ تكرار مطلع الجملة يؤدي غرضا أسلوبيا ، ويساعد على تثبيت الكلام في ذهن المتلقي لما له من أهمية لذا يلجأ إليه المتكلم إما لتذكير السامع ما يريد قوله في أول الكلام أو لتأكيد أو لوصف معنى معيناً بمعاني فرعية تدخل كلها في المعنى الأعم .

ج - الربط بالإحالة: تعتبر الإحالة علاقة دلالية، تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه، وهي في معظم صورها من قبيل مبدأ «الاختصار» حيث هي عود للضمير إلى مرجع أو إشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة أخرى غير الموصول³ .

ويكون الربط بالإحالة في رأي تمام حسان على أشكال منها:

1- الإحالة بالضمائر: ويعني به استعمال الضمير بدل الاسم ، وحين يكون عوده على مذكور متقدم لفظا ورتبة، أو لفظا دون رتبة، أو رتبة دون لفظ، ويعود بعضها على متأخر لفظا ورتبة كضمير الشأن، فالضمير يحيل إلى اللفظ ويغني عن تكراره، واستعماله مقيد بشرطي المطابقة في اللفظ والمطابقة في القصد، كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ

¹ - سورة النساء ، الآية 155-160.

² - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص194.

³ - المرجع نفسه، ص 195.

مُنْكَرُونَ¹، ففي هذه الآية حل كل من ضميري المفرد كمحل كلمة (يوسف) وحل ضميري الجمع لفظ (إخوة) مع اتحاد اللفظ والقصد في كل حالة².

وإنَّ الأصل أن يكون للضمير مرجع يحيل عليه ليتحقق الربط بالضمير، وأما عوده على مفهوم من الكلام السابق، فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جِمْلِهَآ لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾³، فالضمير المستتر في (كان) كما يقول النحاة عائد على مفهوم من الفعل (تدع) أي (لو كان المدعو ذا قربي)، فيكون التقدير عندئذ: وإن تدع مثقلة مدعوا إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان المدعو ذا قربي⁴.

2- الإحالة بأسماء الإشارة : يرى تمام حسان أن القول بالربط باسم الإشارة ليس جديدا بل مثل له النحاة القدماء، واعترفوا له بوظيفة الربط⁵، ومن استعمال اسم الإشارة في الربط قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُم لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾⁶، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾⁷.

والمعروف أن أسماء الإشارة تقوم بالربط القبلي والبعدي، وهي تحيل دائما لعنصر سابق في الجملة، وينفرد اسم الإشارة المفرد الذي يحيل إلى جملة بأكملها، أو مجموعة من الجمل، ففي قولنا: «استيقظت باكرا، وطول اليوم وأنا أعمل، وبعدها زرت صديقي المريض في المستشفى، هذا ما أتعبني»

فاسم الإشارة المفرد (هذا) يحيل إلى المتوالية السابقة من الجمل .

1- سورة يوسف، الآية 85.

2- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 196.

3- سورة فاطر، الآية 18.

4- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 197.

5- المرجع نفسه، ص 198.

6- سورة التغابن، الآية 09.

7- سورة الشورى، الآية 43.

الانسجام (الالتحام): إِنَّ المتتبع للآراء النحويّة التي عرضها تمام حسان في كتبه، يلاحظ أنّها

قد احتوت مجموعة من العلاقات المعنوية التي توجه المعنى في النص العربي، أو ما يسمّى في

اللّسانيات النّصية بمظاهر الانسجام، وهي عنده :

أ- علاقة السّببية¹: يرى تمام حسان أن السبب يسبق المسبب دائماً ، ولكن الاستعمال اللغوي

يفرق بين السببية الملفوظة والسببية الملحوظة، فأما الملفوظة فقد يتقدم فيها السبب على المسبب

فتكون الأداة هي فاء السببية، نحو: ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾²، وقد يتقدم المسبب

على السبب فتكون الأداة هي لام التعليل نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ

عَلَى النَّاسِ﴾³، فالشهادة على الناس سبب لجعل الأمة وسطاً، وقد يتم ذلك بعبارات أخرى تذكر فيها

حروف أخرى كالباء في: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ﴾⁴.

أما العلاقة الملحوظة فتقوم بين مسبب سابق وسبب لاحق دائماً، والتي تعبر عنها فيها لام

التعليل كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾⁵ أي لأنّ البقر

تشابه علينا.

ب - علاقة التفسير⁶: تشير علاقة التفسير إلى جملة في النص تكشف عن المقصود بجملة

سابقة أو عنصر سابق، ويكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم

والمبهم الذي يفسره التمييز حسب تمام حسان إما أن يكون :

¹ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 301.

² - سورة هود، الآية 113.

³ - سورة البقرة، الآية 142.

⁴ - سورة البقرة، الآية 182.

⁵ - سورة البقرة، الآية 70.

⁶ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 302.

معنى الإسناد أو معنى للتعدية، أو اسم مفرد دال على مقدر مبهم¹.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ (2) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (3) وَلَمْ يَكُنْ

لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (4)﴾²، فالذي بعد لفظ "الصمد" من هذه السورة تفسير له.

ج - علاقة الملابس : وهي اتفاق أمرين أو شركتهما في المكان و الزمان أو كليهما، وهي

العلاقة النحوية التي تقوم بين الفعل والحال، نحو: " جاء زيد راكباً" إذ يتفق المجيء والركوب في

المكان والزمان، وكقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ

تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾³ [سورة المائدة:15] مجيء

الكتاب ملابس لمجيء الرسول⁴.

د - علاقة الموقف : الموقف قالب النصوص، ولا تتم دلالة النص إلا برعاية الموقف. وتسمى

الملابس التي تحيط بإنتاج النص عناصر الموقف⁵، وهي وسيلة مهمة لتحقيق الترابط بين عناصر

النص، وقد يتوقف الفهم على نوع العلاقة بين المتكلم والسامع⁶، ومن رعاية الموقف أنه لا يجوز

الكلام أثناء الصلاة إلا بقراءة الفاتحة والسورة، وأنه لا ينبغي أن يعزي أحدا الآخر وهو يبتسم، وامتناع

أن يغني الطالب أثناء الدرس، فلا بد أن يكون النص مناسباً للموقف الذي يقال فيه .

هـ - الإعلامية : ومعناها أن يكون للنص محتوى يجري إبلاغه للمتلقي بواسطة هذا النص

ونجد أن تمام حسان قد أبعد الكثير من الشعر الحديث الذي لا يوجد له معنى، ولا يحس القارئ فيه

ذوقاً، فهو كما وصفه تمام حسان كالخنثى المشكل، لا ينسب إلى شعر ولا إلى نثر ولا يتمتع بصفتي

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 199.

² - سورة الإخلاص، الآية 01-04.

³ - سورة المائدة، الآية 15.

⁴ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 310.

⁵ - المرجع نفسه، ص 313.

⁶ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص 83.

التضام والاتساق، لا على مستوى نحو الجملة، ولا على مستوى نحو النص، ولقد أورد نصا مصنوعا للاستشهاد ليقف على المقصود من الإعلامية، وهو "إن الذي يرى خواطر التاريخ المقبل، وما تنطوي عليه من تهاويل النزاعات الدقيقة، لا بد أن تبهره أحلام الواقعية، التي تمتد على روافد التاريخ، ولقد كان الإنسان في كل ناحية، من نواحي الوشائج الفارهة في التطور العاطفي، قائما بالقسط بين النية والطوية في تعامل مع غيره من الضوابط وفي موقفه حيال متغيرات الظواهر ولئن كان المد السكوني المتاح للإنسان (منظورا إليه في ضوء الجزر الحركي لأنواع الجماد) لم يأت بجديد في حقل الملاحظة والتجربة، لحق ما نسمع عنه من استقامة المحيط وحلزونية القطر ربما أفضى في نهاية المطاف إلى حدث زمني أرجواني الملمس والاتجاه تلك همسات التاريخ المقبل، شاخصة في مقابل إحياءات العلم وهذا الحدس المضبوط الذي دفع المؤرخين والعلماء إلى كلمة سواء، وقفت بهؤلاء وأولئك على مفترق الطرق ..."¹

ففي رأي تمام حسان أن نحو الجملة لا يعترض على هذا الكلام، لأن كل جملة استوفت أركانها ومكملاتها وحسن رصفها، ولكنها تخلو من الإعلامية، ولا تتقل مضمونا محددا، وبالتالي فهي برأيه لا نص.

ولقد عارض سعد مصلوح هذا الرأي بحجة أن الإعلامية تفترض مسبقا أن الكلام محتوى يجري إبلاغه للمتلقي بواسطة النص، وبالتالي فهي لا تعالج نصا غير محبك (غير متسق)² كما افترض تمام حسان، لأن الإعلامية تتعلق بكيفية استقبال الكلام على أنه نص ذو محتوى، وهذا يحكم عليه المتلقي.

¹ - تمام حسان، الأصول، ص 288-289.

² - سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات وثقافات، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2004، ص 233.

و- علاقة المقام أو السياق: أولى تمام حسان عناية خاصة بالمقام، إذ يراه المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفي في العصر الحاضر وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من الوجوه الثلاثة للمعنى.

ويعد السياق عنصرا مهما في الدراسات اللغوية الحديثة، حيث كان محور اهتمام لسانيات النص وعلم اللغة بصفة عامة، ولقد قدم تمام حسان بناء جديدا للنحو العربي، جعل فيه المعنى غاية الدرس اللغوي، وهو متأثر بسياق الحال لدى فيرث، وأطلق عليه مصطلح (المقام) وجعل السياق اللغوي موازيا له وسماه (المقال) ويكون بذلك قد أخذ بفكرة اجتماعية اللغة التي تستلزم أن يكون الكلام وظيفة واستخدام.

من خلال تتبعنا للآراء التي قدمها تمام حسان بخصوص الانسجام والاتساق، نلاحظ أنه قد حاول الكشف عن أشكال الربط في النص العربي، والعلاقات المعنوية الموجودة فيه بدقة متناهية. اكتفى تمام في دراسته بما يناسب النص العربي، وأضاف إليها أمورا استمدتها من خصوصية هذا النص، لتكون محاولته هذه قاعدة مهمة تفتح آفاقا جديدة للدارسين العرب في مجال اللسانيات النصية.

2- آراء النحويين حول نظرية تضافر القرائن

تضاربت آراء النحويين والباحثين حول نظرية تضافر القرائن لصاحبها تمام حسان، فهناك من رأى فيها عملا لسانيا رائدا استطاع من خلاله أن يطور منهجا جديدا من التراث النحوي العربي القديم معتمدا على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث.

وبالمقابل هناك من قال بأن نظريته لا تكشف عن أي تجديد حقيقي في مقارنة اللغة العربية واعتبروها بذلك مجرد دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج

الوصفي البنيوي ليس إلا، فلم يتوصل بحسبهم إلى وضع وصف جديد كامل للغة العربية بل جدد فيه بعض التجديد¹.

وفيما يلي سنقوم بعرض آراء النحويين والباحثين المؤيدين لنظريته والذين سعوا جاهدين لتحديد قيمتها وفضلها على الدرس اللغوي العربي الحديث من جهة، ومن جهة أخرى المآخذ التي سجلت على محاولته هذه.

2-1 آراء النحويين في بيان فضل نظرية تضافر القرائن على الدرس اللغوي الحديث:

انطلق أصحاب هذا الاتجاه في تحديدهم لفضل ما توصل إليه الدكتور تمام حسان في نظريته تضافر القرائن على الدراسات اللغوية العربية من المنهج النحوي الحديث الذي رسمه تمام لعمله التجديدي فاتخذ من المنهج الوصفي أداة للعلاج. فقد ذكر في مقدمة كتابه اللغة العربية معناها ومبناها: «والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»².

ويرى الدكتور عز الدين مجدوب أن فضل تمام حسان يكمن تأكيده على الحاجة إلى منهج جديد للغة، وفي إلحاحه على ضرورة دراسة القضايا اللغوية ضمن إطار منظم من جهة، واستقلال البحث اللغوي بخصائص تميزه عن غيره من البحوث والاختصاصات من جهة أخرى.

وقد سبقه في هذا أصحاب اللسانيات المقارنة إذ نادوا بضرورة الاستفادة من النظرية التطورية أو مما سموه الدرس اللغوي الحديث، إلا أننا لا نجد عندهم نفس الوضوح المنهجي الذي تمثله تمام حسان وافتتح به مناهج البحث في اللغة.

¹ - العارف عبد الرحمن، تمام حسان رائداً لغوياً، ص 20.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

وعليه يعد عز الدين مجدوب الدكتور تمام حسان أكثر اللغويين العرب وعياً بضرورة بناء الدراسة اللغوية على أسس خاصة بها، فسارع إلى نشر أهم المفاهيم التي كونت منعرجاً نظرياً للدراسة اللغوية، حتى وإن لم يكن أول اللغويين العرب الذين وعوا أن تيسير النحو العربي وإصلاحه لا يمكن أن يتم بدون التفكير في إعادة النظر في منهج النحو العربي.

فعاب على النحويين طريقة كتابتهم لمصنفاتهم في نقد النحو العربي القديم وفي إعادة وصفهم للغة العربية لأنهم غفلوا عن دراسة اللغة العربية المعاصرة «فاللغة نظام ومن ثم فهي موضوع قابل للوصف والملاحظة» وقد وصفها تمام بأنها: «منظمة ضخمة من الأجهزة المتكاملة المنسجمة التي تعمل كلها في اتجاه واحد»¹.

لقد انطلق تمام حسان في التحليل البنيوي للغة العربية من نظرية وصفها «بأنها نظرية جاءت نتيجة قرون في الغرب، فهيكلها غربي وتطبيقها في اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب»².

ومن هنا يحسب له أنه قدم في أول مؤلف له (مناهج البحث في اللغة) التحليل البنيوي للغة العربية على الرغم من أنه لم يستعمل مصطلح البنيوية في كتابه.

إن فضل تمام حسان لا يقتصر على تبنيه للمنهج الوصفي وحسن نشره والتمثيل له بشواهد من الفصحى أو من اللهجات من خلال دراسته للهجتي الكرنك وعدن بل يتجاوزها إلى محاولة إدخال التراث النحوي والعربي في حوار مع اللسانيات.

وهذه نقطة أخرى تحسب له لأنه طرح قضية تبني الثقافة اللسانية وضمها وإعادة توزيعها بصورة واضحة على ساحة الفكر اللساني العربي وهذا ما يساعد على فتح آفاق جديدة له.

¹ - فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 9.

² - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 9.

وبهذا يشهد لتمام أنه قد قدم أوفى قراءة للنحو العربي عبر نظريته ويطلق الدارسون على المزج بين التراث والحداثة مصطلح "التوفيق المعرفي" وهو ما عبر عنه تمام حسان بوضوح في قوله: «وتشعبت المسالك أمام الشعب ... فوجد أمامه طريقا يقوده إلى التراث العربي الخصب، ورأى أنه لو بعث هذا التراث وأحياه لكان دافعا لعزة جديدة لا تقل روعة عن التاريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقا في المستقبل معالمه ما في أيدي الأمم من علوم ومعارف يمكن أن ترقى به إلى مستوى هذه الأمم، ثم رأى لو أنه سلك الطريق الأول فحسب لانقطع به التاريخ عن الحياة ولو سلك الثاني لانقطعت به الحياة عن التاريخ، ففضل أن يأخذ بنصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة»¹.

فضلا عن أنه عرض فيه لعدد من النظريات اللسانية المتباينة، بدءا بأفكار دي سوسير، مروراً بنظرية بلومفيلد ومن ثم الكلام على جون روبرت فيرث ونظريته السياقية مع الاعتماد على طابع الانتقائية في التعاطي مع النظريات اللسانية المراد توصيلها إلى المتلقي العربي.

فربط " تمام حسان " محاولته بمحاولة "سيبويه" و"الجرجاني" فكانت أحسن ربط، لأنه أدرك أن أهمية العمل الذي قام به الرجلان، فسيبويه يعد أول نحوي وضع كتابا في النحو بأسلوب علمي وصفي، عده تمام حسان أحسن محاولة في حقل التحليل.

وبهذا فسيبويه يعد نقطة مضيئة في تاريخ الدرس اللغوي العربي.

والحديث نفسه نقوله عن الجرجاني الذي أدرك في وقت محدود الإمكانيات، أهمية المعنى في فهم التركيب، وعرف أن اللغة ليست علامة إعرابية، بل أن هناك ظروفًا تعود إليها في فهم الكلام وقد صنّفه تمام حسان في حقل التركيب، ليصبح بذلك تمام حسان ثالث مجدد في الدرس اللغوي أو بالأصح ثالث لغوي جريء يعيد تصنيف التراث وفق نظرية المعنى، إذ غير وجهة الدرس اللغوي من

¹ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 27.

اهتمام بالمبنى إلى اهتمام بالمعنى، وسلط الضوء على عدة قضايا عديدة أهملها من سبقوه، وألغى ظواهر لغوية رأى بأنها لا تخدم المعنى واستحدث ضوابط جديدة ونظرية بديلة عن نظرية تراثية.

فهو بالفعل يستحق التقدير لأنه لم يقدر النحو العربي كل التقدير كما فعل الباحثون في زمانه، بل نقد وحل وجاء بالبديل لما رآه مخالفا للبحث اللغوي الحديث.

كما أنه مثل فيرث في جعل المعنى غاية الدراسة اللغوية وفي إيقاف الدلالة على السياق الاجتماعي، وفي تأثر تمام بفيرث نحد صلاح الدين شريف يقول: فإذا كان صحيحا ما رأيناه من اتصال الكاتب بآراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليله ومن البلاغة اهتمامها بالنظر والتركيب ساكبا هذا كله في قالب واحد متبعا في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن.

فتمام حسان قد استثمر التراث ووجهه حسب منهجه السياقي، وقد عارض في توجهه هذا الاتجاه البنوي الشكلي الذي أبعد المعنى وأهمله، رغم أن تمام حسان قد صرح باعتماده على المنهج البنوي لكنه لم يلتزم به التزاما مطلقا، يقول: فلم اعتمد في تفكيري... إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب، وما أقرت به الدراسات اللغوية الحديثة.

من خلال ما تم عرضه نستنتج أن تمام حسان اجتهد حتى تتسم نظريته "تضافر القرائن" بسمعة المعرفة اللسانية الحديثة وذلك بغض النظر عن التداخل بين الاتجاهات اللسانية المختلفة.

وهنا تتحدد رؤية تمام حسان في تيسيره للنحو أكثر من خلال ربطه التراث النحوي بالمناهج اللغوية الحديثة.

ومن هنا نقول أنه قد تمثل حدة اللسانيات بالنظر للتراث العربي كما صنع اللسانيون الغربيون مع تراثهم.

إن تبني تمام حسان للمنهج الوصفي قد خلص الفكر اللغوي العربي الحديث من العموميات التي صاحبت دعاة التيسير والإصلاح ومن الخلط بين الوصفية والتاريخية عند بعض رواد الفكر اللغوي العربي.

إن نظرية تضافر القرائن تعد من أهم ما تم ضمن الاتجاه الوصفي¹ فلقد استطاع تمام حسان من خلالها أن يخلص النحو من شوائب التفكير غير اللغوي بصفة عامة والتفكير الفلسفي بصفة خاصة فهي عنده: «ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه»².

فحولت الدرس النحوي من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب القائم على فكرة العامل ونفى أن يكون بإمكان العلامة الإعرابية جلو المعنى وحدها. وأكد أن ذلك لا يتم إلا بتضافر عدد من القرائن سواء أكانت لفظية أو معنوية واعتبرها بديلاً عن نظرية العامل القديمة التي عقدت الدراسات النحوية من قول بالحذف والنقد والتأويل والتعليل ولهذا عدها النظرية الخالصة من كل مقولة تعتبر لغوية والمعنى النحوي مرتبط ارتباط وثيق بهذه النظرية.

وإن سقطت قرينة من هذه القرائن حل غيرها من القرائن محلها ولذلك سماها نظرية تضافر القرائن.

في هذا الصدد نرى موافقة صلاح بكر لرأي تمام حسان باعتباره الإعراب قرينة من مجموعة من القرائن تقوم بتوضيح الجزئيات التي يتكون منها العمل النحوي³.

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، المغرب: الدار البيضاء منشورات كلية الآداب، 1998م، ص 187-188.

² تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

³ خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م، ص 304.

لقد أعطى تمام حسان للنظام النحوي مفهومه ومكانه الصحيح الذي يعد أهم نظام في اللغة وأكبرها، فلم يعد علما مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط بل تعدى إلى ما هو أهم وألزم التركيب من حيث بنائه وفهم مدلوله معاً¹. ولذلك مزج بين علم النحو وعلم المعاني ليصل إلى دراسة جديدة للغة العربية الفصحى.

وقد جعل النظام النحوي يدور حول فكرة التعليق التي تعد الفكرة المركزية في النحو العربي². ولقد أشار طه الجندي إلى أن حداثة المصطلح عند تمام حسان ترجع إلى نظريته التي قدمها للنحو العربي المسماة بنظرية تضافر القرائن حيث نظر إلى العلاقات المشتبكة في الجملة فقسمها إلى طائفتين من العلاقات سمى الطائفة الأولى: القرائن اللفظية وهي القرائن المنطوقة متمثلة في البنية الخاصة للكلمة وموضعها من الجملة ومضامتها لبعض الكلمات ومطابقتها لما تتطابق معه، وعلاقتها الإعرابية وغيرها من القرائن اللفظية كالربط والأداة والتتعيم، وسمى الطائفة الأخرى: القرائن المعنوية وهي العلاقات السياقية التي تفيد في تحديد المعنى النحوي ومنها قرينة الإسناد، وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل وقرينة التخصيص وتحتها فروع هي: التعدية والغائية والمعية والظرفية والتأكيد والتحديد والملابسة والإخراج والتفسير ولكل منها معنى تدل عليه وقرينة الشبه وهي بدورها تتفرع إلى معاني حروف الجر والإضافة وقرينة التبعية وتتفرع إلى النعت والتأكيد والعطف والإبدال³.

¹ - فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس العربي الحديث، ص 50.

² - ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، د ط، دار المعرفة الجامعية، 1996م، ص 50.

³ - خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 304.

فطه الجندي وجد في تقسيم تمام حسان للعلاقات الموجودة في الجملة والمتشابهة إلى قرائن لفظية وأخرى معنوية الصواب والدقة في تحديد المعنى النحوي للجملة. ولقد وصف هذه النظرية بالموضوعية لما قدمه من أفكار جديدة في الدرس النحوي.

أما أحمد الجندي فرأى في نظرية تضافر القرائن فكرة محكمة الوضع، متكاملة الجوانب هزت الدراسات الأصولية في النحو هذا عنيفا وفسرت بها بعض القراءات التي خرجت عن سنن العربية. وقد أضاف بأن الأستاذ تمام حسان التقط هذه الفكرة من ثنايا التراث العربي فكانت بذلك أجراً محاولة عرفت في العصر الحديث¹.

ومحصول القول أنه يمكننا حصر خصائص نظرية تضافر القرائن التي جاء بها تمام حسان فيما يلي:

1- دراسته للنحو كانت في إطار منهج متكامل رصد دقائق اللغة وتتبع مسائلها بالوصف والتحليل المستندين إلى التطبيق لا التظير فقط.

2- ربط بين علم النحو وعلم المعاني باستتاده على آراء سيبيويه والجرجاني فالأول كان منهجه تحليليا والثاني تركيبيا.

3- خالف مبدأ من مبادئ الوصفيين وهو دراسته للغة المنطوقة، حيث أضاف إليها دراسة اللغة المكتوبة².

4- إن الفكر التجديدي الذي ميز عمله برز في عدة جوانب من اللغة، إذ جعل اللغة نظاما تتدرج تحته أنظمة صغرى تحكم المباني والمعاني ولكل خصائصه وميزاته.

¹ - أحمد علم الدين الجندي، من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي، منشور في كتاب تمام حسان رائدا لغويا، إعداد وإشراف عبد الرحمن العارف، ص 44.

² - ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 50.

فالعلاقات التي تحكم المبنى غير التي تحكم المعنى، وتجتمع هذه العلاقات وفق تتابع تسلسلي يظهر في المعادلة الآتية:

المعنى المعجمي + المعنى الوظيفي (المعاني النحوية) المعنى اللفظي للسياق + المقام المعنى الدلالي.

2-2 مآخذ النحاة حول نظرية تمام حسان:

لقد تمكن تمام حسان من تسجيل ريادته العلمية في ميدان البحث اللساني الحديث بترسيخه لمعالم نظرية لسانية عربية حديثة من خلال نظريته تضافر القرائن، لكن هذا لا يعني خلو نظريته من ثغرات ومآخذ قد سجلها عليه الدارسون في محاولته بناء نظرية جديدة والتي يمكننا إدراجها على النحو التالي:

- لقد اعتمد تمام حسان في بناء نظريته على المنهج الوصفي الذي يجعل من اللغة الحية المنطوقة الميدان الذي يمارس فيه الوصفي إجراءاته ويعمل فيه أدواته، واستنادا على هذا درس لهجتي الكرنك وعدن وتحصل بدراستهما على الماجستير والدكتوراه بجامعة لندن.

لكن تظهر مفارقة منهجية وقع بها الوصفيون العرب ومنهم تمام حسان، وهي أنهم حين يؤلفون في اللسانيات يكتبون مصنفات في نقد النحو العربي القديم وفي إعادة وصف اللغة العربية القديمة ولا يفكرون انطلاقا من أسس مدرستهم بأنهم معنيون بدراسة اللغة العربية المعاصرة وحل مشكلاتها.

فاللغة نظام، وهي إذن موضوع قابل للوصف والملاحظة.

وهذا ما يفسر تركيز تمام حسان في مقاربته اللسانية على ثنائية الشكل والوظيفة بوصفها أساسين من أسس المنهج الوصفي قابلين للتطبيق في كل فرع من فروع الدراسة اللسانية، مؤكداً على أن الاعتماد على الوصف ومقولاته هو التعاطي الوحيد الصالح لدراسة اللغة دراسة علمية دقيقة¹. يرى الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري وهو من أنصار اللسانيات التوليدية أن مهمة اللساني لا بد أن تتجاوز الوصف إلى التفسير واعتبر ادعاء الوصفيين العلمية والمنهجية من أزمات البحث اللساني العربي.

- لقد درس تمام حسان اللغة العربية بشواهد ونصوص من كتب النحاة فباين بذلك منهجه الوصفي التزامني، الذي يدرس الظاهرة في حقبة محددة، كما لأنه لم يقدم أنموذجاً نحويًا يقف أمام الأنموذج البصري وإنما كانت محاولته في الحقيقة دراسة نقدية تسعى إلى إعادة ترتيب اللغة العربية وفق المنهج البنيوي الوصفي.

- ومن هنا نلاحظ أن التحصيل الثقافي اللساني في بواكيره الأولى كان ضمن إطار عام، فاللسانيون المصريون أرادوا أن يصوغوا مشروعاً تجديدياً نابعا من رحم النظام العام للدرس اللغوي القديم، المعتمد على وصف نحو العربية غير أن هذا التحديث اللساني يقوم على أسس نظرية مغايرة فلم يريدوا لمشروعهم أن يقوم على أساس القطيعة الكاملة مع الدرس اللغوي القديم ولم يعمدوا إلى ابتكار لغة واصفة جديدة على نحو ما فعل إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي.

وحتى المفاهيم الجديدة التي قدمها تمام حسان مثل مفهوم "القيم الخلفية" و"التعليق" وغيرها مقتبسة من النظرية القديمة، لذلك لم يكن من وكدهم التقديم الكافي للأسس النظرية للسانيات الحديثة ولا بخلفياتها المعرفية².

¹ - مؤيد آل صوينت وخالد خليل هادي، تمام حسان في معيار النقد اللساني، العدد 203، لسنة 2013م، 1433هـ، ص 248.

² - المرجع نفسه، ص 250.

وتعد مقارنة الباحث عز الدين المجذوب من أكثر المقاربات التي عنيت بدراسة مدونة تمام حسان ولقد أخذ على محاولته مأخذين رئيسيين:

يتعلق المأخذ الأول بالكيفية التي تقبل فيها علم اللسانيات وتمثله إياها.

والثاني يتصل بكيفية إعماله للمفاهيم اللسانية في التراث النحوي ومدى تقويمه ونقده.

ففيما يخص المأخذ الأول فيرى عز الدين المجذوب أنه لا ينبغي للباحث أن يتمثل الإطار النظري الخاص باختصاصه حتى يتقاضي التجريبية بل عليه كذلك أن يكون على وعي بتاريخ هذا الإطار وكيفية تشكله وموقعه التاريخي منه باعتباره ذاتا تاريخية تتحكم فيه صروف الزمان.

ومأخذه على تمام حسان يتعلق بمدى تمثله لتاريخ اللسانيات ومدى وعيه بموقع ما أخذه واعتمده من مسار هذا العلم وتطوره، ويكون له وعي بأهم المنعرجات الحاسمة في تطور اختصاصه وخصوصيته التيار الذي تبني فرضياته.

من هنا بدا له أن تمثل تمام حسان لتاريخ اللسانيات فيه غموض وأخطاء في تصور المنعرجات الحاسمة. فكل ما يذكره أن التفكير اللغوي قد انفصل عن التفكير الفلسفي وهو قول خاطئ ولكنه لعمومه وقلة تفصيله وتصريحه يماثل الخطأ.

كما أنه لا يتبين موقع ما أخذه من مسار العلم ولا يتبين نسبته.

وأما المأخذ الثاني: فيرى المجذوب أن المأخذ الأول المتمثل في كيفية تقبل تمام حسان لعلم اللسانيات وتمثله إياه سينعكس على قراءته للتراث لأن إعمال المفاهيم اللسانية في التراث أصعب من تحصيل هذه المفاهيم في حد ذاتها وإدراكها في مصادرها أو نشرها بلسان غير اللسان الذي اكتشفت فيه¹.

¹ - عز الدين مجذوب، المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، ط1، الجمهورية التونسية، دار محمد علي الحامي، ديسمبر 1998م، ص 42.

وهذه الصعوبة قد تضاهي صعوبة ابتكارها من غيرها لأنه يقتضي من الباحث إدراكا لحقائق العلم في خصائصها المجردة وفي ماهيتها الصرف مهما كانت الملابس الطارئة التي تحف بها أو الأعراض التي تنتكر بها.

فتمام حسان بهذا لم يتمثل جدة اللسانيات تمثلا شاملا واضحا بحيث يعين الفرضيات الملائمة لنقد التراث النحوي العربي.

وعليه فإن عز الدين المجذوب يرى بأن اللسانيات لم تكن المرجع النظري المؤثر ولا الفاعل لتمام حسان وإنما ردّ المرجع الفاعل في تفكيره عند نقده للتراث هو صاحب إحياء النحو ومن تبعه. فتمام حسان إذن كان مواصلة لمدرسة التيسير وتثبيتا لغاياتها أكثر مما كان قطعاً معها وانتساباً للسانيات عند نقد التراث النحوي.

وهذا يدل على أنه قد تبنى في قراءته للتراث الدواعي الاجتماعية والحضارية التي حركت أصحاب التيسير وارتضى الأهداف التي نشدوها.

واعتمد الفرضيات التي عابوا بها النحو القديم. وصار بذلك هدفه كهدفهم تيسير النحو العربي وتخليصه مما عقده وشعب قضاياها.

ولما كانت المحاولات الأولى لتيسير النحو وتطويعه لمقتضيات التعليم الذي أحدثته النهضة تقترن بين مسائل النحو الصرف والبلاغة والأدب وتجمع بينهما في التدريس لتمكين طلابها من إتقان العربية ولما كان إبراهيم مصطفى يدعو إلى إلحاق دراسة الأساليب بالنحو رأينا تمام حسان وأيضا يقتفي واعيا آثار السابقين ويدعوا إلى إلحاق علم المعاني بالنحو¹.

¹ - عز الدين مجذوب، المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، ص 43.

ويضيف عز الدين المجذوب أن تمام حسان قد تبني أيضا كبرى مسلمات هذا الاتجاه، تلك التي تقول بتأثر النحو العربي بالمنطق والميتافيزيقا فذكر بالمقولات العشر لأرسطو وبين الصلة التي يراها قائمة بين كل مقولة وبعض مظاهر التفكير النحوي.

وقد نتج عن تبني أقوال أصحاب التفسير أيضا حضور تصور تجريبي للممارسة العلمية، من ذلك تلك الدعوة إلى التبسيط وتضييق مجال الدراسة بالفوائد العلمية العاجلة ومجافاة التعمق. وقام عليها اعتماد ابن مضاء.

وهذا من أصداء عدم التمييز بين البحث النظري والبحث التطبيقي وخط خصائص أحدهما بالآخر.

ومن ذلك أيضا هذا التصور لعلاقة الوقائع المدروسة بالفرضيات النظرية الذي يخلط بين المسلمات الماقبلية والفرضيات العلمية ومن ذلك حكمه على نظام العوامل. ويلاحظ خاصة عند رفض التقدير جملة ورفض القول بالأصل النظري الذي ترد إليه الفروع سواء كان ذلك على المستوى الصرفي كرد قال إلى قول أو على المستوى النحوي كرد: قام إلى قام زيد بتقدير الضمير¹.

وفي نفس السياق رأى أحمد الجندي أن نظرية تمام حسان ينقصها عامل الاطراد الذي هو أساس هذه النظرية، لأنه لا يمكن أن نفسر في ضوءها الاستعمالات المعاصرة وإنما هي مقصورة على التراث القديم فقط، فتفسر ما وقع سابقا ولا صلة لها بالمستقبل وأوضح بأن هذه النظرية مجرد مقولات نظرية تحتاج إلى التطبيق العملي والتعليمي والتأليف في جميع أبوابه على هدى من فكرته وأنها غير ميسرة إلا للموهوبين².

¹ - عز الدين مجذوب، المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، ص 44.

² - خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 304.

الظاهر أن هذا النقد تعوزه الدقة وذلك لأن نظرية تمام حسان قد غطت قطاعات واسعة في وصف ظواهر اللغة العربية وهذا ما أثبتته الدارسون الذين رأوا صدق دعوة تمام حسان إلى بناء جديد للنحو العربي بتطبيقه لنظرية لغوية حديثة، يعني الإطار العام التحليلي للبنوية الوصفية. وقد رأى حلمي خليل أن القرائن اللفظية والمعنوية يمكن أن تدخل في إطار ما يعرف بالمورفيمات (الصرفيات) بأنواعها الثلاثة لأنها عبارة عن معان وظيفية نحوية صرفية ناتجة عن توزيع المورفيمات وفق علاقات تركيبية¹ وأنواع المورفيمات هي: المورفيم الصرفي والمورفيم المقيد، والمورفيم الحر.

وتقوم تلك المورفيمات بثلاث وظائف هي: التعريف أو التحديد والتصنيف والتوزيع². فنحو جملة (ضرب زيد عمرا) يجد أن القرائن اللفظية والمعنوية تتحقق من خلال صرفيات الصيغة والإعراب والبناء والرتبة والإسناد وغيرها وهي صرفيات بعضها لفظي وبعضها الآخر ومع هذا فإنها تقوم بوظيفة لغوية واحدة³.

ومن المآخذ الأساسية المسجلة على تمام حسان أيضا في بنائه لنظريته: عدم تحديده للمصادر التي استقى منها مادته البحثية سواء أكانت عربية أم غربية، فهو لم يذكر من المصادر التراثية سوى سيبويه (ت 180 هـ) والجرجاني (ت 471 هـ) وابن مالك (ت 672 هـ) والأشموني (ت 969 هـ) في حين يؤكد "بأنه بصدد نقد تراث لغوي كامل".

¹ - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، د ط، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1988م، ص 236.

² - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص 232.

³ - المرجع نفسه، ص 237.

أما المصادر الغربية فقد أهملها على الرغم من أنها كثيرة ومتنوعة في حين يتحدث عن بعض المفاهيم الأساسية في التحليل البنيوي مثل: العلاقات السياقية ومبدأ الاستبدال وغيرهما فإنه لا يشير البتة إلى مصادرها الأصلية.

غير أننا نجده يذكر بعض مصادره في بعض مقدماته، كاعتماده مثلاً على النظرية السياقية التي أرسى دعائمها أستاذه فيرث والذي قد أخذ عنه أثناء دراسته في بريطانيا حيث أن فكرة المقام الذي تلنقي في بعض جوانبها مع آراء القدماء إلى أستاذه فيرث الذي جعل منها نظرية لغوية كاملة في دراسة المعنى بما له صلة بالمبنى، وتأثره بآراء دي سوسير والدليل على ذلك تعريفه للمعنى وتقسيمه له.

ويرى الباحث أحمد العلوي أن عدم ذكر تمام حسان لمصادره سببه راجع إلى أن الباحث أراد أن ينتج نصاً تأسيسياً يقارع به الأماط والأصول من غير أن يعتمد على مصادر متنوعة أو متعددة وإنما استند إلى التمهصلات التي تنبأها.

يقول تمام حسان في مقدمة كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) «ووقفت في هذا الكتاب الذي أراه جهداً متواضعاً إلى استنباط أحكام للنحو العربي يحمل آثار المذهب البنيوي، ولكنه لا يلتزم به التزاماً مطلقاً فلم أعتمد في تفكيري في مادة هذا الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني التشخيصي، في ظل أفكار النحاة العرب وما تعلمته من الدراسات الحديثة»¹.

غير أن الباحث عز الدين مجذوب جزم بانتماء تمام حسان إلى مدرسة فيرث وذلك بالرجوع إلى كتابه الأول (مناهج البحث في اللغة) حيث أورد اسماً مالىنوفسكي وفيرث.

ويتمثل النقد الذي وجهه صلاح الدين الشريف لمشروع تمام حسان أنه قد أهمل الجملة ولم يهتم بها بالرغم من اعتبارها الباب الذي يلج منه المحدثون في دراسة النحو العربي وفي رأيه أن السبب في

¹ -تمام حسان، مقولات في اللغة والأدب، ج2، ص 97.

ذلك كون أن تمام حسان اعتمد على نظرية السياق كما وردت عند (فيرث) التي تهتم بالمعنى إضافة على اعتماده على دراسات عبد القاهر الجرجاني الذي قد نقد النحاة العرب في إهمالهم للمعنى وحصرها عنيتهم بفكرة أن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى.

فخلت بذلك نظريته من كل إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة وصار بهذا أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم اللساني الحديث.

غير أن ما ذهب إليه الباحث سعد مصلوح يتناقض مع رأي صلاح الدين الشريف حيث رأى أن نظرية تضافر القرائن التي ساقها بديلا عن نظرية العامل تمثل الظاهرة الأكثر حضورا في التركيب الجملي المستقل عن المعنى، نعم قد يكون المعنى هو المهيمن على نظريته لكن هذا لا يعني أنه لم يقدم مفاهيم تنتمي لإطار أشمل هو تقديم فهم جديد لما سجله النحاة العرب، وهذا التصور قد انتهى به إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان: المعنى الوظيفي، المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي¹.

وقد رأى بعض الباحثين أن هذا التقسيم يفتقر إلى الخيط الرابط بين تلك المعاني والمستويات المتعددة، والمقصود بذلك: العامل الإعرابي بوصفه أولا المسيطر على البنية الإعرابية، وثانيا المولد لكل الدلالات النحوية.

والسبب في عدم اهتمامه به يعود إلى ما كان دارجا في زمن تأليف الكتاب من معاداة لنظرية الإعراب ومحاولاته لمراجعتها وإعادة تأسيسها على مفهوم القوانين الدلالية التي لا تستند إلى معاني النحو بقدر اعتمادها على المعنى المقامي الاجتماعي والمعنى المعجمي والمعنى الوظيفي.

والجلي بحسب خالد ميلاد أن تمام حسان قد أوقع نفسه في تناقضات متعددة وذلك بسبب سعيه إلى القضاء على نظرية العامل النحوي من بينها أنه يظهر إعجابه بالجرجاني، ويستند إليه في دعم آرائه من ناحية ويذكر ما ذهب إليه بعضهم من أن العامل هو المتكلم إذ يرى أنه بذلك جعل اللغة أمرا

¹ - مؤيد آل صوينت و خالد خليل هادي، تمام حسان في معيار النقد اللساني، ص 256.

فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها طابعها العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها من ناحية ثانية، وكأنه بهذا ينقض مذهب الجرجاني وينقض أسس النظرية التراثية التي تعد البنية العاملة محلا لمعاني النحو ودلالته¹.

إن تسويغ مظاهر الشذوذ التي ساقها تمام حسان لا يسدي خدمة كبيرة لمتكلم باللغة، بدليل أن المتكلم في هذه الأيام لم يجد مستساغا من أن يقيس على "خرق الثوب المسمار" عبارات مماثلة، لكن ذلك يبقى مفيد في نطاق النظر اللغوي، بما يخلقه من آفاق في مجال استتطاق الظاهرة اللغوية. من الملاحظ أن مبدأ تضافر القرائن هو ضرب آخر من العامل أعمق وأشمل، وبهذا ظهر عامل جديد، بل عوامل.

لكن هذه الملاحظات لا تقلل من منزلة العمل الذي أنجزه "تمام حسان"، لأنّ نموذجَه يعدّ أول دراسة متكاملة أعاد من خلالها دراسة النحو العربي القديم من منظور وصفي في الوقت الذي اكتفى فيه آخرون بتقديم ملاحظات عابرة لا ترقى إلى العمل الذي قدمه "تمام حسان".

¹ - مؤيد آل صوينت و خالد خليل هادي، تمام حسان في معيار النقد اللساني، ص 258.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الموسوم بـ " تيسير النحو عند تمام حسان في ضوء نظرية تضافر القرائن"، توصلنا لمجموعة من النتائج نوردتها في النقاط التالية :

1- ظهر التيسير في النحو العربي منذ ظهور هذا العلم، مع وجود اختلاف في طرق التيسير بين شرح لغامض أو تعليق على مبهم أو اللجوء إلى الاختصارات ونظم الفنون في متون ليسهل حفظها كما أن هناك بعض الدعوات قد مست جوهر النحو في أحيان كثيرة .

2- إن محاولة إعادة وصف اللغة العربية، ما هي إلا نتيجة حتمية وضرورية بعد عودة المبعوثين العرب من البلدان الغربية حيث تأثروا بأفكار جديدة، ومناهج حديثة حاولوا تطبيقها على اللغة العربية وعلى أساس ذلك بنوا نقدهم للدراسات اللغوية التراثية، ومن أهم الانتقادات التي وجهوها للنحو العربي ما يلي :

- ارتباط النحو العربي بالمنطق الأرسطي .
- معيارية النحو العربي، وهذا ما جعله بعيدا عن العلمية التي تسعى إليها اللسانيات .
- قصور النظرية النحوية العربية القديمة، وهذا ما يتطلب البحث عن البديل .
- التقليل من شأن العلامة الإعرابية باعتبارها وسيلة خاصة بالمبنى، والمطلوب هو خدمة المعنى
- التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي في طرائق البحث والتدريس .
- الدعوة إلى فسخ المجال للتجديد والإبداع في حقل النحو، وفي حقول اللغة كلها، لأن الأمر يتعلق باللغة يعني هذا أنها سمة حضارة وتاريخ وجود أمة واستمراريتها.

3- إن النحو العربي لا يتعارض ومبادئ اللسانيات، مما يؤكد بإلحاح إمكانية إعادة وصف اللغة العربية ودراساتها في ضوء مستجدات البحث اللساني العام.

4- جاء تمام حسان بنظرية جديدة هي نظرية تضافر القرائن التي تعد فكرة محكمة الوضع متكاملة

الجوانب، هزت الدراسات الأصولية في النحو العربي، التقطها من ثنايا التراث العربي، فوضع بها لبنة في صرح تيسير أصول النحو العربي.

5- استطاع تمام حسان أن يوظف ببراعة المنهج الوصفي السياقي، الذي يقوم على أساس المعنى فكان تلميذا وفيا لأستاذه فيرث، كما نجده أيضا متأثرا بعبد القاهر الجرجاني في فهمه لنظرية التعليق، وهذا واضح من خلال اعترافاته بجهود كل منهما، ليؤكد بذلك على ضرورة الربط بين التراث اللغوي الخالد والدرس اللغوي الحديث.

6- حاول تمام حسان من خلال نظريته تضافر القرائن تيسير النحو وذلك برفضه لعملية التأويل والتفسير ليستبدلها بعملية البحث عن القرائن اللفظية والمعنوية التي توصل إلى المعنى.

7- نظر إلى العلاقات المتداخلة في الجملة فقسمها إلى طائفتين من العلاقات سمى الطائفة الأولى: القرائن اللفظية وهي كل ما يلفظ أو يكتب من عناصر الكلام، ويستدل به على الوظائف النحوية فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا فاعل، وذلك مفعول به ...، وهي: العلامة الإعرابية الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، النغمة.

وسمى الطائفة الأخرى: القرائن المعنوية وهي ظواهر غير لفظية في التركيب، تفهم معنويا من المقال وتعيين على تحديد المعاني الوظيفية النحوية العامة، وتشتمل على: قرينة الإسناد، قرينة المخالفة، قرينة التخصيص، قرينة التبعية، قرينة النسبة.

8- قد يتضح المعنى بدون إحدى القرائن فيمكن الترخص فيها بحذفها.

9- أعطى تمام حسان للنظام النحوي مفهومه ومكانه الصحيح، والذي يعد أهم نظام في اللغة وأكبرها، فلم يعد مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، بل تعداه إلى ما هو أهم وألزم من حيث بناؤه وفهم مدلوله.

10- جعل النظام النحوي ينبنى على خمسة أسس وهي: مجموعة من المعاني النحوية العامة

ومجموعة من المعاني النحوية الخاصة ، وطائفة من العلاقات التي تربط هذه المعاني ومجموعة من القرائن الصوتية والصرفية ومجموعة من القيم الخلافية، وهي تعمل مجتمعة للوصول إلى المعنى الدلالي.

11- إن تضافر القرائن التي نادى بها تمام حسان ضرب آخر من العامل، فلقد استبدل عاملا بعامل آخر أكثر صعوبة من الأول ، فبعدما كان الاتكال على العلامة الإعرابية بمفردها للوصول إلى المعنى ، أصبح لزاما علينا الاعتماد على مجموعة من القرائن .

12- استعمل تمام مصطلحات مختلفة المصدر، فمنها ما كان متداولاً عند النحاة القدامى بمفاهيمها المعروفة كالإسناد والنسبة، التبعية، العلامة الإعرابية والرتبة، وهناك مصطلحات غير في مفاهيمها كال تخصيص الذي عرف في النحو العربي بمعنى التحديد والتعيين، أما عنده فهو علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية تتفرع منها قرائن أخص، كما أخذ مصطلحات قال بها الأصوليون، ثم استعملها النحاة فيما بعد ومنها: التضام والقرينة، كما أنه قد أتى بمصطلح النغمة الذي يعتبر مصطلحا جديدا لم يرد عند النحاة القدامى .

13- خالف تمام مبدأ من مبادئ المنهج الوصفي، وهي الدراسة الآتية للغة في مرحلة معينة إذ درس اللغة العربية الموجودة في كتب النحاة، ومن هنا لا يمكن أن ننعت دراسته بأنها محاولة في وصف قواعد اللغة العربية، بل إنها تمثل محاولة في قراءة قواعد اللغة العربية، غير أنها جاءت بلغة حدائثة، فجل الشواهد والقواعد أخذها من كتب التراث.

14- فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، فهذا الأخير هو وظيفة الصيغة المفردة خارج الجملة، أما الزمن النحوي فيختلف عنه لأنه مرتبط بالسياق وبالجملة التي وردت فيها الصيغة، فبنى بذلك نظاما زمنيا متصلا بالصيغ العربية، اتضح به ما لم يوضحه النحاة من ثراء النحو العربي بالأزمنة المتعددة ولكن رغم نقده لتقسيم القدامى، إلا أنه لم يقدم بديلا للمصطلح، وأبقى على

الصيغ نفسها، على الرغم من ملاحظته حول دلالة الصيغ على كل الأزمنة وما للسياق دور في توجيه الزمن، ومحاولة تمام ينقصها التطبيق، فهي دراسة نظرية اقتراحية إذ هناك فرق بين ما يفرضه منطق العقل وبين الاستعمال اللغوي في الواقع.

15- لا يمكن فهم الزمن النحوي بدون فكرة الجهة التي تعد نزعا من تخصيص الدلالة في الفعل ونحوه.

16- اعتبر الجملة وحدة لغوية أساسية في المستوى التركيبي ، وقسمها تقسيما جديدا انطلاقا من عملية الإسناد، فقدم ثلاثة أقسام لها، هي: جملة فعلية ويكون المسند فيها فعلا والمسند إليه اسما والجملة الاسمية وهي التي يكون المسند فيها اسما، أما الجملة الثالثة فهي الجملة الوصفية التي تبتدئ بوصف (اسم فاعل، اسم مفعول ...الخ)

17- حاول أن يكشف عن أدوات الربط في النص العربي، كما تتبع العلاقات المعنوية فيه، ويكون بذلك قد أولى عناية كبيرة بظاهرة الاتساق المستمدة من خصوصية النص العربي .

18- سعى تمام حسان للوصول إلى المعنى في التركيب العربي، فبحث عنه في كل مستوى من مستويات اللغة، فبحث في الأصوات والصرف والنحو (المعنى الوظيفي) وسكب فيه الكلمات (المعنى المعجمي) فلم يتوصل إلى المعنى، وثم ربط كل هذا بالسياق فكان له ما أراد، فعلم المعاني إذن هو قمة النحو العربي.

19- لقيت محاولة تمام حسان الكثير من الانتقادات التي تزيد من قيمتها ولا تنقص أبدا منها، وإنما تفتح آفاقا واعدة لباحثين من بعده، لينطلقوا من الهفوات التي سجلت حولها حتى يقدموا الجديد القيم للدرس اللغوي العربي، فما توصل إليه من نتائج علمية في مجال اللغة يستحق الدراسة والتمعن، وما اختارنا لتمام حسان إلا نظرة على الحراك اللساني السائد في البلاد العربية.

المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، د ط، القاهرة: دار المعارف، ج6، د. ت.
- 2- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ج5، د ط، دار الفكر العربي، د. ت.
- 3- الخصري محمد الدميّطي، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، د ط، دار إحياء الكتب العربية، ج1، د. ت.
- 4- إبراهيم السامرائي، النحو العربي بناء ونقد منهجي، د. ط، بيروت، دار هلال، 1968م.
- 3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط7، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1994م.
- 4- إبراهيم مذكور، اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في خمس عشرة عاما، د. ط، مصر القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د. ت.
- 5- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د. ط، القاهرة، مكتبة العروبة، 1959م.
- 6- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط1، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1995م.
- 7- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي، 1413هـ - 1992م.
- 8- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج1.
- 9- ابن جني، الخصائص، تح: محمد النجار، ج1، د. ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت.
- 10- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداي، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1.

- 11- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجواري، د.ط، بغداد مطبعة العاني، ج1، 1971م.
- 12- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1992م.
- 13- ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، د.ط، بيروت، عالم الكتب، د.ت.
- 14- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، د.ط، مصر، القاهرة المكتبة الوقفية، ج1، د.ت.
- 15- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تح: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مصر مكتبة الخانجي، ج1، 1408 هـ/ 1988م.
- 16- أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي، كتاب الواضح، تح: د/عبد الكريم خليفة، ط2، الأردن: عمان، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011م.
- 17- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، الحيوان ، تح: عبد السلام هارون ، ط 2، سوريا، دار مصطفى البابي الحلبي، 1965م.
- 18- أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، د.ط، مصر القاهرة، دار المعارف، ، د.ت.
- 19- أحمد علم الدين الجندي، من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي، منشور في كتاب تمام حسان رائدا لغويا، إعداد وإشراف عبد الرحمن العارف.
- 20- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط9، مصر القاهرة، عالم الكتب، 2010م.

- 21- أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط1، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق 2001م.
- 22- إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديوجرانج وولفجانج دريسلر، ط2، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.
- 23- الأنباري أبو البركات، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تح: ابراهيم السمراي، ط3، الأردن مكتبة المنار، 1985م.
- 24- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د ط، دمشق، دار الفكر، ج2، د.ت.
- 25- أنطوان صياح ، دراسات في اللغة العربية الفصحى وطرائق تعليمها، ط1، لبنان، دار الفكر اللبناني، 1995م.
- 26- بشر كمال ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، د.ط، القاهرة، دار غريب، 1999م.
- 27- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ط1، القاهرة دار الكتاب الحديث، 1999م.
- 28- بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، ط1، تيزي وزو، الأمل المدينة الجديدة، 2012م.
- 29- بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، دط، بيروت، دار الفكر، د.ت.
- 30- تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، الأشباه و النظائر ، ط1، دار الكتب العلمية 1411هـ-1991م، ج2.
- 31- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 2006م، ج 1.
- 32- تمام حسان، الخلاصة النحوية، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2000م.

- 33- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، د.ط ، المغرب، دار الثقافة، 1994م، ص 184.
- 34- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، القاهرة، عالم الكتب، 2001م.
- 35- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 1427هـ-2006م، ج2.
- 36- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ط1، القاهرة، عالم الكتب، ج1، 2006م.
- 37- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، د ط، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1986م.
- 38- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م.
- 39- تمام حسان، نحو الجملة ونحو النص، محاضرة ألقى ضمن النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، 1414هـ ، مقال غير منشور.
- 40- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ط1، الأغواط، مطبعة روفي، 2004م.
- 41- الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ط2، بيروت، دار المعرفة، 2007م.
- 42- جلال الدين السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو ، تح: طه عبد الرؤوف سعد، دط القاهرة ، مكتبة الصفا، 1999م.
- 43- جلال الدين السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط2، دمشق، دار البيروني، 1958م.
- 44- جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ط1، بيروت، دار الفرابي، 2001م.
- 45- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، ط1، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2016م.
- 46- حسن خميس الملق، التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، عمان، دار الشروق، د.ت.
- 47- حسني عبد الباري عصر، الاتجاهات الحديثة لتدريس اللغة العربية في المرحلتين الإعدادية الثانوية، د.ط، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م.

48- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، د ط، مصر دار المعرفة الجامعية، 1988م.

49- خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القراءات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ط1، بيروت، دار التدمرية، 2003م.

50- خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التتوخي، د.ط، سوريا، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، د.ت.

51- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط1، الجزائر، دار القصة للنشر، 2000م.

52- روبرت دي بوجراند وولفغانغ دريسلر، مدخل إلى علم لغة النص، تر: إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، ط1، القاهرة، دار الكتاب، 1993م.

53- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، بيروت، دار النفائس 1979م.

54- الزمخشري، أساس البلاغة، مراجعة: إبراهيم قلاني، د ط، الجزائر، دار الهدى، د.ت.

55- سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات، ط1، القاهرة عالم الكتب، 2004م.

56- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، مقالة في التذكاري المهدى إلى الأستاذ عبد السلام هارون في ذكره الثانية، جامعة الكويت، 1990م.

57- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)، ط1، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، 1413هـ - 1993م.

58- السكاسي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية 1983م.

- 59- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، مصر، ج1، 1988م.
- 60- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، بيروت، دار الجيل، ج2، د.ت.
- 61- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة مطبعة السعادة ، 1976م.
- 62- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، د.ط، بيروت دار البحوث العلمية، ج2.
- 63- الشريف الجرجاني، التعريفات، د ط، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995م.
- 64- شوقي ضيف، تجديد النحو، ط6، مصر، دار المعارف، د.ت.
- 65- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، د.ط، مصر، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- 66- صالح بلعيد ، مقالات لغوية ، د.ط ، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع ، 2004 م.
- 67- ضرغام علي محسن، النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما، جامعة الكوفة، كلية الآداب.
- 68- الطوسي أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، التبيان في تفسير القرآن، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، ط1، دار إحياء التراث، ج2، 1209هـ.
- 69- عباس حسن ، النحو الوافي، د.ط، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ج1.
- 70- عباس حسن ، النحو الوافي، د.ط، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ج3.
- 71- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، مصر، القاهرة، دار المعارف، 1971م.
- 72- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط1، الأردن، دار حامد، 2004م.

- 73- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة ، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار
يعرب، ج2 ، 2004م.
- 74- عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، ط1، مصر، عالم الكتب، 2002م.
- 75- عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، د.ط ، القاهرة، 1957م.
- 76- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط1، دمشق، عوידات للنشر والطباعة
1986م.
- 77- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمد الإسكندراني، ط1، بيروت، دار الكتاب
العربي، سنة 1996.
- 78- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، د ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د
ت.
- 79- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، العوامل المئة، عني به: أنور بن
أبي بكر الشихي الداغستاني، ط1، المملكة العربية السعودية ، دار منهاج للنشر والتوزيع، 2009م.
- 80- عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، د.ط، بيروت، 1978م.
- 81- عبد المجيد عيساني ، النحو العربي بين الأصالة و التجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء
النحوية، ط1، لبنان- بيروت، دار ابن حزم، 1429هـ/2008م.
- 82- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ط1، الكويت، دار القلم
للنشر والتوزيع، 1406 هـ/ 2009 م .
- 83- عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، د.ط ، دار المعرفة الجامعية، 2000م.
- 84- عز الدين مجذوب، المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، ط1، الجمهورية التونسية، دار محمد
علي الحامي، ديسمبر 1998م.

- 85- عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ط1، عمان، دار الإسرائ، 2002م.
- 86- علي أحمد مذكور، تدريس علوم اللغة، تح: علي عبد الواحد وافي، د.ط، القاهرة، نهضة مصر للطباعة، ج3 2004م.
- 87- علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، د ط، مصر، القاهرة دار المعارف، د.ت.
- 88- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، د ط، القاهرة، دار النهضة للطبع والنشر، 1945م.
- 89- عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتي أواخر القرن الثالث الهجري، د.ط المملكة العربية السعودية، جامعة الرياض، 1981م.
- 90- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط1، القاهرة، دار ابن حزم، 2000م.
- 91- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، ط1، القاهرة، إترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.
- 92- الفرخان، كمال الدين، المستوفي في النحو، تح: محمد بدوي المختون، د ط، القاهرة، دار الثقافة العربية، ج1، 1987م.
- 93- كريم ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، ط1، عمان، دار صفاء، 2005م.
- 94- كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ط1، عمان، دار دجلة، 2009م.
- 95- لطفي بوقربة، محاضرات في اللسانيات التطبيقية، د. ط، الجزائر، جامعة بشار، د. ت .
- 96- مالك يوسف المطليبي، الزمن واللغة، د.ط، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، 1986م.
- 97- مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ط2، دمشق، دار الفكر، 1999م.

98- محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، د.ط، مطبعة السعادة، مصر، القاهرة د.ت.

99- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د ط، القاهرة، دار غريب، 2001م.

100- محمد شوقي أمين إبراهيم الترزي، مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، د ط، مصر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1404هـ /1984م.

101- محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ط1، مصر، دار السلام 2006م.

102- محمد عيد، أصول النحو العربي، د.ط، القاهرة، عالم الكتب، 1973م.

103- محمد يونس، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية: دراسة حول المعنى وظلال المعنى، د.ط، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح، 1993م.

104- محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د ط، بيروت، دار النهضة، 1988م.

105- محمود حسني، المدرسة البغدادية، د.ط، بغداد، 1986م.

106- محمود حسين مغالسة، النحو الشافي، ط 2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1997م.

107- محمود سليمان ياقوت، الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الشارقة ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية، بحث غير منشور.

108- مصطفى النحاس، التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، بحث منشور في كتاب تمام حسان "رائدا لغويا.

109- مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية، ط1، الكويت، شركة الربيعان، 1979م.

- 110- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، المغرب: الدار البيضاء منشورات كلية الآداب، 1998م.
- 111- ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، د ط، دار المعرفة الجامعية، 1996م.
- 112- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، بيروت، دار الرائد العربي 1406هـ/1986م.
- 113- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ط1 بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983م.
- 114- نصر الدين بوحساين، مدخل إلى اللسانيات التطبيقية تعليمات اللغات، ط1، تيزي وزو، دار الأمل، 2012م.
- 115- نعيم تشومسكي، اللغة والفكر، ترجمة إبراهيم مشروح ومصطفى خلال، ط1، مراكش، دار تينمل، 1993م.
- 116- نعيم تشومسكي، اللغة والمسؤولية، ترجمة: حسام البهنساوي، ط2، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2005م.
- 117- وحيد الدين طاهر عبد العزيز، مكونات النظرية اللغوية بين الدراسة والتطبيق ط1، القاهرة الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2013م.
- 118- وفاء كامل، المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، د.ط، مصر القاهرة، عالم الكتب، 2004م.

الكتب باللغة الأجنبية:

¹ – george mounin dictionnaire dela linguistique paris ; 1974 edition presse universitaire dela France p 157.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- أحمد بلحوت، النحو المدرسي في الجزائر في ضوء نظريات النحو العربي في المرحلة الثانوية والطور الثالث من التعليم الأساسي، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور: مصطفى حركات، الجزائر، 1992م .

2- أكلي سورية، حركة تيسير تعليم النحو العربي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في النحو، إشراف الدكتور: صالح بلعيد ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2012م.

3- خولة طالب الإبراهيمي، النظرية النحوية التي يركز عليها تعليم النحو والبنى التركيبية رسالة ماجستير، إشراف الدكتور: عبد الرحمن الحاج صالح، الجزائر، 1977م.

4- جيلالي بوترفاس، تيسير النحو العربي في منظور المجامع اللغوية العربية(المجمع اللغوي السوري نموذجاً)، رسالة ماجستير في النحو والصرف، إشراف الدكتور: هشام خالدي، كلية الآداب، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013م-2014م

5- عبد الجبار توأمة، القرائن المعنوية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الجزائر، إشراف: فرحات عياش 1994م- 1995م.

الموسوعات:

1- أميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ط1، بيروت، دار الملايين 1370هـ.

المعاجم:

- 1- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، د ط، دار الفكر العربي، ج4، 1399هـ - 1979م.
- 2- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، د ط، القاهرة: دار المعارف، ج6، د.ت.
- 3- ابن منظور، لسان العرب، ط1، بيروت، عالم الكتب، ج 5، 1997م.
- 4- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط2، الكويت، دار الكتب العلمية، ج 7، 2007م.
- 5- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، تح: أحمد عبد العلي البردوني، د.ط، القاهرة الدار المصرية، ج 13، د.ت.
- 6- أحمد فتح الله، معجم ألفاظ الفقه الجعفري، ط1، الدمام، مطابع المدوخل، 1415هـ - 1995م.
- 7- إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور العطار، ط4، بيروت، دار الملايين، ج6، 1407هـ - 1987م.
- 8- الأشموني، شرح الأشمونية، د.ط، مكتبة المعاجم واللغة العربية، شركة العين، د.ت.
- 9- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجمع الوسيط، ط4، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.
- 10- محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د ط، الجزائر، قصر الكتاب ودار الثقافة، د.ت.

المجلات :

- 1- تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي الرباط، 1974، مج 21، ج1.

- 2- خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 4 العدد2، 2007م.
- 3- السيد عبد الرحمن، النحو العربي بين التطوير والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية مصر ج 70 مايو 1992م.
- 4- الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حويات الجامعة التونسية، العدد 17، 1979م.
- 5- صادق فوزي دبّاس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب وعلوم التربية، العددان 1 و 2 المجلد:7.
- 6- صالح بلعيد، تيسير النحو عند المجمعين، مقال بمجلة اللغة العربية، العدد 7، خريف 2002م.
- 7- الطيب دبة، خصائص النحو من النظام المغلق إلى النظام المفتوح، مجلة التراث العربي عدد 108، دمشق، اتحاد كتاب العرب، 2008م.
- 8- عبد الحميد محمد السيد، العامل في النحو العربي ، مجلة جامعة دمشق العددان 3 و4 المجلد18، 2002م.
- 9- عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية مجلة اللسانيات، العدد الرابع ، الجزائر 1973م-1974م.
- 10- عبد الرزاق محي الدين، خلاصة مقترحات لجنة تيسير النحو، مجلة المجمع العلمي العراقي (العراق: بغداد ،مطبعة المجمع العلمي العراقي، المجلد 27 1396 هـ /1976م).
- 11- كريم حسين ناصح الخالدي، م .م شيماء رشيد محمد زنكة، الخلاف في الزمن في ضوء السياق و الحال وأسباب النزول ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد75، 2012م.

- 12- مازن الواعر، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية، مجلة اللسانيات، العدد 6، 1986م.
- 13- ملاوي الأمين ، تيسير النحو العربي بين التنظير و التعليم ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ماي 2012م.
- 14- مؤيد آل صوينت وخالد خليل هادي، تمام حسان في معيار النقد اللساني، العدد 203 لسنة 2013م، 1433هـ.
- 15- محمد صاري ، تيسير النحو موضحة أم ضرورة ، ندوة تيسير النحو، الجزائر ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر ، 2001م.

Abstract

Tamam Hassan has attempted to innovate and reread Arabic Grammar. He built through his thoughts a new complete linguistic theory which enhanced many things in dealing with the Arabic linguistic course because it is from the real Arabic heritage and purely formed according to modern scientific studies norms.

We shed light on the main points of view of Dr.Tamam Hassan in his Theory of Clues in which he tries to facilitate the Arabic Grammar under the title: *Facilitating Arabic Grammar on the Light of the Grammatical Clues Theory*.

The topic is highly significant in to what extent does the change of some concepts and approaches facilitate grammar for the learners and the teacher as well. In addition to that ,the study tries to explore the dimensions of this theory and its impact on the linguistic analysis.

For me, I have chosen this topic to shed light on this linguist who is considered as one of the pioneers of grammar and linguistic studies in the Arab World. He is also considered as the one who apply *Structuralism* in Arabic language studies. In addition, he criticized the *Theory of Factor* and creating an alternative theory which is *the Theory of Grammatical Clues*. He is also known for the theory of *Facilitating Arabic Grammar* which solved many problems in theories of teaching and learning languages in general.

This study tries to answer the following question:

To what extent is the *Grammatical Clues Theory* effective in the Arabic Grammar course?

The descriptive method is used to conduct this study showing how different scholars have dealt with the Grammatical phenomenon . it described the *Grammatical Clues Theory* showing its role in facilitating Arabic Grammar. It analyzed this theory and give aspects of innovation according this linguist and the value of the theory in the modern grammatical course and its role to facilitate grammar for the learners of language.

The main recommendations of the study are as follow: first, the necessity to distinguish between scientific grammar and educational grammar in methods and approaches of research and teaching. Second point, opening the way to innovation in grammar field in particular and language in general because language is a trait of civilisation , history, existence and continuity of Ummah (nation).

The Arabic grammar does not contradict with the principles of linguistics, which confirms the possibility of re-describing and studying the Arabic language in light of developments in general linguistic research.